وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة 8 ماي 1945–قالمة–
كليّة العلوم الاقتصاديّة والتّجارية وعلوم التّسيير
قسم: علوم التّسيير
تخصّص: مالية مؤسسة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة

تحت عنوان:

أثر إدارة السّيولة في الأداء المالي للبنوك التّجاريّة الجزائريّة

دراسة قياسيّة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة الممتدة من 2016–2023

إعداد الطّالبتين:

- زينة بلخيري
- وفاء بوقموم

لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرّتبة	الصّفة	الجامعة
بيري نورة	أستاذ التّعليم العالي	ممتحنا	جامعة 08ماي 1945 قالمة
أ.د سعيدة بورديمة	أستاذ التّعليم العالي	مشرفًا	جامعة 08ماي 1945 قالمة
مرنيش حمدي	أستاذ التّعليم العالي	رئيسا	جامعة 08ماي 1945 قالمة

السّنة الجامعيّة: 2024–2025

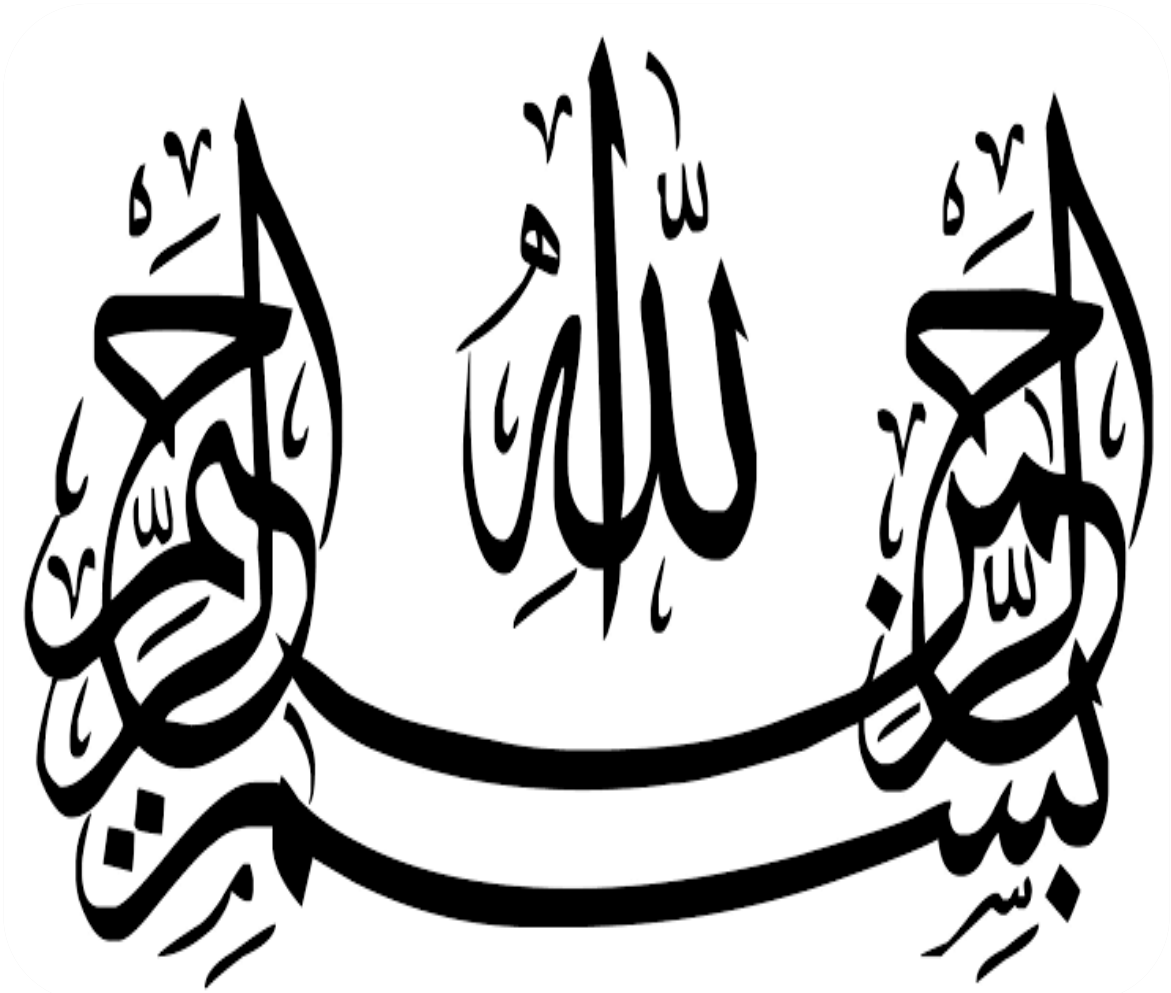
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخّص باللّغة العربيّة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، من خلال عرض مؤشّرات تقييم الأداء المالي، والتي تتمثل أهمها في: نسب الربحية، ونسب الملاءة المالية، ونسب توظيف الأموال، ونسب الاستغلال، وكذلك النسب من وجهة نظر المخاطرة، والمؤشرات الحديثة للتقييم، ومؤشرات قياس السيولة البنكية والمتمثلة في: الاحتياطي القانوني، والرّصيد النقدي، والسيولة العامة، والسيولة القانونية، ومعدل الإقراض، بالإضافة إلى النسب من وجهة نظر المخاطرة.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم للدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بنمذجة قياسية لعينة متكونة من خمسة بنوك تجارية جزائرية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، وبالاعتماد على مؤشرات السيولة القانونية، ومعدل الإقراض فيما يخص المتغيرات المستقلة، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية فيما يخص المتغيرات التابعة وهذا للوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاستفادة منها.

وتوصلت الدّراسة إلى وجود أثر معنوي بين السيولة والأداء المالي للبنوك التّجارية محل الدراسة، حيث إنّ السّيولة القانونية تؤثر عكسيا على العائد في الأصول، فكلّما زادت السيولة القانونية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول ب1.4٪، بينما معدل الإقراض يؤثر تأثيرا ايجابيا في العائد على الأصول أي كلّما ارتفع معدل الإقراض بوحدة واحدة يرتفع معه العائد على الأصول بنسبة 0.04٪.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الأداء المالي، السّيولة البنكية، إدارة السيولة.

ملخّص باللّغة الإنجليزية:

In this study, we attempted to determine the extent to which liquidity management affects the financial performance of Algerian commercial banks, by presenting the indicators through which financial performance is evaluated, the most important of which are: profitability ratios, solvency ratios, fund employment ratios, exploitation ratios, as well as risk-based ratios and modern evaluation indicators, in addition to the indicators for measuring bank liquidity, which are: legal reserve, cash balance, general liquidity, legal liquidity, lending rate, as well as risk-based ratios.

We relied on the descriptive analytical method, as it is the appropriate method for the study. To achieve the study's objective, we conducted an econometric modelling of a sample consisting of five Algerian commercial banks for the period from 2016 to 2023, relying on legal liquidity indicators and the lending rate as independent variables, and return on assets and return on equity as dependent variables. This was done in order to obtain realistic results that can be useful.

The study concluded that there is an effect between liquidity and the financial performance of the commercial banks under study, where legal liquidity negatively affects return on assets, meaning that every increase in liquidity leads to a decrease in return, while the lending rate positively affects return on assets, an increase of one unit in legal liquidity leads to a 1.4٪ decline in return on assets, whereas a one-unit increase in a 0.04٪ improvement in retun on assets.

Keywords: commercial banks, financial performance, bank liquidity, liquidity management.

شكر وتقدير

الحمد لله الواجب الوجود دائم العطاء والجود الموجود قبل كل موجود و الصلاة والسّلام على خير الأنام نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة و العون و السداد لانجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة بورديمة سعيدة على دعمها العلمي، وعلى توجيهاتها السديدة وصبرها، وتشجيعها المتواصل، ولكل شخص قدم لنا يد العون دون كلل أو ملل نقدم لكم أسمى عبارات التقدير،كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة المذكرة.

وختاما نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به ويجعل فيه الخير.

إهداء

إلى من كلّل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر و الإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا

أبي الغالي

إلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي أنجبت

وسهرت و ربت.

أمي الغالية

إلى الجوهرة النادرة و منبع الحنان ونبع العطاء جنتي جدتي أطال الله في عمرها

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينبوع ارتوي منه أخي الوحيد و أخواتي

إلى بنات أختي توأم العائلة و سكرها

لكل من كان لي عونا و سندا في هذا الطريق

و لكل عائلتي صغيرا و كبيرا أهديكم ثمرة نجاحي

وفاء بوقموم

إهداء

بسم الله الذي علم بالقلم و اختار محمد صلى الله عله و سلم مبعوثا لدى الأمم.

أهدي هذا العمل إلى روح والداي رحمهم الله

إلى زوجي

إلى أولادي أزهار حديقتي

إلى كل أفراد عائلتي، أساتذتي و أصدقائي.

زينة بلخيري

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	**III-I**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الجداول	**VIII-VII**
قائمة الرموز و الاختصارات	**X**
مقدمة	**أ- د**
الفصل الأول: التأصيل النظري لأثر السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية	**42-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك التّجارية	**3**
المطلب الأول: ماهية البنوك التّجارية	**3**
1-نشأة البنوك	**4-3**
2-مفهوم البنوك التّجارية	**5-4**
3- خصائص البنوك التّجارية	**5**
المطلب الثاني: وظائف وأنواع البنوك التّجارية	**6**
1-وظائف البنوك التّجارية	**7-6**
2-أنواع البنوك التّجارية	**8-7**
المطلب الثالث: سمات واهمية البنوك التّجارية	**8**
1- سمات البنوك التّجارية	**10-8**
2- أهمية البنوك التّجارية	**11-10**
المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء الماليّ	**12**
المطلب الأول: القوائم المالية للبنوك التّجارية	**12**
1-الميزانية	**14-12**
2-جدول خارج الميزانية	**15**

3-جدول حسابات النتائج	**16**
المطلب الثاني: الأداء المالي للبنوك التّجارية	**17**
1-مفهوم الأداء المالي	**18-17**
2-تقييم الأداء المالي	**19-18**
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي	**19**
1- تقييم الأداء المالي من حيث العائد	**24-19**
2- تقييم الأداء المالي من حيث المخاطرة	**27-24**
3-تقييم الأداء المالي من حيث المؤشرات الحديثة	**28-27**
المبحث الثالث: إدارة السيولة في البنوك التّجارية و علاقتها بالأداء المالي	**29**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للسيولة البنكية	**29**
1-تعريف السيولة البنكية	**30-29**
2-أهمية السيولة البنكية	**30**
3- العوامل المؤثرة في السيولة البنكية	**31-30**
4-وسائل توفير السيولة في البنك	**32-31**
المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنك التجاري	**32**
1-تعريف إدارة السيولة	**32**
2-مبادئ إدارة السيولة	**34-33**
3-نظريات إدارة السيولة	**36-34**
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السيولة	**36**
1-تقييم السيولة من حيث العائد	**39-36**
2-تقييم السيولة من حيث المخاطرة	**39**
المطلب الرابع: تحليل إدارة السيولة في البنوك و تأثير الفجوات في الأداء المالي	**39**
1- تعريف فجوات السيولة	**40**
2-مقاييس فجوات السيولة	**41-40**
3-التوفيق بين إدارة السيولة و الأداء المالي و المركز المالي للبنك.	**42-41**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر إدارة السيولة على الأداء المالي للعينة من البنوك التجارية الجزائرية	**83-44**

تمهيد	**45**
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.	**46**
المطلب الأول: لمحة عن بيانات بانل	**46**
1- تعريف البيانات بانل	**46**
2- خصائص البيانات بانل	**47-46**
3- خطوات نمذجة البيانات بانل	**48-47**
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل (Panel Data)	**49**
1-نماذج ساكنة	**55-49**
2-نماذج ديناميكية	**59-55**
المطلب الثالث: الإطار العام للدراسة	**59**
1-مجمع وعينة الدّراسة	**59**
2-طريقة جمع المعطيات	**60**
3-أدوات الدراسة	**60**
4-تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها	**61-60**
المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية و اختبارات صلاحية النموذج	**62**
المطلب الأول: عرض الإحصاءات الوصفية	**62**
1-عرض إحصاءات النموذج Y1(ROA)	**63-62**
2-عرض إحصاءات النموذجY2(ROE)	**64-63**
المطلب الثاني: تحليل الارتباط بين المتغيرات	**64**
1-تحليل الارتباط للنموذجY1(ROA)	**65-64**
2-تحليل الارتباط للنموذجY2(ROE)	**66-65**
المطلب الثالث: اختبار تجانس البيانات	**66**
المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي و تفسير النتائج	**66**
المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام البيانات الطولية	**66**
1-تقدير النموذجY1(ROA)	**70-66**
2- تقدير النموذجY2(ROE)	**72-70**
المطلب الثاني: اختبارات مصداقية النموذج	**72**
1-اختبار مصداقية النموذجY1(ROA)	**76-72**

2-اختبار مصداقية النموذج Y2 (ROE)	**80-76**
المطلب الثالث: تفسير النتائج	**80**
خلاصة الفصل	**83**
خاتمة	**88-84**
قائمة المراجع	**93-89**
الملاحق	**98-94**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	عملية نمذجة البيانات الطولية	48
2-2	التوزيع الطبيعي بين الأخطاء للنموذج الأولY1	72
3-2	التوزيع الطبيعي بين الأخطاء للنموذج الأولY1 حسب طريقة GLS	75
4-2	التوزيع الطبيعي بين الأخطاء للنموذج الثانيY2	77
5-2	التوزيع الطبيعي بين الأخطاء للنموذج الثانيY2 حسب طريقةGLS	79

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1–1	ميزانية البنك التّجاري	14–13
2–1	جدول خارج الميزانية	15
3–1	جدول حسابات النّتائج	16
4–2	البنوك المعتمدة في الدّراسة التطبيقية	59
5–2	أسماء المتغيرات و مؤشرات حسابها	61
6–2	الخصائص الوصفية للنموذج الأول(ROA)Y1	62
7–2	الخصائص الوصفية للنموذج الثاني (ROE)Y2	63
8–2	تحليل الارتباط للنموذج الأول(ROA)Y1	65
9–2	تحليل الارتباط للنموذج الثاني(ROE)Y2	65
10–2	اختبار تجانس البيانات	66
11–2	معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج(ROA) Y1	67
12–2	اختبار فيشر للنموذج الأول(ROA)Y1	67
13–2	اختبار هوسمن للنموذج الأول(ROA)Y1	68
14–2	نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول(ROA)Y1	69
15–2	معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج(ROE)Y2	70
16–2	اختبار فيشر للنموذج الثاني(ROE)Y2	71
17–2	الانحدار التجميعي للنموذج الثاني(ROE)Y2	71
18–2	الارتباط الآني بين الأخطاء للنموذج الأول(ROA)Y1	73
19–2	الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول(ROA)Y1	73
20–2	التأثيرات الثابتة بطريقة GLSللنموذج الأول(ROA)Y1	74
21–2	الارتباط الآني بين الأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الأول (ROA)Y1	75
22–2	الارتباط الذاتي بين الأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الأول (ROA)Y1	76
23–2	الارتباط الآني بين الأخطاء للنموذج الثاني(ROE)Y2	77
24–2	الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج الثاني(ROE)Y2	78
25–2	الانحدار التجميعي بطريقةGLS للنموذج الثاني(ROE)Y2	78

26–2	الارتباط الآني بين الأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الثاني Y2 (ROE)	**80**
27–2	الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني حسب طريقة GLS للنموذج الثاني Y2 (ROE)	**80**

قائمة الرّموز والاختصارات

ROA	Return OnAssets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
EM	Eq**uity**Multiplier	مضاعف حق الملكية
PRM	PooledRegression Model	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	FixedEffect Model	نموذج الآثار الثابتة
REM	RandomEffect Model	نموذج الآثار العشوائية
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	Market Value Added	القيمة السوقية المضافة
LSDV	Least Squares Dummy Variables	طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية
GLS	Generalized Least Squares	المربعات الصغرى المعممة
ADF	Augmentedn dickey fuller	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الموسع
LL	Levin and lin	اختبارLL
PP	Phillips and perron-Test	اختبار PP
GMM	GeneralizedMethod of Moments	طريقة العزوم المعممة
VECM	VectorError Correction Model	نموذج متجه تصحيح الخطأ
ARDL	AutoregressiveDistributedLag	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
PMG	Pooled mean Group estimator	طريقة متوسط المجموعة المدمج
DF	Dickey-Fuller	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء البسيط لي دكي-فولر
VIF	Variance Inflation Factor	معامل تضخم التباين
VAR	VectorAutoregressive	شعاع الانحدار الذاتي
LSDV	Least Squares Dummy Variables	طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية

مقدّمة

تعدّ البنوك التّجاريّة فاعلاً استراتيجيًّا في المنظومة الاقتصاديّة، لما تؤديه من وظائف محوريّة في تعبئة الموارد الماليّة وتوجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يُسْهم في تحفيز النمو والاستقرار المالي، وحتى تستطيع هذه البنوك مواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، استوجب بالضرورة البحث عن الوسائل والطرق الكفيلة بتحسين أداءها وتحقيق فعاليتها، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة للإدارة التي تمكنها من المراقبة والتحكم الداخلي من جهة، والتأقلم مع محيطها الخارجي من جهة أخرى، ومن ثمّ التصدي إلى المشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجهها في ظل المنافسة والصراع الاقتصادي.

من هذا المنطلق تقاس مدى كفاءة هذه المؤسسات عبر أدائها المالي، والذي يعد مؤشرا جوهريا في قدرتها على التكيف مع المتغيّرات الاقتصاديّة، كونه يُشكل انعكاسا دقيقا لحسن إدارتها وفعالية سياساتها التشغيليّة، والتي تحظى عملية تقييمه بأهمية واسعة لكونها تعكس مدى كفاءة هذه البنوك وفعاليتها، من خلال معرفة وضعياتها المالية الحقيقية والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد، وتبيان الانحرافات ومواطن الضعف لاقتراح الحلول اللازمة، مما يعزز الأداء مستقبلا ويطوره، خاصة بعد ما شهدنا من انهيار وإفلاس للكثير من البنوك الأمريكية والأوروبية، أثناء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أين عانت الكثير من البنوك التجارية من ضغوط مالية وأفلس بعضها كبنك Northern Rock وشركة Washington Mutual والّتي كان لها تأثيرها الهائل على النظام البنكي العالمي، ما أثار تساؤلات رئيسية حول السيولة، وكيفية إدارتها والتي باتت تحظى باهتمام كبير من واضعي السياسات والباحثين والممارسين، كلجنة بازل، والبنوك المركزية.

1-إشكاليّة الدّراسة:

تميّزت البنوك التّجاريّة عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية كونها تتعامل بأموال الغير، باعتبارها وسيطا ماليا، ما جعل إدارتها تواجه العديد من المشاكل التي سعت جاهدة لحلها، ومن أهمها المفاضلة بين الأداء المالي للبنوك التجارية وسيولتها، فلكي يضمن البنك وضعه الآمن يلجأ للاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة، ما سيؤثر في أداءه المالي.

وممّا سبق يمكننا طرح الإشكاليّة التّالية:

ما هو أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التّجاريّة الجزائرية ؟

وللإلمام والإحاطة الكافية بالموضوع تمّ طرح الأسئلة الفرعية التّالية:

- هل تمتلك البنوك التجارية المقدرة على إدارة سيولتها ؟

- لماذا يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل يوجد أثر للسيولة في الأداء المالي للبنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة 2016-2023؟

2-فرضيات الدّراسة:

بهدف الإجابة على الإشكاليّة المطروحة والتّساؤلات الفرعية، سنحاول حصر الدّراسة بصياغة الفرضيات التالية:

- تمتلك البنوك التجارية المقدرة على إدارة سيولتها.
- يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للحكم على وضعيتها المالية.
- يوجد أثر معنوي للسيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

3-أهمية الدّراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من كونها تركز على تحديد أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التّجاريّة و هو موضوع يكتسي أهمية نظرية و عملية، خاصة في ظل التّحديات المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية و المخاطر المالية، فالإدارة الفعالة للسيولة لا تهم فقط في تحسين الأداء المالي بل تعد شرطا ضروريا في استمرارية نشاط أي بنك.

4-أهداف الدّراسة:

في ضوء مشكلة الدّراسة المشار إليها فإن الهدف العام للدّراسة يتمثل في قياس وتحليل أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التّجارية فضلا على:

- التعريف بمتغيرات الدراسة عبر تتبع المسارات النظرية.
- تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات السيولة و مؤشرات الأداء المالي من خلال الدراسة القياسية.

5-منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي وهو الموافق للدراسة النظرية التي تستدعي جمع المعلومات وعرضها، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية للعينة المدروسة وتحليل النتائج المتوصل إليها، وهذا ما يُلمس في الدراسة التطبيقية، أمّا في الجانب التّطبيقيّ من الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام الطرق الإحصائية في تحليل البيانات المالية حيث تم الحصول على المعلومات والمعطيات من التقارير المالية المتعلقة بالبنوك محل الدراسة للفترة من 2016 إلى 2023 المطلع عليها

من مواقع الالكترونية، واستخدام نموذج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية panel، ومن ثم اختيار النموذج الملائم للدراسة من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات بالاعتماد على برنامج Eviews13 وذلك للتعرف على أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك الجزائرية محل الدراسة.

6-حدود الدّراسة:

- الحدود المكانية: تمثلت في عينة من البنوك التجارية الجزائرية والتي كان عددها 5 والمتمثلة في: القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج الجزائري، البنك الوطني الجزائري، سوسيتي جنرال-الجزائر، بنك الجزائر الخارجي بسبب توفر البيانات المالية.

-الحدود الزمنية: غطت الدّراسة الفترة من 2016 إلى 2023 وهذا لتوفر القوائم المالية لهذه السنوات.

7- الدّراسات السابقة:

سنقوم بعرض أهم الدّراسات السّابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا، والتي ساعدتنا على بناء الدراسة الحالية، وذلك بتصنيفها إلى صنفين، على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

أ-على المستوى الوطني نجد:

1-عائشة طبي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير ،للسنة الجامعية 2016-2017، بعنوان: **إدارة مخاطر السيولة وتأثيره على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك لتقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا خلال الفترة 2008-2014، فقد حاولت الدراسة معرفة حقيقة الاختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية، والتعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية لإدارتها، باستخدام نماذج(Panel Data) باعتبارها الأنسب وفق خصائص الموضوع.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية نظريا لا تستطيع الاستفادة من كل التقنيات والأدوات التي تعتمدها البنوك التقليدية في إدارة مخاطر سيولتها، خصوصا تلك التي تتعلق ببيع الديون والاقتراض من البنك المركزي بفائدة وغيرها من الأدوات التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مما يجعلها تواجه جملة من التحديات. إلا أن النتائج التي توصلت إليها تطبيقيا كانت عكس ذلك وهذا يتضح من خلال أن المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت

أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، وأن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة. كما لاحظت الدراسة كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، في حين بالنسبة لماليزيا فلاحظت عكس ذلك، و أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية، وأن تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة ،و كذلك بين الدولتين.

2-سليمان بن بوزيد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، للسنة الجامعية 2016-2017، بعنوان: **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015**.

حاول الدراسة الإجابة على الإشكالية المرتبطة بإمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعثرها المالي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف قياس الأداء المالي للبنوك التجارية وتحليل قوائمها المالية، وكذا منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بعرض تطور بنود القوائم المالية BDL, ,EL BARAKA, AL SALAM, BNA,BEA, SGA,EL BARA خلال الفترة 2001-2015 ، وقياس أداءها باستخدام معيار(CAMEL)، وكذا النمذجة القياسية لتأثير حجم القروض البنكية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة فيها، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المالي البنكي بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي

خلصت الدراسة إلى أن قياس الأداء المالي في البنوك التجارية يكتسي أهمية بالغة نظرا لحجم البنوك وخصوصية نشاطها، وكذلك تعرضها لمخاطر أوسع في مسار عملياتها المالية، ما يجعل القروض البنكية المتعثرة تؤثر بدرجة كبيرة على النتيجة الصافية للدورة. أما فيما يتعلق بالنموذج القياسي للتنبؤ وبعد اقتراح ثمانية عشرة نسبة مالية على أسلوب الانحدار اللوجستي، أبقي برنامجSPSSعلى تسعة نسب مالية لاستخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي البنكي.

3-مفروم برودي، مقالة منشورة سنة 2021، بعنوان: **محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية**.

جاءت هذه الدراسة لتبحث في أثر بعض العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية مقاسا بمعدل العائد على متوسط الأصول (ROAA)، باستخدام عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2018،باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) اعتمادا على نموذج

الأثر العشوائي(Random effect Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الودائع ونسبة السيولة والكفاءة الإدارية على العائد متوسط الأصول(ROAA) ، في حين كان هناك أثر سلبي لحجم البنك ومعامل الاستغلال على العائد على متوسط الأصول(ROAA).

4-فتيحة بوهرين، مقالة منشورة سنة 2022، بعنوان: **دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة على ربحية البنوك التجارية، خلال الفترة الممتدة من 2012-2017**.

غاية هذه الدراسة هو التعرف على أثر مؤشرات السيولة على الربحية لعينة مختارة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)، وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية تحليلية باستخدام البيانات المقطعية الزمنية.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين البنوك في أثر مؤشرات السيولة سواء بالنسبة للعائد على الأصول (ROA)، أو العائد على حقوق الملكية(ROE) في الحد الثابت.

ب- على المستوى الدولي نجد:

1- BENTHAMI Asmae ،CHERKAOUI Kenza ، مقالة منشورة سنة 2018، بعنوان:

La liquidité des banques : quel impact sur leur rentabilité ? Cas de deux banques marocaines .

تطرقت الدراسة إلى تأثير سيولة البنوك على ربحيتها، خصوصًا في ظل الإصلاحات الدولية التي فرضتها لجنة بازل بعد الأزمة المالية لسنة 2008، بدراسة حالة لبنكين تجاريين مغربيين، ضمن الدراسات التطبيقية ذات الطابع الكمي التحليلي، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين السيولة والربحية في قطاع البنوك التجارية، وقد تم توظيف بيانات مالية فعلية مستخرجة من التقارير السنوية لبنكين مغربيين، وتحليلها باستخدام مؤشرات مالية مثل: نسبة السيولة، تكلفة المخاطر، ومخاطر السيولة.

قد خلصت الدراسة إلى أن السيولة عنصر ضروري لضمان الاستقرار المالي، إلا أنها ليست كافية بمفردها لتحقيق الربحية، إذ أن وجود سيولة مفرطة دون توظيف فعّال يمكن أن يؤدي إلى تراجع العائدات، وأكدت الدراسة على ضرورة تحقيق توازن بين السيولة، مستوى المخاطر، وفعالية التسيير لتحقيق أداء مالي مستدام.

2- **Wuave Terseer-Yua, Henry-Yua, Paul Mkuma**، مقالة منشورة سنة 2020

Effect Of Liquidity Management On The Financial Performance Of Banks In Nigeria.

تتناول هذه الدراسة أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك في نيجيريا خلال الفترة من 2010 إلى 2018.

وتستخدم الدراسة بيانات ثانوية مأخوذة من خمسة بنوك مدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا، وتشمل المؤشرات

المستخدمة لقياس إدارة السيولة: نسبة السيولة(LQR) ، نسبة القروض إلى الودائع(LDR) ، نسبة الاحتياطي النقدي(CRR) ، ونسبة الودائع(DR) ، بينما تم استخدام العائد على الأصول(ROA) ، العائد على حقوق الملكية(ROE) ، وهامش صافي الفائدة (NIM) كمؤشرات للأداء المالي (الربحية). واستخدمت الدراسة في تقدير النموذج البيانات المقطعية في تحليل الانحدار (Panel Regression).

توصلت الدراسة إلى أن نسبة السيولة (LQR) لها تأثير إيجابي ومعنوي على الأداء المالي للبنوك التجارية.

3- Lara Burhan Saber, Zaki Hussein Qader، مقالة منشورة سنة2022، بعنوان:

, Evaluating the Financial Performance of a Sampel of Banks Operating in the Kurdistan Region for the Period (2011-2020): A Comparative study between Commercial Banks and Islamic Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية العاملة في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، من خلال إجراء مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من النسب المالية الممثلة بـ (مؤشرات الربحية، السيولة، النشاط، مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة الديون). ولأجل الوصول إلى أهداف الدراسة، تم استخدام العديد من المؤشرات الإحصائية، ولغرض معرفة مدى الاختلاف في الأداء بين البنوك، تم استخدام اختبار t لدراسة الفروق بين متوسطات نسب الأداء لكل من البنوك التجارية والإسلامية.

قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التجارية من حيث مؤشر الربحية، في حين أظهرت مؤشرات السيولة أن البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية، كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التجارية من حيث بعض المؤشرات الفرعية، منها: مؤشر توظيف الودائع؛ الرافعة المالية؛ نسبة النقد؛ ومؤشر رأس المال العامل.

ج–موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

من خلال التعرض لمختلف الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع هذه الدراسة والمتمثل في أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التّجاريّة الجزائرية عينة الدراسة خلال الفترة 2016– 2023، كل الدراسات السابقة تتشابه في كونها تهدف إلى دراسة أثر إدارة السيولة إما في الأداء المالي للبنوك التجارية أو على ربحيتها وهما وجهان لعملة واحدة، كما تعمل على البحث في العلاقة بين مؤشرات السيولة مثل نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الأصول السائلة، وبين مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE) ،

مع السعي إلى فهم كيفية تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي وكذا ربحية البنوك، فضلا على اعتمادها على تحليل البيانات المالية للبنوك باستخدام أساليب إحصائية (مثل الانحدار الخطي).

في حين تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث الموقع الجغرافي، فمثلا في دراسة BENTHAMI CHERKAOUI Kenza،Asmae أجريت على البنوك التجارية في المغرب، ودراسة-Wuave Terseer Mkuma Paul Henry-Yua, Yua, أجرت على بنوك تجارية نيجيرية، بينما تركز دراستنا على البنوك في الجزائر، هذا ما يتيح دراسة تأثير العوامل البيئية والاقتصادية المختلفة على العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي. فضلا عن اختلافها من حيث الفترة الزمنية، كون الفترة الزمنية التي اعتمدت عليها دراستنا هي أحدث وتمتد من 2016-2023، أما بخصوص التحديات والبيئة المصرفية البيئة الاقتصادية، التنظيمية، ومتطلبات البنك المركزي قد تختلف من بلد إلى آخر، والذي يؤثر على ممارسات إدارة السيولة ونتائج الأداء المالي، في حين نوع البيانات والمنهجية التفصيلية فقد تختلف طرق جمع البيانات (بيانات أولية أو ثانوية)، أو النماذج الإحصائية التي المستخدمة، مما يضيف بعدًا جديدًا للدراسة.

كذلك لم يتم الربط بشكل مباشر بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي بطريقة كمية دقيقة، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال نموذج قياسي يُبرز طبيعة العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي في البيئة البنكية الجزائرية.

فضلا على أن الدراسات السابقة لم تأخذ بمؤشرات السيولة نفسها ونقصد بذلك السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تجمع بين التحليل النظري والقياسي والتطبيق العملي، كما أنها تختلف في عينة البنوك المدروسة كونها ليست مدرجة في البورصة مقارنة بأغلب الدراسات السابقة، مما يضفي على نتائجها قدرًا أكبر من المصداقية والعمق التحليلي.

أما فيما يخص استفادتنا من الدراسات السابقة يمكن الإشارة إلى أن نتائج هذه الأخيرة تمثل أساسًا نظريًا وتحليليًا يُمكن البناء عليه، إذ تؤكد أهمية تحقيق التوازن في إدارة السيولة، وهي نقطة أساسية قمنا بدراستها في سياق بيئة بنكية ومالية مختلفة.

8- توثيق الدراسة:

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على العديد من المراجع باللغات العربية والفرنسية، الإنجليزية، التي تتمثل في كتب ومذكرات ماجستير ودكتوراه إضافة إلى المجلات.

أما في جانب الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن عينة من البنوك الجزائرية للحصول على البيانات الضرورية لحساب متغيرات الدراسة.

9-هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة و ما انبثق منها من أسئلة فرعية، تم تقسيم الدراسة إلى فصين فصل نظري و الآخر تطبيقي تسبقهم مقدمة عن الموضوع، حيث تناول الفصل الأول التأصيل النظري للأداء المالي و إدارة السيولة للبنوك التجارية و يضم ثلاث مباحث المبحث الأول جاء بعنوان مدخل مفاهيمي للبنوك التّجارية يتكون من ثلاث مطالب المطلب الأول معنون بماهية البنوك التجارية و المطلب الثاني وظائف و أنواع البنوك التجارية و المطلب الثالث سمات و أ هداف البنوك التجارية، بينما المبحث الثاني جاء تحت عنوان الإطار النظري للأداء المالي و يحتوي على ثلاث مطالب الأول القوائم المالية للبنوك التّجارية و الثاني الأداء المالي للبنوك التجارية و الثالث مؤشرات تقييم الأداء المالي، أما بالنسبة للمبحث الثالث إدارة السيولة في البنوك التجارية وعلاقتها بالأداء المالي تكون من أربعة مطالب الأول مفاهيم أساسية للسيولة البنكية و الثاني إدارة السيولة في البنوك بينما الثالث مؤشرات قياس السيولة في البنوك و الرابع تحليل إدارة السيولة في البنوك و تأثير الفجوات على الأداء المالي، أما بالنسبة للفصل الثاني الذي تناول نمذجة قياسية لأثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية و يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث كل مبحث بدوره إلى أربعة مطالب ، المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة و يتكون من تحديد مجتمع و عينة الدراسة كذلك لمحة عن نماذج بانل وأيضا نماذج أساسية لتحليل بيانات بانل، أما المبحث الثالث فقد تناول المعالجة الإحصائية واختبارات صلاحية النموذج، و يضم على التوالي عرض الإحصاءات الوصفية، تحليل الارتباط بين المتغيرات، اختبار تجانس البيانات، أما في خصوص المبحث الأخير الذي جاء تحت عنوان بناء النموذج القياسي وتفسير النتائج فقد تكون من المطالب التالية على الترتيب، تقدير النموذج باستخدام البيانات الطولية، اختبارات مصداقية النموذج، تفسير النتائج، و أخيرا خاتمة الدراسة.

10- صعوبات الدراسة:

- عدم توفّر القوائم المالية لأغلب البنوك.
- عدم تطابق السنوات في أغلب القوائم المالية المتوفرة.

الفصل الأوّل

التّأصيل النّظري للأداء المالي وإدارة السّيولة في البنوك التّجاريّة

تمهيد:

أضـــحت البنوك التّجارية من أهم ركائز المنظومة الاقتصـــاديّة، لما تضـــطلع به من وظائف حيويّة ترتبط بتجميع المدّخرات، وتمويل الأنشطة الاقتصاديّة، وتسهيل عمليّات التّبادل، ويتوقّف نجاح هذه المؤسّسات بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على تحقيق أداءٍ ماليٍّ مستقرٍ ومتوازن، يضمن لها الاستمراريّة.

ويعدّ الأداء المالي من المؤشّرات الجوهريّة التي تمكّن من تقييم الوضعيّة العامة للبنك، من خلال قياس مدى قدرته على تحقيق الأرباح، وإدارة التّكاليف، ومواجهة الالتزامات الماليّة، ومن هذا المنطلق تحتلّ السّـــيولة مكانة مركزيّة في تقييم الأداء الماليّ، كونها تمثّل قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته دون التعرّض لمخاطر عدم الدّفع أو فقدان الثّقة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك التجارية

تشكّل البنوك عنصرًا أساسًا في النّظام الاقتصاديّ الحديث لما تقوم به من وظائف تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ في الاقتصاد الوطنيّ لكلّ دولة، باعتبارها من أهم المؤسّسات الماليّة التي تُسهِم في تطوّر الأنشطة الاقتصاديّة والتّجاريّة.

المطلب الأول: ماهيّة البنوك التجارية

نشـــأت البنوك لتلبية الحاجة لحفظ الأموال وتســـيير المعاملات، وتطوّرت عبر الزّمن مما أدى إلى تطوّر مفهومها.

1-نشأة البنوك:

مرّت البنوك عبر مراحل مختلفة منذ نشأتها، والّتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة التّاجر

شـهدت هذه المرحلة توسّـع النّشـاط التّجاريّ وزيادة رؤوس الأموال لدى التّجار الّذين يتمتّعون بسـمعةٍ حسـنةٍ، ودرجة ثقةٍ عاليةٍ في مجتمعاتهم، نتيجة لذلك لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم لديهم، ولم يقتصـر دور التّجار على حفظ الأموال فقط، بل تعدى إلى منح القروض مقابل فائدة، ممّا أدّى إلى تطوّر أنشـــطتهم، كما قاموا بإصـــدار حوّالات ماليّة تُقبَل من أطراف أخرى اســـتنادًا إلى سمعتهم الطيّبة، ومع مرور الوقت أصـــبحت هذه الحوّالات وسيلة رئيسة لتسهيل المعاملات الماليّة.

المرحلة الثّانية: مرحلة الصائغ

في تلك الفترة كان الصاغة يشبهون البنوك الحديثة إلى حد كبير، حيث امتلكوا خزائن آمنة لحفظ السّبائك والمسـكوكات الذّهبية، ونظرًا لحماية الممتلكات لجأ الأثرياء إلى إيداع أموالهم لديهم، ومع مرور الوقت بدأ الصّـاغة في منح القروض للآخرين مقابل ضـمانات معيّنة مسـتخدمين جزءًا من الأموال المودعة لديهم، حيث أسـهمت الثّقة في التعاملات في تشجيع الأفراد على إيداع أموالهم للحفاظ عليها، بينما استفاد الصاغة من هذه الودائع عبر الإقراض وجني فوائد منها، ممّا أدّى إلى ظهور مفهوم البنك بشكلٍ تدريجيّ.

المرحلة الثّالثة: نشأة البنوك

مع تزايد نشـاط الصّـاغة وتراكم الثّروات بدأت فكرة البنوك بالظّهور من خلال تنظيم أعمالهم وتحويلها إلى مؤسسات ماليّة تعتمد على الشّراكة والتّعاون، ففي البداية اقتصر نشاط البنوك على قبول الودائع وتقديم القروض مقابل فوائد، وكانت التّعاملات تتمّ باستخدام الفضّة والذّهب، ومع توسع الإقراض وتزايد الحاجة إلى وسائل دفع

[1] محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص ص 18-20.

أكثر مرونة، لجأت البنوك إلى إصـــدار أوراق البنكنوت والتي مكنت الأفراد من اســـتخدامها بدلاً من العملات المعدنيّة، وتدريجيًّا أصبحت هذه الأوراق أساس المعاملات المالية وحلت محل الودائع المعدنيّة في العصر الحديث.

المرحلة الرّابعة: إصدار الأوراق الماليّة وتطوّر النّظام البنكي الحديث

لم تعد البنوك التّجاريّة مسؤولة عن إصدار الأوراق النقديّة، بل أصبح دورها يقتصر على البنوك المركزيّة، مع ذلك فإنّ إصدار النقود يؤثّر بشكلٍ كبيرٍ في تطوّر النّشاط البنكيّ خاصة من خلال:

- **نسبة الاحتياطي**: أصبحت البنوك مطالبة بالاحتفاظ بجزء من الودائع كاحتياطي لضمان الاستقرار المالي؛
- **تقييد الائتمان**: عند منح القروض يتم تسـجيل وديعة في حسـاب المقترض، لكنّ البنك يحتفظ بجزء من النّقد كاحتياطي ويؤثر هذا الاحتياطي في حجم القروض المتاحة، حيث تشـــكّل الملاءة الماليّة للأفراد والمؤسسات دورًا مهما في تحديد قدرتهم على الاقتراض.

2-مفهوم البنوك التجارية:

تعدّدت مفاهيم البنوك تعدّد أنواعها وزوايا النّظر إليها، ويعود أصل كلمة بنك في تأثيلها (اشتقاقها)الغربيّ إلى الكلمة الإيطاليةBANCO (بانكو)، ومعناها المصطبة الّتي يجلس عليها الصـرّافون لتحويل العملة، ثمّ تطوّرت هذه الكلمة حتّى أصبحت تعني المنضدة، ثمّ المكان الّذي توجد فيه المنضدة والمتاجرة بالنّقود[1].

ويعرّف البنك بأنّه المؤسّسة الّتي تعمل كوسيط بين طرفين يمتلك كلّ منهما إمكانيّات أو احتياجات، سواء بتجميعها أو توصيلها بهدف تحقيق نتائج أفضل وتحقيق ربح مناسب[2].

أمّا من النّاحية القانونيّة فيعرّف قانون النّقد والقرض في مادته 114 البنوك التّجاريّة بأنها[3]:

"أشـــخاص معنويّة مهمتها العاديّة والرئيســـية إجراء العمليّات الموصـــوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون".

ومن خلال هذه المواد، يتّضح أنّمن أهم أنشطة البنوك التّجاريّة:

- جمع الودائع من المودعين، سواء كانوا أفراد أو عائلات، مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة؛
- منح القروض لطالبيها انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها؛
- توفير وسائل الدّفع الضّرورية وإدارتها، مع وضعها تحت تصرّف الزّبون البنكي.

---

[1] عصام عمر، أحمد مندو، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص ص 20-21.

[2] جعفر الجزار، **البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 1993، ص70.

[3] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص202.

ممّا سبق ذكره نستنتج أنّ البنك هو مؤسسة تقبل الودائع وتمنح القروض وتوفر خدمات ماليّة كتحويل الأموال وإدارة الحسابات.

3-خصائص البنوك التجارية:

تتميّز البنوك التّجاريّة بعدّة خصائص، أبرزها[1]:

- المساهمة في عمليّة خلق النّقود؛
- قبولها الودائع الجاريّة الّتيتكون تحت الطّلب؛
- منح القروض الماليّة قصيرة الأجل للاستخدام الشّخصيّ أو التجارة؛
- أكثر المصارف انتشاراً، إذ تشكل القسم الأكبر من مؤسسات الجهاز البنكي؛
- المساهمة في تجميع المدّخرات داخل المجتمع مهما يكن حجمها كبيرة أو صغيرة؛
- المصارف التّجارية تتعدد والبنك المركزي واحد فقط؛
- عدم استثمار مال الودائع بشكل كامل، إذ تتأثّر برقابة البنك المركزيّ وتعليماته؛
- تعد أكثر عرضة للمخاطر من المؤسّسات المالية الأخرى بسبب قبولها الودائع الجارية؛
- تختلف النقود البنكية عن النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي كون أن:
  - النّقود البنكية تخاطب قطاع الاقتصاد وغير نهائية وإبراءيه؛
  - النّقود القانونية تخاطب جميع القطاعات ونهائية من خلال قوة التشريع.

تمثّل البنوك التّجاريّة حجر الأساس في النّظام المالي الحديث، حيث تطوّرت من أنظمة المقايضة البدائية إلى مؤسسات ماليّة متطوّرة تقدم خدمات الإيداع والإقراض والتحويلات، تجمع البنوك اليوم بين الأصالة البنكية والابتكار التكنولوجي، محققةً التوازن بين الربحية والسيولة، مع الحفاظ على دورها الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع، وهكذا تظل هذه المؤسسات المالية شريان الحياة للأنشطة التجاريّة والاستثماريّة حول العالم.

[1] ليث حليم مالك الحجيمي، **الوجيز في العلوم المالية والمصرفية: ملخص شامل للمفاهيم الأساسية**، مكتبة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2024، ص ص 70-71.

المطلب الثّاني: وظائف وأنواع البنوك التّجارية

تحتلّ البنوك التّجاريّة دورًا أساسًا في الاقتصاد؛ لكونها تقدّم خدمات ماليّة مختلفة، مثل: الودائع، والقروض، وإدارة السيولة، وتعزّز الاستقرار المال يعبر دعم السّياسات النقديّة.

1-وظائف البنوك التجارية:

أفضى تطوّر النّشاط الاقتصاديّ والتّجاريّ إلى تطوّر وظائف البنوك وتحوّلها من مجرد وسيط إلى مؤسسات ماليّة قائمة بذاتها، تهدف إلى خلق ميزة تنافسية وتقديم خدمات تضمن بها البقاء والاستمرارية والنمو، ومن ثمَّ تحقيق الأرباح ورفع رقم أعمالها، وجذب متعامل جيّد للبنك، الأمر الذي فرض عليها تقديم وظائف عديدة، من أبرزها[1]:

1-1- قبول الودائع:

تعدّ الودائع المغذّي الرئيسي، ومصدر السّيولة للبنوك التجّاريّة المسلّمة من الجمهور سواء أشخاص طبعيين أو معنويين.

1-2- منح الائتمان:

من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك التّجارية منذ ظهورها، حيث تقوم هذه الأخيرة بعد جمع الودائع بتوظيفها عن طريق منح مبالغ نقديّة (قروض)لأصحاب العجز للآجال مختلفة، مع الحرص على أن يكون للائتمان قصير الأجل حصة الأسد من الائتمان الكليّ الذي تمنحه البنوك.

1-3- تسيير وسائل الدّفع:

بعد قيام البنك بجمع الودائع ومنح القروض (القيام بالوظيفتين السّابقتين)، يسهر البنك على عملية تحويل الأموال، وبالتّالي يقوم بخلق النّقود الائتمانيّة عن طريق فتح الحسابات، وتقديم مجموعة من العمليات المرتبطة بذلك، مثل: تحصيل الأوراق التّجارية ومعالجتها (الشيك، والكمبيالة، والسند لأمر ...)؛ وإدارة مصالح العملاء (المدفوعات، والإيداعات، والتّسديدات ...) ؛

1-4- خدمات البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد(Crédit Card):

عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تحمل معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، تتيح لحاملها الحصول على عدة خدمات من المحلاّت التّجاريّة المتعاملة مع البنك (منح الائتمان الذي يطلبه) مع تأجيل الدّفع، وتعتمد

[1] رقية عبد الحميد شارون، **إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، لجزائر، 2008، ص ص 119-120.

على وجود حد ائتماني معين يمكن لحامل البطاقة استخدامه، على أن يقوم المتعامل بها بسداد قيمة هذه الخدمات أو ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معيّن، ودون فوائد.

1-5- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

تقديم دراسات ماليّة لمساعدة العملاء في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع وإنجازها (دراسة جدوى المشروعات)، لضمان تحقيق المصلحة المشتركة بين البنك والعملاء.

1-6- ادخار المناسبات:

تشجّع البنوك عملاءها على الادخار لمواجهة نفقات المناسبات المختلفة (الأعياد، الزواج، التعليم، العطل)، حيث يتمّ تقديم تسهيلات ادخاريّة خاصة تناسب حجم دخول العملاء، إذ يسهم هذا النّوع من الادخار في زيادة موارد البنك من خلال الودائع الدّورية.

1-7- خدمات الكومبيوتر:

تقوم البنوك التّجاريّة بتقديم كشوف تمكّنهم من معرفة أوضاعهم الماليّة كمراقبة الأصول في مخازنهم، والضرائب على الإيرادات المحقّقة، واستشارات إدارية...الخ.

1-8- إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع البنك:

كما هو معمول به مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة تركات الأشخاص المسنّين أو القصر بعد وفاة ذويهم، دون ألاّ ننسى تجربة البنك الإسلاميّ الأردنيّ للتمويل والاستثمار... الخ[1].

بالإضافة إلى وظائف أخرى كالصّرف الأجنبيّ، وتأجير الخزائن الحديديّة للعملاء، وإدارة المحافظ المالية (مثل:إصدار الأوراق المالية وخطابات الضمان).

2-أنواع البنوك التّجاريّة:

تنقسم البنوك التّجارية إلى خمسة أنواع رئيسة:

2-1- البنوك ذات الفروع (Branch Banks):

هي تلك البنوك التي لها عدة فروع منتشرة عبر عدت مناطق من الدولة (تمكنها هذه الخاصية من خدمة أكبر عدد من العملاء وبالتالي اتساع نشاطها)،تتبع نظامًا إداريًا مركزيًا(Head Office)، تكون غالبًا شركات مساهمة، تعمل بقوانين الدولة وتخضع لسياستها النقدية، حيث تكون الفروع غير مستقلة إداريًا.[2]

[1] زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ص ص 18-23.

[2] طه طارق، **إدارة البنوك ونضم المعلومات المصرفية**، الحرمين للكمبيوتر، مصر، 2000، ص 163.

2-2- بنوك السّلاسل:

تتكون من عدة بنوك صغيرة تعمل معًا منفصلة إداريا، نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وتوسع نطاق نشاطها تحت إدارة موحّدة، وتتيح هذه البنوك التنسيق فيما بينها في السياسات المالية، وتوجد بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

2-3- بنوك المجموعات:

تشبه المؤسسات القابضة، حيث تمتلك الشّركة الرئيسية عدّة بنوك أو مؤسّسات مالية تابعة تكون ذات طابع احتكاريّ، حيث تسيطر الشركة القابضة على توجيهها، ولقد انتشرت مثل هذه البنوك في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

2-4- البنوك الفرديّة:

هي بنوك صغيرة في مناطق محدودة، يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، محدودة الرّأسمال، تتعامل في المجالات قصيرة الأجل، تعتمد على الأصول ذات السّيولة العالية (مثل الأوراق التّجاريّة المخصومة)،لها قدرة على التّحول المالي بسرعة دون خسائر.

2-5- البنوك المحليّة:

تعمل في نطاق جغرافي محدود، مثل: محافظة أو مدينة، وتخضع لرقابة السّلطات المحليّة وتواجه قيودًا في توسيع أنشطتها خارج منطقتها[1].

المطلب الثالث: سمات البنوك التجارية وأهميتها.

تضطلع البنوك التّجاريّة بدورٍ محوريٍّ في تجميع المدّخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يسهم في دعم النّمو الاقتصاديّ وتحقيق الاستقرار المالي، وتمتاز هذه البنوك بمجموعة من السّمات الّتي تميّزها عن غيرها من البنوك، وتكمن أهميّة البنوك التّجاريّة في كونها همزة وصل بين الوحدات الاقتصاديّة.

1-سمات البنوك التّجاريّة:

تعدّ البنوك مؤسّسات ماليّة رئيسية تتخصّص في قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وتمويل الأنشطة الاقتصاديّة عن طريق منح القروض، وهي تتميز بعدّة سمات، أبرزها:

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2007، ص ص30-31.

1-1-السّيولة(Liquidity):

تعتبر السّيولة العنصر الأساس لاستمرار عمل البنوك التّجارية، حيث تعتمد على قبول الودائع بشتّى أنواعها، وإدارتها بشكلٍ يحقّق التّوازن بين السّيولة والرّبحيّة، في مقابل ذلك يجب أن يكون لدى البنك سيولة كافية لتلبية طلبات السّحب المفاجئة والوفاء بالالتزامات خاصة الودائع تحت الطلب دون التأثير في الرّبحية، لكن ذلك يعنى أن المبالغ التي تحتفظ بها البنوك في شكل نقد مجمّد من شأنها إضاعة فرص بديلة على البنوك كفوائد استثمارها، من جهة أخرى ما يسعى إليه حملة الأسهم والمساهمون من تعظيم أرباحهم، بالإضافة إلى سعي المودعين إلى الحصول على النقديّة الجاهزة متى أرادوا، كل هذا من شأنه خلق تضارب بين المصالح، يفرض على البنوك العمل على الموازنة بينهم، لذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى استثمار قصير الأجل في جزء من النقديّة (الودائع) دون التعرّض للخسائر، كما يُلزِم البنك المركزيّ البنوك التجاريّة الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانونيّ لمجابهة الظّروف الطارئة كحالات الطلب أو السّحب الكبير على الودائع؛[1]

1-2-الأمان (Safety):

تعني مقدار ما تتميّز به البنوك من مستوى الثّقة لجذب العملاء، من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلّل قدر الإمكان المخاطر البنكية الممنوحة، منها[2]:

- تاريخ العميل الائتماني ومدى موثوقيته، سواء تجاه البنك نفسه أو اتجاه المتعاملين معه؛
- وضع المؤسسة المقترضة بين المنافسين في السّوق؛
- المركز المالي للمؤسسة وملائتها ومدى توازن هيكلها المالي؛
- حجم القرض المطلوب ومدى تناسبه مع دخل المقترض؛
- مدة القرض وأثرها على تقدير المخاطر؛
- مدى ملائمة الضمانات الممنوحة للعملاء، مع إمكانية مراقبتها.

1-3-الرّبحية(Profitability):

إنّ هدف أيّ بنك تجاريّ هو تحقيق أقصى الأرباح حتى يتمكن من سداد نفقات الفوائد المستحقة على الودائع ومقابلة الالتزامات الأخرى وذلك بزيادة الإيرادات، لأن أي انخفاض ولو طفيف كفيل بتخفيض أكبر في الأرباح وفقا لمفهوم الرفع المالي[3].

---

[1] طلال محمد الجحاوي، **Swot لتقييم المصارف التجارية**، اليازوري، الأردن، دون سنة نشر، ص57.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص46.

[3] طه طارق، **مرجع ذكر سابقا**، ص 159.

تعدّ السيولة، والربحية، والأمان من العوامل الرئيسية التي تحدد أداء البنوك التّجاريّة، بينما تتطلب كلّ خاصية تركيزًا معينًا، فإن التوازن بين هذه العوامل يعد أمرًا صعبًا ولكنه حاسم في تحقيق استدامة البنك.

من جهة، الأصـــول الســـائلة (مثل: النقد والودائع البنكية) غالبًا ما تكون منخفضـــة الربحية، لذلك فإنّ الاحتفاظ بمســتوى عالٍ من الســيولة قد يقلّل من قدرة البنك على تحقيق أرباح مرتفعة الرّبحية، ومن جهة أخرى، السّـــعي لتحقيق الرّبح قد يدفع البنك إلى تحمل مخاطر أعلى أو تقليل السّـــيولة، مما يعرضـــه لمخاطر قد تؤثر على الأمان وعلى قدرة البنك على الحفاظ على اســـتقراره المالي، وتجنب المخاطر التي قد تهدّد وجوده، مثل: مخاطر الائتمان، والســيولة، والســوق، ولتحقيق الأمان تتبع البنوك ســياســات احترازية مثل الاحتفاظ بنســبة كبيرة من الأصول السائلة، ما قد يؤثر على الربحية .

- **التوازن بين السّـــيولة والرّبحية (علاقة عكســـية)**: البنوك التي تركز على الســـيولة قد تعاني من انخفاض الأرباح بسبب استثمارها المحدود في الأصـول عالية العائد، بينما البنوك التي تركز على الرّبحية قد تخاطر بالسّـيولة، مما يعرضها لمخاطر ماليّة؛
- **التّوازن بين الرّبحية والأمان (علاقة عكســـية)**: البحث عن الربح قد يتطلّب من البنك الاســـتثمار في أصـــول عالية المخاطر، مما قد يؤدي إلى تهديد الأمان، وتحقيق الأمان العالي يتطلب احتياطات أكبر من رأس المال والاحتفاظ بأصول أكثر سيولة، ممّا يمكن أن يحدّ من فرص الرّبح؛
- **التوازن بين السّيولة والأمان(علاقة تلازميّة طرديّة)**: يمكن أن يؤدّي التّركيز على الأمان إلى الحفاظ على سيولة مرتفعة (من خلال الأصول السّائلة)، ما يقلّل من الفرص الاستثماريّة ذات العوائد المرتفعة.

ويتّضـــح ممّا ســـبق أنّ إدارة البنوك التّجارية تحتاج إلى توازن دقيق بين السّـــيولة، والرّبحية، والأمان، فكلما تمّ الحفاظ على توازن بين هذه الخصـــائص، كلما كان البنك قادرًا على التعامل مع التقلبّات الاقتصـــادية والمالية، وتحقيق الاستدامة والنّمو في الأسواق الديناميكية.

2-أهمية البنوك التّجاريّة:

لا شك أنّ البنوك التجارية تحافظ على استمراريّة الاقتصاد، وذلك من خلال[1]:

2-1- الحفاظ على تدفّق السّيولة النقدية:

[1]RazorpayX, **Commercial Banks – Working, Functions & Importance**, https://razorpay.com/learn/business-banking/commercial-banks, Retrieved April 12, 2025.

من خلال قبول الودائع وإقراض الأموال، حيث تُحافظ البنوك التجاريّة على تدفق السّـــيولة النقديّة داخل وخارج الاقتصاد.

2-2- تعزيز الاقتصاد:

تعزّز البنوك التّجاريّة النّمو الاقتصـــاديّ من خلال توفير القروض وخطوط الائتمان للشـــركات والأفراد، مما يُمكّن من الاستثمارات، والاستهلاك، والتوسّع، ودعم قروض المؤسسات، والعمليات، والمشاريع الجديدة، وتطوير البنية التحتيّة، بينما تُتيح القروض الشّـخصيّة للأفراد إجراء عمليات شـراء كبيرة، أو الاسـتثمار في المنازل، أو بدء مشـاريع تجاريّة، عندما يُنفق الأفراد والمؤسـسـات الأموال، فإنّهم يُحفّزون الطّلب، مما يُسـهم في النّمو الإيجابيّ للناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

2-3- تسهيل التجارة:

تُوفّر البنوك التّجارية معالجة المدفوعات داخل البلاد وخارجها، وتُنشـــئ البنية التحتية لمعالجة العملات الأجنبية، مما يُمكّن الأفراد والمؤسـسـات من إجراء واسـتلام المدفوعات من دول أخرى، وهذا يُتيح فرصًـا للتّعاون الاقتصادي والنمو.

فعلى سـبيل المثال، لعبت بنوك، مثل: بنك الدولة الهندي، وبنك HDFC ، وبنك ICICI أدوارًا محورية في إنشاء واعتماد البنية التحتية لمدفوعات UPI، وهي واحدة من أنجح وأشهر طرق الدفع الرقميّة في العالم

2-4- تشجيع الادخار والاستثمار:

من خلال عروض، مثل: الودائع الثّابتة، والودائع المتكرّرة، وصـــناديق الاســـتثمار المشـــتركة، وخيارات الاستثمار الأخرى، كما تُشجّع البنوك التّجاريّة الجمهور على ادخار الأموال والاستثمار في المؤسسات، وهذا يخلق استقرارًا ماليًا يُسهِم في نمو الاقتصاد، حيث إنّ الأموال المودعة في الودائع الثابتة تُقرض عمومًا للمقترضين.

يتجلّى ممّا سـبق أنّ البنوك التّجارية تشـكلّ دورًا محوريًا في النّظام المالي، من خلال وظائفها المتعدّدة، نحو: قبول الودائع، وتقديم القروض، بالإضـافة إلى دورها في تسـهيل العمليّات الاقتصـاديّة، ولكلّ نوع خصـائص تميّزه حســب طبيعته وأهدافه، وبالتالي فإنّ فهم وظائف البنوك التّجارية وأنواعها وخصـــائصـــها يُعد مدخلاً أســـاسًـــا لاستيعاب أهميتها وتأثيرها في الاقتصاد المحليّ والعالميّ.

تعتبر البنوك التجارية بأنواعها مؤسـسـات مالية محورية في النظام الاقتصـادي، تقوم أسـاسـا بقبول الودائع وتقديم القروض إلى الأفراد والمؤسـسـات، مما يجعلها أداة رئيسـية في تفعيل النشـاط الاقتصـادي، وتمتاز بعدة سمات متمثلة في السـيولة والربحية والأمان، وتبرز أهميتها في دورها الوسـيط بين المدخرين والمسـتثمرين، وفي دعم الاسـتقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثّاني: الإطار النظري للأداء الماليّ

يعدّ الأداء المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة بالنّسبة للبنوك، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصاديّة الّتي يشهدها العالم، والّتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك، ويعزى أحد أبرز أسباب الانهيار إلى التّراجع في جودة وشفافيّة القوائم الماليّة الصادرة عن هذه البنوك، مما يعكس صورة غير دقيقة عن أدائها المالي.

المطلب الأول: القوائم المالية للبنوك التّجاريّة

تحتوي التقارير على مجموعة من القوائم الماليّة للبنوك التّجارية التي تعكس الوضع المالي للبنك، وأدائه خلال فترة زمنية معينة. وتتكون عادة من ثلاث وثائق أساسية هي:

- الميزانية (المركز المالي)؛
- جدول خارج الميزانية؛
- جدول حساب النتائج.

بالإضافة إلى قوائم أخرى غير مستعملة بكثرة في البنوك و المتمثلة في جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

1- الميزانية:

تعرّف الميزانيّة بأنها وثيقة تتكوّن من الأصول والخصوم؛ أي استخدامات البنك، وموارده، وتسمّى أيضا قائمة المركز المالي[1]، وتتكون من جانبين، هما:

- **الجانب الأيمن**: موجودات البنك وتتمثل في الأصول التي يملكها البنك؛
- **الجانب الأيسر**: ويمثّل المطلوبات، وحقوق المساهمين، ويوضح الموارد الّتي حصل منها البنك على الأموال التي استخدمها في تمويل موجوداته المتنوّعة[2].

[1] سليمان ناصر، **التسيير البنكي** ، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 15.

[2] محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرف**ي، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015، ص70.

ويكون شكل الميزانية كما يلي:

الجدول رقم1-1: يمثل ميزانية البنك التجاري -جانب الأصول-:

الرقم	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات و حقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول			
8	الضرائب المؤجلة-أصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

ميزانية البنك التجاري –جانب الخصوم–:

الرقم	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن–1
1	البنك المركزي			
2	ديون اتجاه الهيئات المالية			
3	ديون اتجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية–خصوم			
6	الضرائب المؤجلة–خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز–إعانات أخرى للاستثمار			
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد(+/–)			
19	نتيجة السنة المالية(+/–)			
	مجموع الخصوم			

المصدر: بنك الجزائر، التنظيم رقم 09–05 المؤرخ في 2009/10/18، المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، الصادرة في 2009/12/29، ص ص 18–19.

2-خارج الميزانية:

ورد تعريفها بأنها تلك الالتزامات المستقبليّة التّي يمكن أن يتعرض لها البنك بناءً على طلب عميله لمصلحة شخص آخر و لكنّها لا تظهر في ميزانيّة البنك[1].

والجدير بالذّكر، أنّ المشرّع الجزائريّ لم يقدم تعريفًا لقائمة خارج الميزانية بل قدّمها من خلال بنودها، ويكون شكلّها كما يلي:

الجدول رقم1-2: يمثّل جدول خارج الميزانيّة للبنوك التّجاريّة

الرقم	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	التزامات ممنوحة			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات الماليّة			
2	التزامات التمويل لفائدة الزّبائن			
3	التزامات الضّمان بأمر من الهيئات الماليّة			
4	التزامات الضّمان بأمر من الزّبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	التزامات محصّل عليها			
6	التزامات التّمويل المحصّل عليها من الهيئات			
7	الماليّة			
8	التزامات الضّمان المحصّل عليها من الهيئات			
	الماليّة			
	التزامات أخرى محصّل عليها			

المصدر: التنظيم رقم:09- 05 الصادر في 2009/10/18 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، والمنشور في الجريدة الرسمية، العدد رقم76 الصادر في2009/12/29، ص23.

[1] سمية فضيلي، علي دبي، **أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية**، مقال منشور مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2021، ص451.

3-جدول حساب النّتائج: هو بيان ماليّ يوضّح الإيرادات والمصروفات خلال فترة معيّنة، ممّا يحدّد صافي الربح أو الخسارة، ويشمل إيرادات الفوائد، والمصاريف التشغيليّة، والمخصصّات المالية، والإيرادات الأخرى كالعمولات، ويساعد في تقييم ربحيّة البنك وكفاءته الماليّة. ويكون شكله كما يلي:

الجدول رقم1-3: يمثل جدول حسابات النتائج للبنوك التجارية

الرقم	تعيين الحساب	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة			
2	- فوائد و أعباء مماثلة			
3	+عمولات(نواتج)			
4	-عمولات(أعباء)			
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+نواتج النشاطات الأخرى			
8	-أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	-أعباء الاستغلال العامة			
11	- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد.			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية(نواتج)			
18	- العناصر غير العادية(أعباء)			
19	**الناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: التنظيم رقم:09-05 الصادرفي2009/10/18 و المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، والمنشور في الجريدة الرسمية، العدد رقم76 الصادر في:2009/12/29،ص24.

تتكوّن القوائم الماليّة للبنوك أساسًا من الميزانية، والعناصر خارج الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وتُظهِر الميزانية وضعيّة البنك في لحظة معينة، حيث تشمل الأصول، مثل: القروض الممنوحة، والسّيولة، والاستثمارات، والخصوم، مثل: ودائع الزّبائن، والقروض المستلمة، إضافة إلى رأس المال، أمّا العناصر خارج الميزانية فهي التزامات محتملة لا تظهر في الميزانية لكنّها مهمة، مثل: الضّمانات البنكيّة، والاعتمادات المستنديّة، والعقود المشتقّة من جهة أخرى، وجدول حسابات النّتائج يبين أداء البنك خلال فترة معينة والّذي يشمل الإيرادات كفوائد القروض، والعمولات، والمصاريف، مثل: فوائد الودائع، والتكاليف التشغيليّة، ويحتسب في نهايته الرّبح أو الخسارة الصافيّة للبنك.

المطلب الثّاني: الأداء المالي للبنوك التّجاريّة.

يعدّ الأداء المالي أداة لتقييم كفاءة واستقرار البنك، فمن خلال التّحليل المالي يمكن قياس مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه الماليّة وإدارة موارده بكفاءة.

1- مفهوم الأداء المالي:

تعدّدت تعريفات الأداء المالي تعدّد وجهات نظر الباحثين حيث نجد ما يلي:

يعرّف الأداء المالي على أنّه: إمكانيّة بلوغ الأهداف الماليّة بأقل تكاليف ممكنة، وهو يتجسّد في القدرة على تحقيق التّوازن المالي، والسيولة اللاّزمة، والوفاء بالالتزامات، وتحقيق معدل مردوديّة بتكاليف منخفضة.[1]

كما ورد تعريفه بأنّه: مدى القدرة على تحقيق الأهداف الماليّة والوصول إلى غاياتها بأقلّ استغلال ممكن للموارد وبأدنى تكلفة، ممّا يعكس مدى كفاءتها في إدارة مواردها الماليّة، وتحقيق التّوازن المالي المستهدف.[2]

من خلال هذين التعريفين نستنتج أن الأداء المالي للبنوك هو مدى كفاءتها في إدارة مواردها الماليّة لتحقيق أهدافها، من خلال تحقيق التّوازن بين الربحيّة والسّيولة والاستقرار المالي مع الالتزام بالمعايير البنكيّة.

ومن العوامل المؤثرة في الأداء المالي، نذكر منها: [3]

---

[1] نعمان محصول، سراج موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد02، المجلد 03، الجزائر، 2019، ص123.

[2] محمد محمود محمد مرسي، محمد عبد العزيز عبد الله، حنان محمد درويش، **الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل لجنة بازل**، مجلة البحوث الإدارية و المالية والكمية ، المجلد02، العدد03، مصر، 2022، ص6.

[3] سعيدة بورديمة، وردة قريني، **تأثير تكلفة التمويل على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأموال الخاصة: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2012 إلى 2019**، ورقة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني حول: Le management de la performance dans les entreprises algériennes : réalités et pistes d&amélioration، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان، يوم 2023/1/4.

1-1- العوامل الداخلية: والتي تؤثر مباشرة على أداء المؤسسة ويمكن السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد في تعظيم العوائد وتقليل التكاليف، ومنها الهيكل التنظيمي، الحجم، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال...إلخ؛

1-2- العوامل الخارجية: والتي لا يمكن للإدارة السيطرة عليها وإنما يمكن التنبؤ بنتائجها المستقبلية ومحاولة وضع خطط للتقليل من تأثيرها ومنها: الأوضاع الاقتصادية، المنافسة، الأزمات المالية، القوانين والتشريعات... إلخ.

2- تقييم الأداء المالي:

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك أداة أساسية لقياس كفاءة البنوك واستقرارها المالي، و يساعد على اتخاذ قرارات صائبة.

2-1-مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعرف بأنه تقديم الحكم على إدارة الموارد المتاحة في المؤسسة لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي أنه يعتبر قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبق.[1]

كما يعتبر مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدد سلفا وتقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف على أهميتها للإدارة.[2]

ممّا سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو العملية التي يتمّ بمقتضاها الحكم على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بالمؤسسة في تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، ويقوم به عدة أجهزة نابعة من داخل المؤسسة لإجراء الرقابة الذاتية على الأداء أو خارجية تقوم بالرقابة على أعمال المؤسسة، ويتم استخدام المعلومات إما من مصادر داخل المؤسسة كالقوائم المالية وأخرى خارجية تكون إما عامة أو خاصة بالاقتصاد الوطني أو قطاعية.

2-2- أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- تحديد الانحرافات بمقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل؛

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 31.

[2] السعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 48.

- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وتغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق نتائجها بأقل التكاليف؛
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية.

2-3- خطوات عملية تقييم الأداء:

إذا كانت عملية تقييم الأداء المالي تؤدي في الأخير إلى الكشف عن أسباب الانحرافات إن وجدت ومحاولة تدعيم نقاط القوة في الحالة المعاكسة وحتى يكون من الممكن إصدار هذا الحكم أو ذلك، لا بد أولا أن تجمع كل المعطيات اللازمة، ثم القيام بتحليلها، ثم اتخاذ القرارات، وعليه فعملية تقييم الأداء المالي تتم عبر ثلاث مراحل تجميع المعلومات، تحليلها ثم الحكم على النتائج.

المطلب الثالث: مؤشّرات تقييم الأداء المالي للبنوك

يعدّ تقييم أداء البنوك خطوة ضروريّة، خاصة في ظلّ التحولات، والإصلاحات الّتي تشهدها البنوك، ومن أجل تحديد الأداء الفعليّ، تعتمد البنوك الجزائريّة على مجموعة من المؤشرات التي تم وضعها من قبل البنك المركزيّ الجزائريّ في شكل ضوابط، ومعايير لتسيير البنوك، وهو ما يعرف بقواعد الحيطة، والحذر في تسيير البنوك*.

ومن بين هذه المؤشرات التي تخص العائد والمخاطرة، لما لهما من تأثير مباشر في الأداء المالي لأي بنك. وتجمع بين هذين المؤشرين علاقة جوهريّة، إذ كلما ارتفعت المخاطرة، زاد العائد المتوقع.

1- من حيث العائد:

مؤشّرات قياس العائد هي أدوات تستخدم لتقدير مدى فعالية البنك في تحقيق الأرباح وتتمثّل في ما يلي:

1-1-المردوديّة (الرّبحيّة):

تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي لكلّ بنك، حيث تعدّ الأرباح مُحصِّلة العديد من القرارات، و تقيس نسب الربحيّة مدى استغلال أصول البنك واستثمارها في تحقيق الأرباح ومن أهم النسب المستخدمة نذكر[1]:

1-1-1- العائد على الإيرادات:

تقيس هذه النسبة مدى الربحية المحققة من نشاط البنك، و يحسب كما يلي:

* قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك: هي القيود أو الضوابط الرقابية، التي تهدف إلى تنظيم النشاط المالي للبنك وضمان توازنه، مما يجعله يعمل وفقا لقواعد مهنية تتسم بالشفافية والمصداقية تماما كما هو الحال في أي مؤسسة مالية أخرى من احترام قواعد السيولة، والربحية، والملاءة المالية.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **مرجع ذكر سابقا**، ص ص193 -194.

العائد على الإيرادات = (صافي الربح بعد الضريبة/ صافي الإيرادات)×100

وكلما كانت مرتفعة عن السّنوات السابقة كان أفضل.

1-1-2- العائد على إجمالي الأصول:

يقيس مدى ربحيّة الأصول أو الإنتاجيّة النهائية لها، و يحسب كما يلي:

العائد على الأصولROA = (صافي الدخل / إجمالي الأصول)×100.

النسبة المثلى يجب أن تكون أكبر من 1٪.

1-1-3- العائد على حقوق الملكيّة:

تقيس هذه النسبة العائد المحقق على أموال الملاك المستثمرة في الأسهم العاديّة للبنك، ويحسب كما يلي:

العائد على حقوق الملكية ROE = (صافي الدخل/ حقوق الملكية)×100.

النسبة المثلى يجب أن تكون أكبر من 15٪.

وكلما كانت النّسبة مرتفعة مقارنة بالسّنوات السّابقة كلّما كان ذلك أفضل، والعكس صحيح.

يرتبط العائد على حقوق الملكيةROEبالعائد على الأصولROA من خلال مضاعف حق الملكيةEMحيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حق الملكية كما يلي[1]:

العائد على حقوق الملكية (صافي الدخل /إجمالي الأصول)×(إجمالي الأصول/إجمالي حق الملكية).

ROE= ROA×EM

1-1-4- معدّل هامش الرّبح:

يقوم هامش الرّبح بقياس قدرة البنك على الرقابة، والسّيطرة على النّفقات، وتخفيض الضّرائب، ويحسب كما يلي:

معدل هامش الربح =(صافي الدخل/ إجمالي الإيرادات)×100.

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة**، الدار الجامعية، مصر،1999 ،ص ص83-84 .

1-1-5- معدل منفعة الأصول:

تمثّل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقديّة من الأصول[1].

ويحسب كما يلي:[2].

معدل منفعة الأصول (دوران الأصول) = (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول) ×100.

1-1-6- ربحيّة السهم العادي:

تقيس ربحيّة كلّ سهم من الأسهم العاديّة للبنك، وذلك من خلال العلاقة التالية[3]:

ربحيّة السّهم العادي = (صافي الربح بعد الضريبية – توزيعات الأسهم الممتازة)/(متوسط مرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة)×100.

1-2- نسب توظيف الأموال:

يعتبر استثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاريّ خيارًا أفضل من إبقائها مجمّدة في الخزينة، لذلك تمّ الاعتماد على مجموعة من النسب الماليّة لتقييم مدى كفاءة وملائمة توظيف هذه الموارد المالية ومن أهمها[4]:

1-2-1- معدل توظيف الودائع:

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة استثمارات البنك التجاريّ إلى مجموع ودائعه، وتتمثل هذه الاستثمارات في القروض والأوراق المالية، ويتمّ حسابه كما يلي:

معدل توظيف الودائع=(القروض + الأوراق المالية)/إجمالي الودائع.

ترجع أهميّة هذا المعدل إلى أن الودائع تدفع عنها فوائد، وما لم تستغل استغلالا فعالا، فسيكون لذلك أثارا غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة عن استثمار هذه الودائع.

1-2-2- معدل توظيف الموارد التقليدية:

يقصد بالموارد التقليدية في البنك التجاري كل من الودائع و الأموال الخاصة، واللذان يمثلان حتى وقتنا الحاضر المصدران الأساسيان للأموال في اغلب البنوك.

---

[1] صبري مقيمح، **محددات الربحية في البنوك التجارية**، مجلة الحقيقة، المجلد13، العدد 4، الجزائر، 2014، ص387.

[2] سليمان ناصر، **مرجع ذكر سابقا**، ص 46

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **مرجع ذكر سابقا**، ص 194.

[4] سعيدة بورديمة، **تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات، الجزائر، 2003، ص112.

ويتم حسابه كما يلي:

معدل توظيف الموارد التقليدية = (القروض + الأوراق المالية)/ (الودائع+الأموال الخاصة)

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك في توظيف موارده المالية المتمثلة في الودائع والأموال الخاصة في الاستثمارات ذات العوائد.

1-3- نسب الاستغلال:

تستطيع البنوك التجاريّة حساب نسب الاستغلال خلال فترات محدّدة، حتى تكون على إطلاع مباشر بوضعيتها المالية الحقيقية وفي الوقت المناسب، ومن أهم هذه النسب ما يلي[1]:

1-3-1- معامل الاستغلال:

يعد الدّليل الأساسيّ على الإنتاجيّة الكليّة، حيث يعطي فكرة جيدة عن صرامة ودقة عملية التسيير، لأنّه يعطي حصة أو نصيب الإيراد البنكي الصافي الممتص من المصاريف العامة، و يتم حسابه كما يلي:

معامل الاستغلال = المصاريف العامة/ الإيراد البنكي الصافي.

كلّما انخفض هذا المعدل إلى مستويات دنيا، كلّما تحكّم البنك التجاريّ في مصاريفه من مصاريف اليد العاملة، ومصاريف المكنّنة بشكل جيّد.

1-4- نسب الملاءة المالية:

الملاءة المالية أو ما يعرف بكفاية رأس المال، ويقصد به مدى تغطيته للودائع في حالة إفلاس البنك، أي هو مدى كفاية رأس المال لردّ الودائع لأصحابها في حالة تعرّض البنك لخسائر تؤدي إلى إفلاسه.[2]

نسبة بازل: تعرّف لجنة بازل بأنّها لجنة للرّقابة البنكية، تأسّست وتكوّنت من مجموعة الدول الصناعيّة العشرة، وذلك مع نهاية سنه1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وتهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وهي[3]:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأسمال البنوك؛
- تحسين الأساليب الفنيّة للرّقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرّقابة.

---

[1] سعيدة بورديمة، **المرجع نفسه**، ص ص118-119.

[2] حسن محروس، **المنشآت المالية**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر، ص183.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص ص354-355.

تدرس الملاءة المالية وفق العديد من الطرق تمّ دراستها من قبل لجنة بازل عبر ثلاث مستويات من بازل1 إلى بازل2 إلى بازل3.

1-4-1- نسبة بازل1:

في عام 1988، وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرّت لجنة بازل مقرّرات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية بازل 1، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثّلاث سنوات بدءًا من سنة 1990، والالتزام بتحقيقها سنة 1992، وسميت بنسبة كوك وتحسب كما يلي:[1]

نسبة بازل 1=(إجمالي رأس المال(شريحة1 + شرسحة2 + شريحة3)) / (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية +مقياس المخاطرة السوقية×12.5)≥8.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السّوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السّوقية في 12.5(وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5)، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجّحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطر السّوقية قد تختلف من بنك لأخر فقد تضمّنت مقترحات اللّجنة طرقًا إحصائيّة لقياس هذه المخاطرة[2].

1-4-2- نسبة بازل2:

في جوان 1990 نشرت لجنة بازل اقتراحات أوليّة لإطار جديد لقياس الملاءة يحل محل اتفاقية بازل 1 عام 1988، في 2001 قدّمت لجنة بازل مقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمدل كفاءة رأس المال، تم اعتماده في 2004، وحدد لها اجل تطبيق يمتد إلى نهاية 2006 كحد أقصى، وتُحسَب كما يلي[3]:

نسبة بازل2= (إجمالي رأس المال)÷(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) ≥8.

رغم أن الإطار الجديد لم يرفع من الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى السّابق إلاّ أنّه أدرج نوعًا جديد امن المخاطر، وهي المخاطر التشغيليّة.

---

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل و تحقيق الاستقرار المصرفي**، مقال منشور مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد1، 2017، ص ص 100-103.

[2] سليمان ناصر، **مرجع ذكر سابقا**، ص ص39- 40- 41.

[3] سليمان ناصر،**المرجع نفسه**، ص ص73- 74.

1-4-3- نسبة بازل 3:

نتيجة لعدم تمكن اتفاقيّة بازل 2 من تحقيق استقرار النّظام البنكي وحدوث الأزمة العالميّة 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية، وخرجت بالأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة، عُرِفت باتفاقيّة بازل 3 الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر2010 و تحسب كما يلي[1]:

نسبة بازل 3= (إجمالي رأس المال) / (مخاطر الائتمان + مخاطرالسوق + مخاطر التشغيل) ≥10.5.

في هذا الإطار تم رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى السابق إلى 10.5.

تعتمد السّلطات النقدية في الجزائر بشكل أساسي على مبادئ لجنة بازل، لكنّ التطبيق الكامل لها يتمّ بشكل تدريجي، حيث تعتمد على بازل 1 بشكل فعلي وأساسي منذ التسعينات، أما بالنسبة لبازل 2 و بازل 3 لم يتم تطبيقها بعد.

1-5-نسب السيولة:

تعرف سيولة البنك التجاري بأنها مقدار ما يحتفظ به من الأموال النقدية، أو ما يتوافر له من أصول سريعة التحول إلى نقدية ودون خسائر في قيمتها، لأن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على البنك التجاري دون أدنى تأخير، لذلك يتم استخدام جملة من المؤشرات أو النسب المالية لتقييم كفاءته في إدارة سيولته النقدية **ولكن كونها تتعلق بالمتغير الآخر (المستقل) ارتأينا تخصيص لها المبحث الثالث.**

2- من حيث المخاطر:

عرفت لجنة التنظيم البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر البنكية بأنها: احتمال حصول الخسارة إمّا بشكلٍ مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكلٍ غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدراته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى[2].

وقد عرّفت المخاطرة كذلك بأنها: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالمخاطرة هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث[3].

---

[1] عمر عريس، مجدوب بحوصي، **مرجع ذكر سابقا**، ص105.

[2] سليمان ناصر، **مرجع ذكر سابقا**، ص210.

[3] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص38.

وتصنّف المخاطر البنكيّة من حيث طبيعتها إلى مخاطر مالية، ومخاطر غير مالية، وتتمثل في:

2-1- مخاطر الائتمان:

تعرّف بأنّها: عدم قدرة المقترض برد أصل الدّين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب ذلك يرجع إلى المقترض ذاته أو نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظّروف العامة التي تحيط بالمقترض أو البنك الذي يمنح الائتمان[1].

ويتمّ حسابها كما يلي[2]:

مخاطر الائتمان =صافي أعباء القروض / إجمالي القروض

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد

2-2- مخاطر سعر الصّرف:

تتمثل في المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلّبات أو التغيّرات المحتملة في صرف العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات العملة نفسها فإنّ الخطر يمكن في انخفاض سعر الصّرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بالمطلوبات من عملة معيّنة أكبر من الأصول فإنّ الخطر يمكن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة[3].

ويتمّ حسابها كما يلي[4]:

مخاطر سعر الصّرف= المركز المفتوح في كل عملة÷ القاعدة الرأسمالية

إجمالي المراكز المفتوحة÷ القاعدة الرأسمالية

2-3- مخاطر أسعار الفائدة:

تتمثل في المخاطر الحاليّة أو المستقبليّة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، ويمكن أن تشكّل مخاطر سعر الفائدة الكبيرة تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنّسبة للبنك، لذلك يجب أن يكون فحص شامل، لمعرفة

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص178.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر،2007، ص.239

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **مرجع ذكر سابقا**، ص211.

[4] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، **مرجع ذكر سابقا**، ص239.

الظروف التي يمكن أن يتأثّر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللاّزمة في الوقت المناسب[1].

ويتمّ حسابها كما يلي[2]:

مخاطر أسعار الفائدة = الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول

الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم

الأصول الحساسة– الخصوم الحساسة

4– مخاطر التضخم:

تظهر في المخاطر الناتجة عن ارتفاع القيمة الحقيقية للموجودات و الاستثمارية بسبب انخفاض قوّتها الشرائيّة، ويمكن التّعبير عنها بأنّها المخاطر الناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التغيّرات في المستوى العام للأسعار[3].

2–5– مخاطر السيولة:

يعد خطر السيولة من الأخطار الهامة التي تتعرض لها البنوك التجارية أثناء قيامها بنشاطاتها المالية، ينشأ خطر السيولة عندما تكون استخدامات البنك التجاري أكبر من موارده المالية، أثناء قيامه بنشاطاته وخلال مدة زمنية معينة، وسيتمّ التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثّالث.

كلّ المخاطر المذكورة أعلاه هي مخاطر مالية كما أن هناك مخاطر غير مالية، وتتمثّل أهمها في ما يلي:

2–6– مخاطر رأس المال:

يقصد بها درجة تغطية رأس المال أو حقوق الملكية للمخاطر التي قد تلحق بالأصول، وخاصة منها القروض.

ويتمّ حسابها كما يلي:[4]

مخاطر رأس المال = حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

الشريحة الأولى في رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان نسبية

القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

---

[1] نوري شقري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص ص 300-301.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، مرجع ذكر سابقا**، ص239.

[3] سليمان ناصر، **مرجع ذكر سابقا**، ص216.

[4] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، مرجع ذكر سابقا**، ص239.

2-7- مخاطر التّشغيل:

تشير إلى احتمال التّغيّر في مصاريف التّشغيل بصورة كبيرة عمّا هو متوقّع، ممّا يتسبّب في انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك، وهكذا فإنّ مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظّفين، ولأنّ أداء التّشغيل يعتمد على التّكنولوجيا الّتي يستخدمها البنك لذلك فإنّ نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم منتجاته كفئ أم لا[1].

ويتم حسابها كما يلي[2]:

مخاطر التشغيل = إجمالي الأصول / عدد العمال

مصروفات العمالة /عدد العاملين

3-من حيث الطرق الحديثة:

تنشئ البنوك قيمة مضافة لمساهميها إذا كانت مردوديّة أصولها أكبر من تكلفة رؤوس الأموال المستثمرة، الخاصة أو المقترضة، ونجد هناك طريقتين لقياس القيمة المضافة أحدهما القيمة المضافة الاقتصادية والأخرى القيمة السّوقية المضافة[3].

3-1-القيمة المضافة الاقتصاديةEVA:

تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف بأنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر، مع الأخذ في الحسبان الخطر المصاحب له[4]، ويتمّ حسابها كما يلي:

$$EVA = (re-k) \times c$$

حيث:

Re: معدل المردودية الاقتصادية= نتيجة عملياتية بعد الضريبة وقبل المصاريف الماليّة بالنسبة لإجمالي الأصول.

K:التّكلفة المتوسّطة المرجّحة لرؤوس الأموال الخاصة.

C:رؤوس الأموال المستثمرة، سواء أكانت خاصة أو مقترضة.

عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني أنّ المساهمين تحصّلوا على عوائد أكثر مما يطلبون.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية :تحليل العائد و المخاطرة**، الدار الجامعية، مصر1999، ص ص73-74.

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، مرجع ذكر سابقا**، ص239.

[3] سليمان ناصر، **مرجع ذكر سابقا**، ص ص50 -51.

[4] آمال عقون، آمال يوسفي، **خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة مؤسسة الأوراس 2002-2019**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 19، العدد 2، 2021، ص 237.

3-2-القيمة السّوقية المضافةMVA:

هي ذلك المؤشـــر الذي يتم تحديده من قبل الســـوق المالي أين يتم التعامل به، وهي مقياس مرتبط من الناحية المفاهمية بنموذج التدفق النقدي الحر للتقييم، ولكنها تعكس بطريقة معينة أيضـا نتائج القرارات التي اتخذها المديرون في الماضي، وتحسب بالعلاقة الآتية[1]:

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث:

MVE: عدد الأسهم X سعر السهم السوقي

BVE: عدد الأسهم المصدرة X القيمة الاسمية للسهم

تقارن القيمة السّوقية المضافة القيمة السوقية للبنك مع القيمة التّاريخية لرؤوس الأموال الخاصة، فكلّما كانت القيمة السّوقية المضافة مرتفعة، كلما كان المساهمون عند بيع أسهمهم يسترجعون الثّروة المتراكمة منذ إنشاء البنك.

تعدّ القوائم المالية أداة أساسية لتحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك، حيث توفّر معلومات شاملة حول المركز المالي و نتائج الأعمال، وتشمل القوائم المالية الأساسية للبنك الميزانية وخارج الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتمثل الأساس في فهم نشاط البنك وفعاليته، يقاس الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس كفاءة البنك وربحيته وقدرته على مواجهة المخاطر، وتتشكل من مؤشرات العائد والمخاطرة ومؤشّرات حديثة.

[1] مريم حتحوت، **أثر سياسة تمهيد الدخل في قيمة المؤسسة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الأردنية المدرجة في السوق المالي خلال الفترة 2015-2022**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2025، ص 115.

المبحث الثّالث: إدارة السّيولة في البنوك التّجارية وعلاقتها بالأداء المالي.

يعتبر ضمان توفّر السّيولة وإدارتها من أهم التحدّيات التي تواجهها البنوك التّجارية، كيف لا وهي الوقود بل والمحرك الأساس الّذي يضمن ديمومة أنشطتها واستمراريتها، لأنّ الهدف من إدارة السّيولة ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدّد مع الحفاظ على مستوى مقبول من الرّبحيّة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للسيولة البنكية.

سنتعرض فيما يلي إلى مختلف المفاهيم الّتي تندرج ضمن إدارة السّيولة:

1-تعريف السّيولة البنكيّة:

وردت عدة تعريفات للسّيولة، واختلفت من باحث إلى آخر، نذكر منها:

- تعرف على أنها تظهر قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان اللازمة لتنمية حاجات المجتمع، ولا تقتصر على الإيفاء بالالتزامات والدفع نقدا عند الطلب لتغطية مسحوبات المودعين بل يجب أن يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل البنك نفقات أو تعرضه لخسائر، لذا تخضع لحد أدنى من السيولة وتلتزم به[1].
- وتعرف أنها تنشأ السيولة عن طريق تمويل القروض غير السائلة مع التزامات السيولة.[2]

كما يمكن تعريف السيولة انطلاقا من مفهومين هما[3]:

- **المفهوم الكمي (Stock concept)**:السّيولة من وجهة نظر أصحاب هذا المفهوم هي عبارة عن كميّة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة ما، وذلك من خلال موازنة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السّائلة للبنك.

لكن الانتقاد الموجه لهذا التعريف هو إهماله للسّيولة التي يمكن الحصول عليها من الأسواق الماليّة، ومن تسديدات العملاء لقروضهم وفوائدها.

- **المفهوم التّدفّقي (Flow concept)**: ينظر للسيولة على أنّها كميّة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد مضاف إليها السّيولة الّتي يمكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديدات العملاء لأقساط قروضهم وفوائدها.

---

[1] سعيدة بورديمة، **أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2018 باستخدام نماذج البانل**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 164.

[2] Berger, Allen N & Bouwman, Christa H.S**, Bank liquidity creation monetary policy and financial crises**, Journal of Financial Stability, Vol 30, 2017, P140 .

[3] وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2017، ص78.

وممّا سبق يمكن أن نعرف السّيولة بأنّها: قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات الماليّة قصيرة الأجل دون التّأثير الكبير على استقراره المالي.

2-أهميّة السّيولة في البنوك التّجارية:

أضحت السّيولة الوقود المحرك لعمل البنوك التّجارية، حيث تعتمد على قبول الودائع وإدارتها بأقل التّكاليف، وبشكل يسمح لها بتحقيق عوائد، وتتمثل أهمية توفر السّيولة فيما يلي[1]:

- تعتبر مؤشرا حيويّا للسّوق المالية، والمودعين، والإدارة، وكذا المحلّلين؛

تبرز أمام السّوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛

- تشكّل تعزيزاً لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم على القدرة السّريعة في الاستجابة لمتطلباتهم؛
- التأكيد على القدرة في الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- لا تجعل البنك يقوم ببيع بعض أصوله بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛
- وجود السّيولة يمكّن البنك من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك أو من البنك المركزي.

3-العوامل المؤثّرة في السّيولة البنكية:

ترجع ديناميكيّة السّيولة وتغيرها في البنوك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها[2]:

3-1-عمليات الإيداع والسّحب على الودائع:

نقصد به مواجهة عمليّات السّحب على الودائع نقدًا، **إذ** تعدّ عمليات الإيداع والسّحب على الودائع من العمليّات المهمة التي تؤثر في سيولة البنوك التّجارية، فزيادة عمليات الإيداع تؤدي إلى تحسّن سيولة البنك، بينما زيادة عمليّات السّحب تؤدي إلى تدهور سيولته.

3-2-معاملات الزّبائن مع الخزينة العامة:

تؤثّر معاملات الزّبائن مع الخزينة العامة في سيولة البنوك التّجاريّة، من خلال العلاقة التي تظهر في تعامل الزّبائن مع الخزينة العامة من خلال علاقة البنك التّجاري مع البنك المركزيّ، وبالتّالي فإنّ ودائع البنوك التّجارية لدى البنك المركزيّ تعدّ جزءاً من السّيولة القانونيّة للبنك، كما أنّ تحويل النّقود القانونية إلى ودائع بنكيّة يؤدّي إلى

---

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص363.

[2] رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002،ص ص 185-186.

تحسّن سيولة البنك التجاريّ، ويمكن أن تتأثّر سيولة البنوك التّجارية في حالة سحب الزبائن ودائعهم من الخزينة العامة.

وعموما تتحسّن سيولة البنك في حالة كون عملاء البنك التجاريّ دائنين للخزينة، ودائنيّة الزّبائن بالنّسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

- إنّ الزّبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضوه من أموال لدى البنك التجاري؛
- ارتداد مبالغ السّندات الحكومية التي ابتاعها الزّبائن في الفترات السابقة؛
- عقد صفقات توريد سلع وخدمات في الدولة.

وتتقلّص سيولة البنك التجاريّ عندما يقوم زبائنه بما يلي:

- تسديد الضّرائب إلى الحكومة؛
- شراء الأوراق الماليّة؛
- سحب الزّبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق استثمار أخرى.

3-3-رصيد عمليّات المقاصة بين البنوك:

تزداد سيولة البنك التجاريّ، إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزيّ نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى، وتنقص في حالة العكس.

3-4- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يملك البنك المركزيّ كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة البنكيّة من خلال تزويد البنوك التّجارية بالنّقد المطلوب من النقود الورقيّة والمعدنيّة.

3-5- رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثّر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك حيث إنّه كلّما زاد رأس المال الممتلك زادت السّيولة، وبالعكس أي كلّما قلّ رصيد رأس المال الممتلك قلّت سيولة البنك، وبالتالي تحدّدت قدرته الافتراضية، وانخفضت قدرة مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

4- وسائل توفير السّيولة في البنك التجاريّ:

تسهر البنوك التّجارية على توفير السّيولة اللاّزمة لمواجهة طلبات المودعين العاجلة والالتزامات قصيرة الأجل، لذلك تعمل جاهدة على إتاحة السّبل لتوفيرها لتشمل ما يلي[1]:

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص ص 404-405.

- النقديّة بخزائن البنك، والودائع لدى البنوك الأخرى؛
- فائض الاحتياطي القانونيّ المودع لدى البنك المركزيّ؛
- الاحتياطي القانونيّ المتمثّل في أوراق ماليّة قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى نقديّة وبدون خسائر؛
- القروض ذاتيّة التسييل، وهي قروض قصيرة الأجل بطبيعتها؛
- القروض المسوقة loan Sales وهي قروض يمكن بيعها إمّا في سوق خاص بالقروض، أو باستخدام علاقات البنك مع البنوك الشّقيقة الأخرى؛
- الاقتراض من البنك المركزيّ أو من البنوك أو المؤسسات الماليّة الأخرى؛
- ابتكار أوعية ادخارية أخرى جديدة، وإعادة النّظر في معدلات الفائدة، وذلك لضمان جذب موارد إضافيّة من قبل العملاء.

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك

تُعد إدارة السيولة من الركائز الأساسية في العمل البنكي، حيث تُمكّن البنك التجاريّ من الوفاء بالتزاماته اليوميّة دون التعرّض لمخاطر العجز أو فقدان الثّقة، وتستند هذه الإدارة إلى مبادئ مهمة، وإلى نظريّات مالية عدّة ساعدت في توضيح هذه المبادئ، مما يُبرِز الدّور الحاسم لإدارة السّيولة في تحسين الأداء الماليّ للبنوك وضمان استمراريتها.

1- تعريف إدارة السيولة البنكية:

تستخدم البنوك إدارة السّيولة كاستراتيجية لتلبية متطلبات الودائع والقروض، وتُعدّ الأصول الماليّة قصيرة الأجل، مثل: أذونات الخزانة، وشهادات الخزانة، أمثلة على هذه الاستراتيجيات، وتشكّل إدارة السّيولة عمليّة مستمرة تضمن توافق النّقد مع المستوى المطلوب من الاحتياطيات لدى البنك المركزيّ، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات النّقدية المتوقّعة والطارئة للعملاء وغيرها من الالتزامات[1].

[1]O. D. Adesina and A. A. Adewumi, **The Effect of Liquidity Management on the Financial Performance ofSelected Deposit Money Banks in Nigeria**, Fuoye Journal of Accounting and Management, vol. 5, n°. 2, 2022, p 54.

2- المبادئ الأساسية لإدارة السيولة البنكية:

تعدّ إدارة السيولة من العوامل الأساسيّة لاستقرار أي بنك، حيث إنّ نقص السّيولة في بنك واحد يمكن أن يؤثّر في النّظام المالي بأسره، وكما هو الحال مع العديد من الأوراق الأخرى التي تصدرها لجنة بازل، فقد تمّ ذكر في إحدى أوراقها المبادئ الرئيسية لإدارة السّيولة، والمتمثّلة في[1]:

المبدأ 1: يجب أن يكون لدى كلّ بنك استراتيجية متّفق عليها لإدارة السيولة اليومية، ويتم التواصل بها في جميع أنحاءه؛

المبدأ 2: يجب أن يوافق مجلس إدارة البنك على الاستراتيجية والسّياسات المهمّة المتعلقة بإدارة السّيولة والتّأكد من أنّ الإدارة العليا تتخذ الخطوات اللاّزمة لمراقبة مخاطر السيولة والسّيطرة عليها، وأن يتمّ إبلاغ المجلس بانتظام عن وضع السّيولة في البنك وفي حال حدوث أي تغييرات جوهريّة في وضع السّيولة الحالي أو المتوقع للبنك، يجب إبلاغه على الفور؛

المبدأ 3: يجب أن يكون لدى كلّ بنك هيكل إداريّ فعّال لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالسّيولة، ويجب أن يشمل هذا الهيكل المشاركة المستمرة للأعضاء من الإدارة العليا، ويجب على هذه الأخيرة التأكد من أنّ السيولة تُدار بشكل فعّال، وأنّه يتمّ وضع السّياسات والإجراءات المناسبة للسّيطرة على مخاطر السيولة وتحديدها، ويجب على البنوك تحديد ومراجعة بانتظام الحدود المتعلقة بحجم مواقف السيولة لديها على فترات زمنية معينة؛

المبدأ 4: يجب أن يكون لدى البنك أنظمة معلومات ملائمة لقياس مخاطر السيولة ومراقبتها السّيطرة عليها والإبلاغ عنها، مع تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى مجلس إدارة البنك والإدارة العليا والموظفين المناسبين الآخرين، ويجب قياس ومراقبة متطلبات التمويل الصافية؛

المبدأ 5: يجب على كلّ بنك إنشاء عمليّة لقياس ومراقبة متطلبات التمويل الصافية بشكلٍ مستمر؛

المبدأ 6: يجب على البنك تحليل السيولة باستخدام مجموعة من سيناريوهات "ماذا لو"؛

المبدأ 7: يجب على البنك مراجعة الافتراضات المستخدمة في إدارة السّيولة بشكلٍ متكرّر للتأكد من أنّها لا تزال صالحة.

[1] Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations, February 2000, pp. 2–3.

https://www.bis.org/publ/bcbsc135.pdf

المبدأ 8: يجب على كلّ بنك مراجعة جهوده بشكل دوريّ لتأسيس والحفاظ على العلاقات مع حاملي الالتزامات، للحفاظ على تنوع الالتزامات، والسعي لضمان قدرته على بيع الأصول؛

المبدأ 9: يجب أن يكون لدى البنك خطط طوارئ لمعالجة الاستراتيجية الخاصة بالتعامل مع الأزمات المتعلقة بالسّيولة، ويجب أن تتضمن هذه الخطط إجراءات لسد العجز في التدفّق النقدي في حالات الطوارئ (إدارة السّيولة بالعملات الأجنبية)؛

المبدأ 10: يجب أن يكون لدى كلّ بنك نظام لقياس ومراقبة والتحكم في مواقعه من السيولة في العملات الرئيسية الّتي يعمل به بالإضافة إلى تقييم احتياجاته الإجماليّة من السّيولة بالعملات الأجنبيّة، والموافقة على الاختلافات المقبولة جنبًا إلى جنب مع التزاماته بالعملات المحلية، ويجب على البنك أيضًا أن يقوم بإجراء تحليل منفصل لاستراتيجيته لكلّ عملة على حدة؛

المبدأ 11: بناءً على التحليل الذي يتم وفقًا للمبدأ 10، يجب على البنك أن يحدّد، عندما يكون ذلك مناسبًا، ويقوم بمراجعة دوريّة للحدود على حجم الفروق في التدفق النقدي على فترات زمنية محدّدة للعملات الأجنبية بشكل إجمالي ولكل عملة رئيسية على حدة التي يعمل بها البنك، والرّقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة؛

المبدأ 12: يجب أن يكون لدى كلّ بنك نظام مناسب للرقابة الداخلية على عملية إدارة مخاطر السيولة، ويعد مكون أساسي من نظام الرقابة الدّاخلية، هو القيام بمراجعات وتقييمات مستقلة منتظمة لفعالية النّظام، وعند الضّرورة التّأكد من إجراء التّعديلات أو التّحسينات المناسبة على الرّقابة الداخلية، كما يجب أن تكون نتائج هذه المراجعات متاحة للسّلطات الرّقابية، دور الإفصاح العام في تحسين السّيولة؛

المبدأ 13: يجب أن يكون لدى كلّ بنك آلية لضمان وجود مستوى كافٍ من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبنك من أجل إدارة التّصور العام عن البنك وصلابته وإبراز دور المشرفين؛

المبدأ 14: يجب على المشرفين إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك، وسياساته، وإجراءاته، والممارسات المتعلقة بإدارة السّيولة، كما يجب على المشرفين أن يطلبوا من البنك أن يكون لديه نظام فعّال لقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، وأن يحصلوا من كل بنك على ما يكفي من المعلومات.

3- نظريّات إدارة السّيولة وأهم الاستراتيجيات المتوافق معها في البنوك التجارية:

عمدت الكثير من النظريات إلى تفسير مشاكل السّيولة في البنوك التجارية، وكذلك الوقوف على أهم مصادرها ومن ثمَّ تقديم حلول وبدائل وخلق استراتيجيات من شأنها أن تقلّل من هذه المشاكل، نذكر منها:

3-1- نظرية القروض التّجارية (Commercial loan Theory):

تُعرَف بنظرية الأصـول ذات التصـفية الذّاتية، مفاد هذه النظرية إنّ السـيولة تخلق بمجرد التّصـفية الذاتية للقروض قصيرة الأجل، والموجهة لغايات تمويل لرأس المال العامل.

ووفقًا لهذه النّظرية، تعتمد البنوك التّجارية على الودائع تحت الطلب أو لأجل، مما يتطلّب اسـتثمار هذه الموارد في قروض قصيرة الأجل لتمويل عمليّات تجاريّة، وليس في قروض طويلة الأجل أو استثمارات ثابتة.

كما تعرّضت النّظرية للانتقادات، حيث تبيّن أنّ السّيولة لا تعتمد فقط على توفر النّقد، ولكن على القدرة على تحويل الأصول إلى نقد عند الحاجة، وهو ما يرتبط بوجود سوق يمكن فيه بيع هذه الأصول بسهولة[1].

3-2- نظريّة التبديل التّحول (Shiftability Theory):

تسمى أيضا بنظرية التّحوّل، وهي تطوّر لنظرية القروض التّجارية، بتوسيع قاعدة التّوظيف للأصول الّتي يحتفظ بها البنك التجاري، ترى بإمكانية محافظة البنوك على سيولتها باحتفاظها بأصول يمكن بيعها لبنوك أخرى، أو لمستثمرين آخرين نقدا. [2]

3-3- نظرية الدّخل المتوقّع (Anticipated Income Theory):

تختلف عن النظرية الأولى، لأنها محاولة نقل إدارة السـيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة، وتشجع على منح القروض طويلة الأجل والاستثمارية، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقيق الدخل للمقترض.[3]

3-4- نظرية إدارة الخصوم (Liability Management Theory):

تركّز هذه النّظرية على الجانب الآخر من السّيولة، وهو توفير الأموال عند الحاجة بدلاً من الاقتصار على الأصـول السّـائلة، وتعتمد على قدرة البنك في إدارة خصـومه (الودائع والقروض) للحصـول على السـيولة عند الحاجة، وعند نقص السـيولة، يمكن للبنك إعادة خصـم الأوراق التجارية، أو بيع الأوراق الحكوميّة، أو الاقتراض من السّوق النقدية.[4]

---

[1] رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، اتراك للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2009، ص ص94 - 96.

[2] عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 199.

[3] وائل رفعت خليل، **مرجع ذكر سابق**، ص 80.

[4] ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، مصر، 2009، ص 122.

تتطلّب هذه النّظرية من البنك القدرة على جذب الودائع وإصـــدار شـــهادات ادّخار لجمع الأموال عند الحاجة، وتبرز أهميّتها في الأسواق المالية المتطورة حيث توجد أدوات مالية متعدّدة تساعد البنوك على إدارة السيولة بمرونة، وهذه الإمكانية تتوقف أساسًا على وجود سوق تُباع فيها هذه الأصول، فإذا كانت هنالك سوقٌ متّسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل سيولتها عن الأصول القصيرة الأجل، بشرط أنّ سيولة الأصل يجب ألاّ تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فحسب بل وبدون خسائر[1].

3-5- الإدارة المتوازنة للسيولة:

تمثل هذه الاستراتيجية حلاً وسطاً بين إدارة الأصول والخصوم، حيث يحتفظ البنك بنسبة مناسبة من الأصول السائلة، مع إمكانية اللّجوء إلى الاقتراض عند الحاجة، وتُعتبر شكلاً من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي حسب تعريفها فـــن وعـــلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول البنك، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة خصـــوم البنك، لكنها تركّز فقط على جانب السّـــيولة دون الجوانب الأخرى مثل الربحية أو النّشـــاط أو المديونية[2].

المطلب الثّالث: مؤشرات قياس السيولة في البنوك

نظرًا لأهمية السيولة بالنسبة للبنوك، فإن قياسها يُعد أمرًا ضروريًا، ولهذا الغرض تمّ تطوير مؤشّرات تُستخدم لتقييم مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة البنك على تحقيق عائد مقبول عند أدنى مخاطرة في نقطة زمنية معينة.

ويمكن النظر في قياس السّيولة من زاويتي العائد والمخاطرة عند نقطة زمنية معينة كما يلي:

1-من حيث العائد: وتتمثل فيما يلي[3]:

1-1-نسبة الاحتياطي القانوني:

يقصـــد بها الاحتياطي الذي يُلزم البنوك بالاحتفاظ به لدى البنك المركزيّ بشـــكل إجباري، حيث يمثل جزءًا من إجمالي الودائع لديه، ويعتبر البنك المركزيّ الجهة الوحيدة المخوّلة بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني.

---

[1] رايس حدة، **مرجع ذكر سابقا**، ص ص،94 -96.

[2] عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية: الفرص والتحديات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية واللغوية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2014، ص17.

[3] زين الدين بن عامر، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص ص 15-17.

ويتمّ احتسابها وفق المعادلة الآتية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي) / (إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى) × 100.

تشمل الالتزامات الأخرى الشيكات، الحوالات، والاعتمادات المستحقة الدفع، أي جميع الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

والجدير بالذّكر أنّه كلّما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني، زادت قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، لاسيما في الظّروف غير الطبيعية مثل: الأزمات المالية، حيث قد تجد البنوك صعوبة في تغطية التزاماتها اعتمادًا فقط على أرصدتها لدى البنوك الأخرى.

1-2- نسبة الرّصيد النقدي:

الرّصيد النقدي أو ما يعرف بالتّغطية النقدية، تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية المتوفرة في صندوق البنك، لدى البنك المركزي، وفي الحسابات لدى البنوك الأخرى، بالإضافة إلى أي أرصدة سائلة أخرى مثل: العملات الأجنبية، على الوفاء بالتزامات البنك، ويتم حساب هذه النسبة وفقًا للمعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) / (الودائع وما في حكمها) × 100

حيث تشمل "الودائع وما في حكمها" جميع المطلوبات باستثناء رأس المال المملوك، وكلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي، دلّ ذلك على قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها المحددة.

1-3- نسبة السّيولة العامة:

تعكس نسبة السّيولة العامة عدد المرات التي يمكن للأرصدة النقدية شديدة السيولة تغطية إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى، ممّا يجعلها من أهم المؤشّرات الدّالة على سيولة البنك، لأنّ هذا المؤشّر يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الرّصيد النّقدي والأصول غير النقدية شديدة السيولة، لذلك فإنّ انخفاض الرّصيد النّقدي لا يعني بالضرورة تراجع السيولة، إذ قد يتم تعويضه بزيادة في الأصول غير النقدية شديدة السيولة، ويتم احتساب نسبة السيولة العامة وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة العامة = (الأرصدة لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + الأصول غير النقدية شديدة السيولة) / (إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى) × 100.

حيث إنّ:

- **الأصول غير النّقدية شديدة السيولة:** تشمل الأصول التي تتميّز بسرعة تحويلها إلى نقد، مع علاقة عكسيّة بين سيولتها وعائدها، ومن أمثلتها: الأوراق المالية القابلة للتداول فورًا؛ الأرصدة المستحقة لدى المصارف المحلية والأجنبية؛ الأوراق التجارية المخصومة؛ القروض القابلة للاستدعاء؛ بالإضافة إلى الذهب.
- **الالتزامات الأخرى:** تمثل الالتزامات القريبة من طبيعة الودائع؛ والّتي يجب على البنوك سدادها إما فورًا أو خلال فترة قصيرة؛ وتشمل الشّيكات؛ الحوالات؛ خطابات الاعتماد المستحقة الدفع؛ الأرصدة المستحقة للبنوك؛ المبالغ المقترضة من البنك المركزي؛ القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان، وكمبيالات المراسلين المقبولة في الاعتماد المستندي.

1-4- مؤشرات أخرى لقياس السيولة:

إلى جانب المؤشرات الثلاثة المذكورة سابقًا، هناك مؤشرين إضافيين لا يقلاّن أهمية:

1-4-1 السيولة القانونية:

تُظهر هذه النّسبة مدى اعتماد البنك على أصوله السّائلة في تغطية الودائع، وكلما ارتفعت النسبة زادت درجة الأمان المالي، يتمّ احتسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية = الأصول السائلة / الخصوم السائلة.

1-4-2- معدل الإقراض:

يُستخدَم لتحديد مدى توظيف البنك لأصوله في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، مما يعكس كفاءته في إدارة السيولة، كما تعكس هذه النّسبة مدى استغلال البنوك للودائع في منح القروض، وتُعد من المقاييس التقليدية للسيولة، ويشير انخفاضها إلى توفر مخزون كافٍ من السيولة لدى البنوك، في حين أنّ ارتفاعها يدلّ على تراجع مستوى السيولة، تكمن أهمية هذه النسبة في دورها كإشارة تحذيرية للإدارة لمراجعة سياسات السيولة، ويتم احتسابها وفق المعادلة الآتية:

معدل الإقراض = التسهيلات الائتمانية / إجمالي ودائع العملاء.

1-4-3- إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول:

يعكس هذا المؤشر مدي اعتماد البنك على الودائع في تمويل أصوله، حيث يعد مؤشرا على فاعلية البنك في تنمية الودائع، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، وتحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

إجمالي الودائع / إجمالي الأصول

2- من حيث المخاطرة:

بشكلٍ عام، تتمثل إدارة مخاطر السّيولة في قدرة البنك على اقتراض موارد إضافية بشروط تسمح له بالوفاء وسداد الالتزامات بأقل تكاليف خاصة الفوائد، ويعتمد هذا على سهولة الوصول البنك إلى أسواق رأس المال(أسواق البنوك المختلفة)، بالإضافة إلى اعتماده على عناصر، مثل: السّمعة، والحجم، والربحية، ونوعية المساهمين، وعناصر أخرى تجذب رؤوس الأموال الأكبر، لكنّ البنك المقترض قد يضطر إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة (في حالة حدوث أزمة في سوق الصّرف الأجنبيّ مثلا)، في مقابل تحمل إما هامش فائدة مرتفع، أو معدل تحويل عالي إلى حد ما، ولإدارة ذلك يتمّ تحديد سقوفا للفئات المختلفة من ملف أجال الاستحقاق للحفاظ على مخاطر السيولة ضمن الحدود المقبولة[2].

تُظهِر مؤشّرات مخاطر السيولة قدرة البنك على توفير السيولة لتسديد الالتزامات المتنوعة اتجاه العملاء، وتحسب وفق العلاقة التالية:

خطر السيولة = استثمارات مالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع

لقد حددت نسبة السيولة المخصصة للوقاية من خطر عدم وجود سيولة بنسبة 70% ضمن النظام البنكي الجزائري.

المطلب الرّابع: تحليل إدارة السيولة في البنوك وتأثير الفجوات على الأداء المالي

تنشأ فجوة السيولة في البنوك من الفارق بين أحجام الأصول والالتزامات وفروق استحقاقاتها الزمنية، بمعنى أنّها تحدث عندما تكون الأصول أكبر من الموارد المتولدة من العمليات، ما يؤدي إلى الحاجة للتمويل، أو العكس

[1] عبد الحميد مفتاح إمحمد الحاج، أحمد إبراهيم محمد القحيص، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية**، المعهد العالي للعلوم والتقنية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، عدد22 ، ليبيا، 2023، ص ص 8-9.

[2] Sylvie de Coussergues, Gestion de la Banque, 2e édition , Dunod, 1996, Paris,p 99.

حين تتوفر موارد زائدة تحتاج إلى استثمار، وهذا موضوع جوهري في إدارة السيولة، حيث يتعين على البنوك التأكد من قدرتها على تمويل العجز المتوقع بطريقة لا تؤدي إلى تكاليف باهظة أو مخاطر مالية غير مقبولة.

1- تعريف فجوة السيولة:

تتشكل من الفارق الزمني بين تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات في الميزانية، والتي قد تؤدي إلى عجز يتطلب تمويلا (خاصة إذا كانت الأصول طويلة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل)، أو فائض يجب استثماره[1].

غير أنه قد تحدث مخاطر فجوات السيولة عند تجاوز الالتزامات للأصول المتاحة، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة أو تصفية الاستثمارات، كما قد يحدث **تجميد السيولة** عندما يقيد البنك سيولته من خلال الاستثمار في التزامات طويلة الأجل، فهو يؤثر على المرونة المالية بتحمله لتكلفة الاقتراض (أسعار فائدة بدورها طويلة الأجل). الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض **هامش الائتمان** الذي يزداد بمرور الوقت، وترتفع حجم المخاطرة فيه مع زيادة احتمالية عدم السداد من قبل المقترضين، مما يؤثر على تكلفة التمويل[2].

2-مقاييس فجوات السيولة:

تعتمد على الأرصدة المطلقة للأصول والالتزامات والتغيرات فيها بمرور الوقت (مقارنة الأرصدة المتاحة مع الالتزامات المستقبلية)، ويتم تعديلها وفقًا للتغيرات في التدفقات النقدية مع استخدام قاعدة حساب الفجوة الموجبة أو السالبة[3].

2-1- الفجوات الحدية (Marginal Gaps):

يطلق عليها أحيانا بالفجوة الستاتيكية وتُمثل الفرق بين التغيرات في الأصول والالتزامات خلال فترة معينة، وتؤثر على السيولة المستقبلية للبنك حيث:

- إذا كانت أرصدة الأصول أكبر من أرصدة الالتزامات تنشئ فجوة حدية موجبة وهذا معناه تدفق للخارج؛
- إذا كانت أرصدة الأصول أصغر من أرصدة الالتزامات تنشئ فجوة حدية سالبة وهذا معناه أن الأصول والالتزامات قد استهلكت.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف**، الدار الجامعية، مصر،2012، ص ص 505-527.

[2] طارق عبد العال حماد **المرجع نفسه**، ص505-527.

[3] طارق عبد العال حماد **المرجع نفسه**، ص ص505-527.

2-2- الفجوة الديناميكية:

تظهر بإضافة أصول جديدة، المشتقة من التوقعات التجارية المستقبلية، ومن الضروري تحليل فجوات كافة الأصول والالتزامات، سواء القديمة أو الجديدة، بحيث تقدم صورة واضحة عن الفوائض أو العجز الإجمالي، إلا أنه من الأفضل التركيز أولًا على الأصول والالتزامات الحالية لحساب الفجوة ومعالجتها.

ومن أسباب ذلك أنه لا توجد حاجة لتحديد تلك الفترة للحصول على أموال مسبقًا لإجراء معاملات جديدة، كما لا توجد ضرورة لاستثمار موارد جديدة في هذه المرحلة.

إنّ استمرارية تحليل الفجوة البنكية مع التأكيد على مجالها الزمني وحجمها، ضروري لاتخاذ قرارات مالية مستقبلية، سواء فيما يتعلق بالقروض أو الالتزامات وبتحديد أثر الفجوات على الأعمال الجديدة، في ظل الظروف التجارية غير المؤكدة، مما يجعل إدارتها أكثر تعقيدًا، وبالتالي قد تتطلب تمويلاً إضافياً للأعمال المستقبلية، هذا الأخير يجب أن يعتمد على تحليل الأصول والالتزامات المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار تقلبات السوق والتغيرات في أسعار الفائدة.

3- التوفيق بين إدارة السيولة والأداء المالي والمركز المالي للبنك:

إنّ تحليل ميزانية البنك يتطلب فهمًا عميقًا للعمليات التي يقوم بها وفقًا لأسس اختيار الأصول، وعليه فإن دراسة العلاقة بين الأداء المالي والسيولة والمركز المالي للبنك تُعد محورية.[1]

تُعتبر البنوك أدوات رئيسية لتمويل عمليات الاقتراض، وتستند إدارتها إلى تحقيق أداء مالي أعلى وبجودة في الوقت ذاته، غير أنها تُواجه قيودًا جوهرية تتعلق بالسيولة، حيث تُعد هذه القيود تحديًا أساسيًا يُعرف بـ "مشكلة السيولة"، والتي تنشأ عندما لا يكون البنك قادرًا على تحويل جزء من ودائعه إلى سيولة نقدية فورية لتلبية طلبات السحب أو متطلبات الإقراض، أو عندما لا يمتلك البنك احتياطيات كافية من السيولة لمواجهة الالتزامات المفاجئة.

تكمن الإشكالية الجوهرية في إدارة البنك في التوفيق بين الأداء المالي وإدارة السيولة، وبين دور البنك المركزي (قواعد الحيطة والحذر التي يفرضها)، فالأصول ذات السيولة العالية غالبًا ما تُحقق عوائد ربحية منخفضة أو لا تحقق أي عوائد على الإطلاق، وبالتالي فإنّ الحفاظ على سيولة كافية يتطلب تخصيص جزء من الأصول ذات الربحية الأقل، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأداء الربحي للبنك، كما أن التركيز المفرط على السيولة قد يؤدي إلى فقدان فرص

[1] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، الأردن، 2008، ص90.

استثمارية ذات عائد أعلى، من جهة أخرى فإن عدم كفاية السيولة قد يؤدي إلى مخاطر مالية كبيرة، وعليه يتعين على البنك تحقيق توازن دقيق بين الربحية والسيولة والأمان، بالتعاون مع البنك المركزي الذي يلعب دورًا رقابيًا حيويًا لضمان استقرار النظام المالي ككل.

خلاصة الفصل الأول:

تضمّن هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك، من حيث التعريف والنشأة، مع التطرق إلى مختلف أنواع البنوك التجارية، كما تم تسليط الضوء على أهمية المعلومات التي توفرها البنوك حول المركز المالي ونتائج الأعمال، باعتبارها أداة محورية في تقييم الأداء المالي، كما ركز الفصل بشكل خاص على المؤشرات المالية، بوصفها أحد أبرز الأساليب المعتمدة لفهم الوضعية المالية واتخاذ القرارات، وتم تخصيص حيز من الفصل للسيولة باعتبارها عنصرا جوهريا في استقرار البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذلك مؤشرات تقييمها وأخيرا إبراز العلاقة بين الأداء المالي والسيولة في البنوك.

الفصل الثّاني

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل السّابق الإطار النظري لكل من الأداء المالي وإدارة السيولة البنكية، سيتم تخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية ومحاولة إسقاط ما ورد في الجانب النظري على عينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2016-2023، وذلك بناء على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية لهذه البنوك، بهدف معرفة أثر إدارة السيولة من خلال مؤشراتها الممثلة في نسبة السيولة القانونية، نسبة الرصيد النقدي ونسبة الإقراض في الأداء المالي لهذه البنوك، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سيتم الاعتماد في الإطار القياسي على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL)، والقيام بعدة اختبارات إحصائية لاختيار النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة ومن ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية واختبارات صلاحية النموذج.

المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي وتفسير النتائج.

المبحث الأوّل: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سوف يتم توضيح في هدا المبحث، السلاسل الزمنية المقطعية ونقصد بذلك بيانات البانل واهم النماذج الأساسية في تحليلها، بالإضافة الى جوانب الدراسة وعينتها وطرق جمع وتحديد البيانات ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها والأدوات المستعملة.

المطلب الاول: لمحة عن البيانات الطولية (Panel Data)

يستفيد الاقتصاديون البنكيون من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غالبًا من خلال تتبع أداء عدد من البنوك على مدار فترات زمنية.

1-تعريف البيانات الطولية(Panel Data) :

هي بيانات تجمع بين البُعدين الزمني المقطعي (الفردي)، حيث تُسجَّل مشاهدات متعددة لنفس الوحدات (مثل البنوك)، عبر فترات زمنية مختلفة، ما يسمح بتحليل أعمق للتغيرات والعلاقات عبر الزمن وبين الوحدات حيث[1]:

$$i=N\times T$$

N: تمثل عدد الوحدات (مثل البنوك)

T: تمثل فترات زمنية مختلفة مثل السنوات.

2-خصائص البيانات الطولية(Panel Data) :

تتمتع البيانات الطولية أو ما يعرف كذلك بالبيانات اللوحية(Panel Data) عن البيانات المقطعية الخالصة أو بيانات سلسلة زمنية نقيّة بالعديد من العوامل التّي أدّت إلى تميزها وهي:[2]

- بما أن بيانات الطولية(Panel Data) تتعامل مع الأفراد والشركات والولايات عبر الزمن، فمن المحتم أن يكون هناك عدم تجانس بين هذه الوحدات، والتي تكون غير قابلة للرصد في كثير من الأحيان، يمكن لتقنيات تقدير بيانات الطولية أن تتحكم في عدم التجانس؛
- من خلال الجمع بين سلسلة زمنية للمشاهدات المقطعية، تعطي البيانات اللوحية بيانات أكثر إفادة وأكثر تنوعا وأقل تداخلا بين المتغيرات ودرجات أكثر من الحرية والمزيد من الكفاءة؛

[1] فهد بن خلف البادي، **تحليل البيانات الاقتصادية**، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2009، ص 38.

[2] مها محمد زكى، **الاقتصاد القياسي بالأمثلة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019، ص460.

- من خلال دراسة المشاهدات المقطعية المتكررة، تكون البيانات اللوحية مناسبة بشكل أفضل لدراسة ديناميكيات التغير؛
- يمكن لبيانات اللوحية اكتشـــاف وقياس التأثيرات بشـــكل أفضـــل والتي لا يمكن ملاحظتها في بيانات مقطعية أو سلسلة زمنية خالصة؛
- يمكن دراسـة الظّواهر مثل وفورات الحجم والتّغير التكنولوجي بشـكل أفضـل من خلال البيانات اللوحية مقارنة بسلسلة زمنيّة بحتة أو بيانات مقطعيّة بحتة.

3-خطوات عملية نمذجة البيانات الطولية (Panel Data) :

في إطار نمذجة بيانات البانل فأننا نبدأ بالأســـاس أولا بطريقة المربعات الصـــغرى المجمعة، لكن النموذج قد يواجه مشكلات في حالة تجاهل التباينات سواء كانت ملحوظة أو غير ملحوظة نتيجة لغياب بعض متغيرات ذات الصـــلة، ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين مصـــادر هذا التباين، إن كانت ناتجة عن اختلافات بين المقاطع أو عبر الزمن، لتحديد ما إذا كان النموذج يحتاج إلى إدراج تأثيرات مقطعية أم زمنية.

والشكل التالي يوضح ذلك:[1]

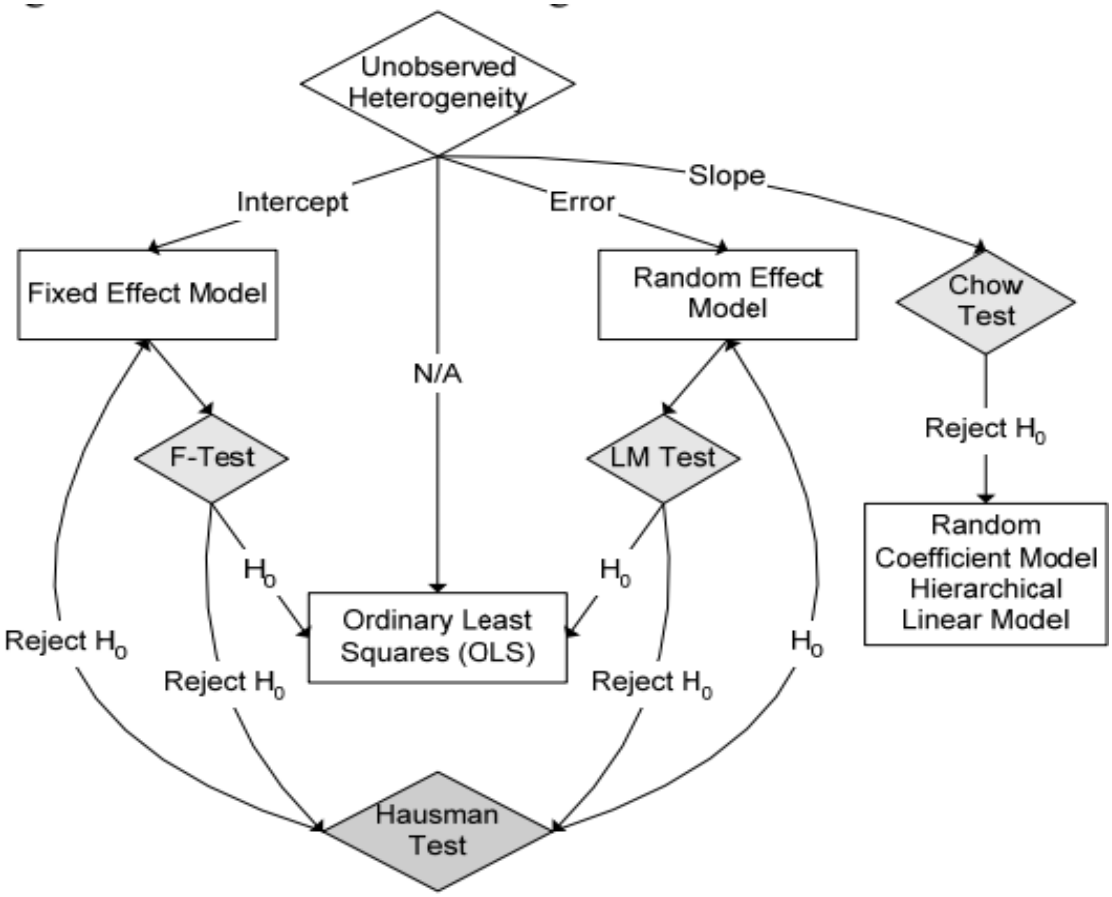

شكل رقم2–1: يمثل عملية نمذجة بيانات البانل (**Panel Data**).

Source: Hun Myoung Park, **Practical Guides to Panel Data Modeling: A Step-by-Step Analysis Using Stata**, Public Management and Policy Analysis Program, International University of Japan, 2011, p17.

[1] Hun Myoung Park, **Practical Guides to Panel Data Modeling: A Step-by-Step Analysis Using Stata**, Public Management and Policy Analysis Program, International University of Japan, 2011, p17 https://appliedmicroeconometrics.wordpress.com/wp-content/uploads/2016/04/practical-guides-to-panel-data-modeling-a-step-by-step.pdf

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل (Panel Data):

يوجد نوعان من النماذج، نماذج بيانات بانل الساكن ونماذج بيانات بانل الديناميكي.

1- نماذج بيانات بانل الساكن:

تنقسم نماذج بيانات بانل الساكن إلى ثلاث نماذج أساسية هي:

1-1-الصيغة الأساسية لانحدار النموذج التجميعي (Pooled Regrssion Model)

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بالشكل التالي[1]:

$$Y_{it} = \alpha_i + X'_{it}\beta + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

α_i: يتم التعامل معها كمعلمة غير معروفة ليتم تقديرها

$i = 1, 2,3,\ldots, n$ وهي ترمز إلى الوحدات المفردة (المقطعية).

$t = 1, 2, 3,\ldots T$ وهي ترمز إلى فترات الزمن.

Y_{it} متجه عمودي $nT\times1$ ويمثل المتغير التابع.

X'_{it} مصفوفة $nT\times k$ للمتغيرات المستقلة.

β متجه عمودي $k\times1$ للمعلمات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد k من المعلمات في X_{it} دون الحد الثابت.

ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة T .

وفقا لهذا النموذج يتم ترتيب المعطيات حسب بعدين، بعد أول يمثل الأثر الفردي و الذي يعبر عن المقاطع او الوحدات، وهو يتغير($i=1,2,3,\ldots,N$) ، وبعد ثاني يتعلق بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد ويرمز لهT، وعليه في الزمن i يتم ملاحظة N مقطع، ومنه نحصل على ما يسمى نموذج البيانات اللوحية أو الطولية **(Panel Data)** لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$، أي لدينا مقطع لحظي لـ Nمشاهدة، أي T مقطع و NT المشاهدات الكلية.

وتمثل α_{it} الأثر الفردي Effet individuel والذي يكون ثابتا لحظي عبر الزمن وخاص بكل وحدة مقطعية من T. فإذا كانت α_{it} هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية$(\alpha_i = \alpha)$ فإن هذا النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي خاص مدمج، يأخذ الشكل التالي:

[1] William Green, **Econometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p285.

$$Y = X\beta + \varepsilon$$

ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العاديةOLS، والتي تعطى مقدرات متسقة وكفؤة لـ β وα، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسين هما:

- نموذج التأثيرات الثابتة Effets Fixes الذي يعبر عن α_i ضمن مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
- نموذج التأثيرات العشوائية الذي يعبر عن α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يمكن القول، أن هذا النموذج يعد أبسط نماذج (**Panel Data**) وهذا راجع إلى كون جميع المعاملات ثابتة فيه لجميع الفترات الزمنية بمعنى تأثير الزمن هنا يكون معدوما وان:

$$\mathbf{E\ (\varepsilon_{it}) = 0\ ;\ var\ (\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2}$$

1-2-نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects Model (FEM:

في نموذج(FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كمقاطع تعبر عن الاختلافات الفردية هي البنوك مثلا أو الآثار الثابتة الزمنية مثلا السنوات، أي أن النموذج يسمح بوجود مقاطع تتفاوت حسب كل بنك أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل أو الآثار غير الملحوظة سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني، والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة. ولتقدير نموذج الآثار الثابتة يتم استخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variables -LSDV)[1]

يمكن كتابة نموذج بيانات(PANEL)ذو التأثيرات الثابتة الفردية على النحو التالي[2]:

$$\mathbf{y_{it} = a_{oi} + a'\ x_{it} + \varepsilon_{it}}$$

$\mathbf{y_{it}}$: المتغير التابع الملحوظ للفرد **i**في الفترة**t**

$\mathbf{x_{it}}$:متجه المتغيرات التفسيرية

$$\mathbf{x' = (x_{1it}, x_{2it}, \ldots\ldots, x_{kit})}$$

$$\mathbf{a' = (a_1, a_2, \ldots, a_k)}$$

[1]زهرة العقون، أم الخير العقون، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل**، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06، الجزائر، 2021،ص99.

[2] BOURBONNAIS, R , **Économétrie: Cours et exercices corrigés**, Dunod, France, 2021, p355 .

حيث يمثل:

x_{kit}: القيمة الملحوظة للمتغير التفسيري رقم k للفرد i في اللحظة t

a_{oi}: الثابت الخاص بكل فرد

a': متجه معاملات المتغيرات التفسيرية الثابتة

ε_{it}: حد الخطأ

ملاحظة:

طريقة تقدير المعاملات تعتمد على طبيعة مصطلحات الخطأ التالية:[1]

- إذا كانت الأخطاء متجانسة التباين، ولا ترتبط زمنياً فان:

$$Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{it'}) = 0 \quad \text{حيث} \quad t \neq t'$$

وعندما ترتبط بالأفراد فإن:

$$Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{ij}) = 0 \quad \text{حيث} \quad i \neq j$$

هنا نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية(MCO-Moindres Carrés Ordinaires -) على المتغيرات الدلالية،(التي تعرف بالإنجليزية، LSDV = Least Square Dummy Variableأو مقدر المتغير الوهميWithin).

- إذا كانت الأخطاء غير متجانسة التباين و/أو مرتبطة تلقائيا في الزمن لكنها مستقلة بين الأفراد نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) على المتغيرات الدلالية (LSDV) أو المقدر Within.

1-2-1- المقدرLSDV :

يقوم مقدر LSDV بتطبيق طريقةMCO على النموذج مع متغيرات دلالية خاصة بكل فرد من بين N أفراد، لذلك نقوم ببناء إذن N متغيرات دلالية معرفة بحيث:

[1] Op. cit, p356 .

$D_i = 1$إذا كان الفرد iو0خلاف ذلك ...إلخ.

و يكتب النموذج على النحو التالي:

$$y_{it}=a_o+a_{01}D_1+a_{02}D_2+\ldots+ a_{0N}D_N+a'x_{it}+ \varepsilon_{it}$$

عملياً، نقدر هذا النموذج دون الثابتa_0 :

$$y_{it}= a_1D_1+a_2D_2+\ldots+ a'_ND_N+ax_{it}+ \varepsilon_{it}$$

عن طريق MCOأو MCG إذا كانت الأخطاء غير متجانسة التباين و/أو مترابطة،

بعد التقدير نحسب المعاملات $a_{oi}=a_o+a_i$ من النموذج الأصلي، حيث تكون قيمة الثابت a_oمساوية لمتوسط القيم المقدرة للثوابتa_i.

1-2-2-المقدرWithin

المقدر Within(المقدر داخل الفرد)يقوم بتمركز جميع المتغيرات التفسيرية و المعتمدة حول متوسطاتها الفردية، ثم نطبق طريقةMCOأو MCG إذا كانت الأخطاء غير متجانسة أو مرتبطة تلقائيا على النموذج المحول التالي:

من أجل: $t = 1,\ldots,T$ و $i = 1,\ldots,N$

$$(y_{it}- \bar{y}_i) = a' (x_i- \bar{x}_i) + \varepsilon_i$$

بعد تقدير معاملات المتغيرات التفسيرية 'a،سنحصل على التأثيرات الثابتةa_iمن العلاقات:

$$\hat{a}_{01} = \bar{y}_1 - \hat{a}' \bar{x}_1 , \hat{a}_{02} = \bar{y}_2 - \hat{a}' \bar{x}_2 , ..., \hat{a}_{0N} = \bar{y}_N - \hat{a}' \bar{x}_N$$

ثم نحسب مجددًا الثابت العام $a_{oi}=a_o+a_i$ من النموذج الأصلي كما في السابق.

تؤدي طريقة التقدير هذه إلى نفس النتائج التي نحصل عليها من طريقةLSDV.[1]

1-3- نموذج التأثيرات العشوائية:

يتعامل نموذج الآثار العشوائية(REM) مع الآثار المقطعية والزمنية (FEM)على أنه معلمات عشوائية وليست ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي

[1]BOURBONNAIS, R, Op, cit, p356.

صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات في حد الخطأ العشوائي للنموذج. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية $\varepsilon_{it} = a_i + \lambda_t + v_{it}$ مع متغيرات النماذج التفسيرية (FEM)، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل بنك أو كل سنة تأخذ مقاطعا مختلفا، في حين وبمقارنته مع نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل بنك أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وهي حالة وجود كل من الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين نظرا لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي[1].

1-3-1- تعريف نموذج التأثيرات العشوائية:

يفترض نموذج التأثيرات العشوائية أنا لعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لم تعد ثابتة بل عشوائية، ولم يعد التأثير الفردي للمعلمةa_i ثابت، وإنما أصبح هو كذلك متغيراً عشوائياً.

يتجزأ مصطلح الخطأ كما يلي[2]:

لذلك يُعرف هذا النوع من النماذج بـ"نموذج الخطأ المركب"(Error components model) .

تمثل a_i التأثيرات الفردية العشوائية،

λ_t :هو المتغير العشوائي الذي يمثل التأثيرات الزمنية المتماثلة (المتطابقة) لجميع الأفراد.

v_{it}: هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أن يكون مستقلاً عن التأثيرات الفردية والزمنية.

بالإضافة إلى ذلك نضع الفرضيات التالية بخصوص المتغيرات العشوائية a_i، λ_t، وv_{it}:

المتوسطات تساوي صفرًا، يوجد هناك تجانس التباين، الاستقلالية الزمنية، والاستقلالية المتبادلة بين المكونات الثلاثة.

في الحالة البسيطة حيث لا يوجد تأثير زمني

($\lambda_t = 0$) ،يكتب نموذج التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$y_{it} = a_0 + a' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

[1] محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 331.

[2]BOURBONNAIS, R, Op, cit, p357.

حيث: $\varepsilon_{it} = a_i + v_{it}$

أو ببساطة: $y_{it} = a_0 + a_i + a' x_{it} + v_{it}$:

الثابتa_0 هو معامل ثابت متطابق لجميع الأفراد.

1-3-2- تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الطريقة المناسبة للتقدير هي طريقة المربعات الصغرى المعممة(MCG) ،لأن المكون العشوائي a_{0i}موجود فيε_{it}وε'_{it}, مما يجعل $Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon'_{it}) \neq 0$ إذن يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. يتضح أن مقدرMCGيعادل المتوسط المرجح بين مقدري (Within)المذكور سابقًا و(Between)،

حيث (Between) يمثل المقدر بين الأفراد والمشار إليه ب$\hat{a}_{Be}$ t وهو مقدر المربعات الصغرى العادية MOCالمطبق على النموذج الذي تكون بياناته (متغيراته) هي المتوسطات الفردية الزمنية للمتغيراتNالمراد تفسيرها:

من أجل ،$i = 1,...,N$لدينا:

$$\bar{y}_i = a_0 + a_{0i} + a' \bar{x}_i + \bar{v}_i$$

$$\hat{a}_{MCG} = \Delta\, \hat{a}_{Bet} + (1 - \Delta)\, \hat{a}_{LSDV}$$

حيثΔهي مصفوفة أوزان (k,k) وتساوي معكوس مصفوفة التباينات لمقدر $\hat{a}_{Bet}$. وبالتالي فان إدخال التأثيرات الفردية العشوائية يجعل من الممكن دمج مواصفات وسيطة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفي هذه الحالة لا يمكن القول أن نموذج PANELمتجانس أو غير متجانس إلا بعد إجراء اختبارHausman.

1-**3-1:المفاضلة بين نموذج التأثيرات ثابتة ونموذج التأثيرات عشوائية(اختبارHausman)**

اختبارHausman؛ أو ما يعرف باختبار تحديد المواصفات، يهدف إلى تحديد ما إذا كانت معاملات النموذجين الثابت والعشوائي مختلفة إحصائيًا.

في ظل الفرضية الصفريةH0المتعلقة بالارتباط بين المتغيرات التفسيرية وحد الخطأ في نموذج التأثيرات العشوائية، يكون كلا المقدرينWithinوMCGمقدرين غير متحيزين، وفي هذه الحالة لا يجب أن تكون هناك

فروق معنوية بين التقديرات باســـتخدام طريقتيWithinوMCGللمعاملات المختلفة، وعليه يتم اعتماد طريقة المربعات المعممة (MCG) أي أن النموذج هو ذو تأثيرات عشوائية.

ومنه تكون صيغة اختبار الفرضيات كما يلي:

$\rightarrow$ H0: $\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG} = 0$ النموذج ذو تأثيرات عشوائية.

$\rightarrow$ H1: $\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG} \neq 0$ النموذج ذو تأثيرات ثابتة.

نحسب الإحصائية:

$$\mathbf{H = (\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})'[Var(\hat{a}_{LSDV}) - Var(\hat{a}_{MCG})]^{-1} (\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})}$$

حيث: الإحصائية H تتبع توزيع كاي-مربع (χ^2) بدرجة حريةk .

إذا كانت$H > \chi^2_{(k)}$ عند مستوى دلالة $\alpha\%$ محدد مسبقا، فإننا نرفض الفرضيةH0 ، ويكون المقدِّر LSDV (Within)غير متحيز، وبالتالي نرفض حينها نموذج التأثيرات العشوائية ونختار نموذج التأثيرات الثابتة الفردية.

ولهذا يتم إجراء اختبار Hausman لتحديد أو المفاضلة بين النموذجين التأثيرات الثابتة أم العشوائية.

2- النماذج الديناميكية:

يختلف استخدام هذه النماذج من دراسة لأخرى، فقد نجد في بعض الدراسات عدم جدوى التحليل الساكن في تحديد الهدف المراد من الدراسة أو أن المتغيرات المستخدمة تختلف من حيث درجة السكون، يتم استخدام هذه النماذج حسب استقرارية كل متغير لتحديد رتبة كل متغير. ونقول عن بيانات بانل مستقرة إذا توفرت الشروط التالية:

- ثبات الوسط الحسابي $\mu = E(X_t)$.
- ثبات قيمة التباين $\sigma^2 = V(X_t)$.

إجراء مجموعة من الاختبارات لجذر الوحدة الذي يسمح بمعرفة مدى استقرارية بيانات البانل وتحديد رتبتها ويتم اختبارها من خلال الفرضية التالية:

H_0: بيانات البانل لها جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة.

H_1:بيانات بانل لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

ويكون القرار ورفض الفرضية أعلاه مرتبط بالقيمة الاحتمالية المختارة.[1]

من أهم هذه الاختبارات نجد:

2-1- اختبار(Im Pesaran shin (IPS:

إن اختبار IPS جاء ليكمل اختبارLLC ، لأنه يسمح للمعاملات أن تكون غير متجانسة، فهو ليس مقيد، حيث أن فرضية العدم تنص على أن جميع الأفراد لديهم جذر وحدة :

$$H_0: p_{i=} \ 0; \ i\forall$$

الفرضية البديلة تصاغ كما يلي: ليس كل الأفراد لديهم جذر الوحدة:

$$H_a: \begin{Bmatrix} p & i<0 \ for \ i=1,\ldots\ldots N_1 \\ p_i=0 \ for \ i=N_1+1,\ldots;N \end{Bmatrix} \text{With } 0< N_1 \leq N$$

كما أن t_{pi}تمثل احصائية t-student الفردية من أجل اختبار فرضية العدم$p_{i=}$ 0 ،،بعد ذلك نقوم بحساب متوسطات اختبارات جذر الوحدة الفردية.[2]

2 - 2-اختبار(Augmentedn dickey fuller(ADF:

طور من قبل Dickey Fullersk سنة 1891 لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال إضافة قيم في فترات زمنية متأخرة للمتغير التابع بالتحديد، حيث كان اختبار Dickey Fullersk البسيط يعالج عملية جذر الوحدة في ثلاث حالات عملية: وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام، ولذلك يكون اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF المتمثلة في ثبات التباين ووسط حسابي معدوم وقيم غير مرتبطة، مع إدراج الفروقات ذات الفجوات الزمنية غالبا ما يتم تحديدها تجريبيا لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي.[3]

2-3- اختبار (Levin and lin (LL:

يعد Andrew Levin و Chien-Fu lin أول من اقترحا اختبار جذر الوحدة في بيانات البانل وذلك من خلال سلسلة أعمال قاموا بها في الأعوام 1992،1993،2002، وكانت انطلاقاتهم مأخوذة مباشرة من

---

[1] بلال سباع، **تحليل و قياس العلاقة بين الرافعة المالية و القيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024، ص103.

[2] Andrew levin, CheinFulin ,Chia shangjameschu, **Unit root tests in panel data: asymptotic and finite sample properties**; Journal of econometrics, North Holland, no 24, Vol 108 , netherlands, 2002, P 14. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0304407601000987

[3] بلال سباع، **مرجع ذكر سابقا**، ص104.

اختبار جذر الوحدة في السلاسل الزمنيةDickey Fullersk . نرغب باختبار فيما إذا كان رغب باختبار فيما إذا كان Y_{it} يحتوي جذر الوحدة وذلك لكل وحدة مقطعية في بيانات البانل .[1]

2- 4- اختبار Phillips and perron:

يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما اعتمدوا كذلك على نفس التوزيعات المحدودة لاختباريADF ويقوم على أربعة مراحل وهي:[2]

- يقدر بواسطة المربعات الصغرى انطلاقا من النماذج القاعدية الثلاثة لاختبار D.
- تقدير تباين قصير المدى.
- تقدير معامل التصحيح المسمى التباين طويل الأجل و المستخرج من خلال التباينات المشتركة للبواقي
- **حساب إحصائية Phillips and perron**:

الاختبار الثاني الذي يحدد نوع النموذج الديناميكي من عدمه هو اختبار التكامل المشترك الذي يساعد على تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات بوضوح، حيث يتم الكشف عنه انطلاقا من اختبارات جذر الوحدة وهذا إذا تم الكشف عن جذر الوحدة، وإذا كانت السلسلة مستقرة في الفرق الأول هنا لابد من استخدام اختبارات الكشف عن التكامل بهدف تحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ومن بين الاختبارات اختبار Pedron الذي قدم سبع اختبارات تختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك في بيانات البانل غير مستقرة في المستوى، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس الفردي حيث يتم تجميعها وفق فئتين أحدهما اختبار التكامل الفردي وآخر متوسط إحصائيات مجموعة التكامل، منها أربعة للفئة الأولى وثلاث للفئة الثانية، وفي نفس الصدد هناك اختبار Kao، الذي يفترض وجود اعتراضات محددة للمقاطع العرضية مع وجود معاملات متجانسة، وبالتالي يمكن القول أن هذا الاختبار يتقارب مع التوزيع الطبيعي مع افتراض أن تكون مصفوفة التغاير طويلة الأجل هي نفسها بين الأفراد، أي توجد علاقة تكاملية واحدة.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، يمكن تقدير العلاقة وفق أحد النماذج الديناميكية، والتي نذكر منها:

---

[1] أيمن عشوش، **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل(اختبارات الجيل الأول) تطبيق علة عينة من الدول النامية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية_سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد5، العدد5، سوريا، 2017، ص55.

[2] بلال سباع، **مرجع ذكر سابقا**، ص104.

- **طريقة العزوم المعممة GMM**:

يعد أسلوب GMM تقدير موثوق به للعديد من النماذج الاقتصادية والمالية، خاصة بالنسبة للنماذج التي تعاني من مشاكل التجانس، لأنها توفر تقديرات فعالة للمتغيرات المساعدة (الأداتية)تحت شرط التعامد، أي احتمال وجود ارتباط بين مصطلح الخطأ المتغيرات الأداتية، تعالج مشاكل التحيز الذي ينتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة كذلك تتعامل مع الأخطاء العشوائية بكفاءة و قدرتها الفائقة لإزالة أثر الارتباطات الذاتية بين الأخطاء العشوائية خلال فترات زمنية مختلفة، وبالتالي تعطينا تقديرات دقيقة.[1]

- **نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM**:

قدّم نموذج تصحيح الخطأ من قِبل Phillips سنة1954، ولكن طبق تجريبيا من طرف Sargan سنة 1964 والذي تم تعديله بواسطة Davidson سنة 1978، ويهدف إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير من خلال توفير نظام يسمح بدراسة أثر الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج على المتغيرات نفسها، مما يسمح بتحليل وملاحظة التقلبات على مدار المدة المدروسة، ومن أهم شروط هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فهذا النموذج يعد أحد نماذج الانحدار الذاتي الذي يستخدم لتمثيل العلاقة الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات المستقرة، ويكون تمثيل النموذج وفق المعادلتين:[2]

$$\Delta y_{t=\alpha_1} + \sum_j^n \alpha_j \Delta y_t + \sum_j^n = 1\beta_i \Delta x_{t-1} + p_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$\Delta y_{t=\alpha_2} + \sum_j^n \beta_j \Delta x_t + \sum_j^n = 1\beta_i \Delta y_{t-1} + p_2 v_{t-1}$$

حيث Δ يشير إلى فروقات المتغيرات، بينما Vيمثل حد التصحيح.

إذا كانت مَعْلَمَة حد الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وبما أن المعاملات المقدرة غالبا ما يكون تفسيرها صعب، هنا يستعين المستخدمين لهذا الأسلوب بتقدير ما يسمى دوال نبضات الاستجابة، كما تستخدم كآلية لتشخيص النموذج المقدر، وتظهر دوال الاستجابة الفرعية أثر الصدمات على مسار التوازن لفترة زمنية معينة نتيجة لصدمة مفاجئة في المتغير نفسه أو في متغير آخر، أما تحليل التباين يشير

[1] أحمد بتال، **توظيف نماذج البيانات اللوحية في الاقتصاد القياسي**، جامعة الأنبار، العراق،2022، دون صفحة.
https://www.researchgate.net/publication/359618865.
[2] بلال سباع، **مرجع ذكر سابقا**، ص ص 107 108.

إلى الأهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج، و يبين حجم التباين في الفترة الزمنية المستقبلية t نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى في الفترة الحالية.

- **الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة ARDL**:

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل، نستخدم طريقة متوسط المجموعة المدمجPMG :Pooled mean Group estimatorالمطورة من قبل كل منPesaran and al بحيث تتميز هذه الطريقة بكفاءة التقدير ومعالجتها لمشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دعم العلاقات الديناميكية غير المتجانسة.[1]

المطلب الثالث:الإطار العام للدّراسة.

يتعرض المطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع المعطيات، وتحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

1-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية الجزائرية والبالغ عددها 20 بنك تجاري، في حين اقتصرت عينة الدراسة على خمس بنوك تجارية فقط وذلك لتوفر المعلومات الخاصة بها فقط خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، أما الباقي فقد كانت هناك صعوبة في الحصول عليها، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية المستخرجة من مواقع البنوك، وهو ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم 2-4: يوضح البنوك المعتمدة في الدّراسة التطبيقية.

رمز البنك	الاسم الكامل وتاريخ التأسيس
CPA	القرض الوطني الشعب هو بنك تجاري جزائري تأسس سنة 1966
AGB	بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algérieتأسس سنة2003
BNA	البنك الوطني الجزائري تأسس سنة 1966
SGA	سوسيتي جنرال-الجزائر، تم فتح مكتب يمثله في الجزائر1987
BEA	بنك الجزائر الخارجي تأسس سنة1967

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] كلثوم بوهنة، مليكة العربي، **النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات خلال الفترة من1990إلى2019**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد11، Hالعدد04، الجزائر، 2022، ص ص48-49.

2-طريقة جمع المعطيات:

من أجل اختبار فرضـــيات الدراســـة وتحقيق أهدافها، ثم جمع المعطيات اللازمة لها، والتي تتمثل في بعض البيانات أو الأرقام المالية من القوائم المالية، والمتمثلة في الميزانية وجدول حســابات النتائج الخاصــة بكل بنك على حدا، خلال الفترة من 2016 إلى 2023، والتي تم الحصـول عليها من التقارير السـنوية للبنوك من خلال المواقع الاليكترونية التالية:

https://www.BEA.dz
https://www.BNA.dz
https://www.CPA.dz
https://www.AGB.com
https://www.SGA.dz

3-أدوات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشـكاليات الدراسة واختبار مدى صـحة فرضـياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والمؤشرات المالية والمتمثلة فيما يلي :

- استخدام مؤشرات قياس السيولة وقياس الأداء المالي في البنوك التجارية المذكورة سابقا؛
- استخدام الأدوات الإحصائية من أجل حساب ما سبق وفق البرامج التالية:

- Microsoft Excel2010
- Eviews 13

4- تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها (نموذج الدراسة):

تتمثل متغيرات الدراسة في:

- **المتغيرات التابعة:**

تتمثل في: العائد على الأصـول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE، للحصـول على أحسن تمثيل للأداء المالي.

- **المتغيرات المستقلة:**

تتمثل في: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الإقراض .

وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم2-5: يمثل أسماء المتغيرات ومؤشرات حسابها.

اسم المؤشر	رمز المؤشر بدلالة رمز المتغيرات	الصيغة الحسابية للمؤشر
معدل العائد على الأصول ROA	y1	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	y2	النتيجة الصافية /إجمالي حقوق الملكية
السيولة القانونية	x1	النقد بالبنك المركزي والشبه نقدية /إجمالي الودائع وما في حكمها
نسبة الرصيد النقدي	x2	النقد بالبنك المركزي /إجمالي الودائع وما في حكمها
نسبة الإقراض	x3	إجمالي القروض/إجمالي الودائع وما في حكمها

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثّاني: المعالجة الإحصائيّة واختبارات صلاحيّة النموذج

تعدّ المعالجة الإحصائية واختبارات صلاحيّة النموذج خطوة أساسيّة في الدّراسة القياسيّة، حيث تستخدم لاختبار مدى ملاءمة النموذج المقدر من خلال مجموعة من الأدوات الإحصائية المتاحة في برنامج Eviews مما يسمح بالتأكد من موثوقية النتائج.

المطلب الأوّل :عرض الإحصاءات الوصفيّة

من أجل تحقيق هدف الدّراسة تم في البداية حساب المتغيّرات المختارة انطلاقا من القوائم الماليّة للعينة المراد دراستها ليتم تبويب البيانات باستخدام برنامج Excel كبداية، ثم بعدها إدخال كلّ المتغيّرات في برمجية Eviews من أجل تحديد الخصائص الوصفيّة للمتغيّرات للنموذجين المختارين للدّراسة.

1-عرض إحصاءات النّموذج الأوّل Y1 العائد على الأصول:

يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم2-6:الخصائص الوصفية للنموذج الأول Y1(ROA)

	X1	X2	X3	Y1
Mean	0.209593	0.205140	0.777181	0.014566
Median	0.198177	0.199377	0.798822	0.014218
Maximum	0.316287	0.310439	1.058600	0.023411
Minimum	0.067656	0.067656	0.112200	0.005459
Std. Dev.	0.069746	0.066255	0.175459	0.004849
Skewness	-0.039770	-0.033530	-1.295719	0.199556
Kurtosis	1.958606	2.066748	6.237996	2.044632
Jarque-Bera	1.818047	1.459093	28.66695	1.786697
Probability	0.402917	0.482128	0.000001	0.409283
Sum	8.383726	8.205594	31.08724	0.582647
Sum Sq. Dev.	0.189717	0.171198	1.200648	0.000917
Observations	40	40	40	40

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

- بلغ المتوسّط الحسابي للعائد على الأصول 1.4% وبلغ متوسط السيولة القانونية والرّصيد النقدي ومعدل الإقراض على التوالي: 20.9%، 20.5%، 77.7%، وما يُلاحظ اختلاف جوهري بين متوسطات المتغيرات وهذا يدل على أن مساهمة معدل الإقراض أكبر من المتغيرات المستقلة الأخرى؛

- من الجدول نلاحظ أن كلّ من الرّصيد النقدي والسّيولة القانونية والعائد على الأصول تظهر قيم قليلة التفلطح عن التوزيع الطبيعي، أيّ أن القيم كانت أقل من 3، عكس معدل الإقراض التي تجاوزت قيمته 3 مما يشير إلى توزيع مدبب، أيّ أن القيم متمركزة حول المتوسط، وهذا يشير إلى وجود قيم متطرّفة؛
- من خلال قيم الالتواء نجد قيمة كل من السّيولة القانونية والرّصيد النقدي ومعدل الإقراض تميل نحو الجهة اليسرى من خلال القيمة السالبة، وما يُلاحظ على قيمة معدل الإقراض أنا هناك التواء سلبي واضح مما يشير إلى وجود قيمة منخفضة جدا، عكس العائد الأصول الذي كانت قيمته موجبة مما يدل على التواء نحو اليمين؛
- من خلال اختبارJarque-Bera نلاحظ أن قيم كل من السّيولة القانونية والرّصيد النّقدي والعائد على الأصول تتبع التوزيع الطبيعي عكس معدّل الاقتراض الذي أظهر عدم إتّباع قيمه التوزيع الطبيعي؛
- تُشير القيم المنخفضة للانحراف المعياري للمتغيّرات إلى درجة عالية من التّجانس في بيانات العيّنة.

2-عرض إحصاءات النموذج الثاني Y2العائد على حقوق الملكية:

تظهر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم2-7: الإحصاءات الوصفية للنموذج الثاني Y2 (ROE)

	Y2	X1	X3
Mean	0.149803	0.209593	0.777181
Median	0.135150	0.198177	0.798822
Maximum	0.586900	0.316287	1.058600
Minimum	0.063700	0.067656	0.112200
Std. Dev.	0.078912	0.069746	0.175459
Skewness	4.325991	-0.039770	-1.295719
Kurtosis	24.87766	1.958606	6.237996
Jarque-Bera	922.4812	1.818047	28.66695
Probability	0.000000	0.402917	0.000001
Sum	5.992100	8.383726	31.08724
Sum Sq. Dev.	0.242854	0.189717	1.200648
Observations	40	40	40

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 13

- نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي قد بلغ 15%، وهو قريب نسبيا من الوسيط، مما يتم تفسيره إلى احتمال توازن التوزيع بدرجة معينة، ومع ذلك فإن الارتفاع النسبي في قيمة الانحراف المعياري مقارنة بالمتوسط قد يعبر عن وجود تباين ملحوظ في العوائد بين الوحدات البنكية محل الدّراسة؛

- ما يلفت الانتباه هو قيمة الالتواء التي تجاوزت 4%، وهي قيمة مرتفعة جدًا تدل على أن التوزيع يميل باتجاه اليمين، أي أن هناك حالات قليلة حققت عوائد مرتفعة جدًا مقارنة بالبقية. كما أن قيمة التفلطح كبيرة جدا تشير إلى أن التوزيع حاد، ويتضمن قيمًا شاذة جهة اليمين؛
- من خلال اختبار Jarque-Bera، يتبين أن القيم لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- نُلاحظ خصائص إحصائية متوازنة فالمتوسط يقترب من الوسيط، أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري كان منخفض نسبيًا مقارنة بالقيم القصوى والدنيا، مما يدل على أنّ توزيع القيم متوازنة ومستقرة؛
- الالتواء قريب من الصفر، مما يشير إلى تماثل التّوزيع حول المتوسط، كما أن قيمة التفلطح تقارب 2%، وهي قريبة من القيمة النظرية؛
- من خلال اختبارJarque-Bera البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- الخصائص الإحصائية دلت على عدم انتظام التوزيع من خلال المتوسط الذي كان أقل من الوسيط، الأمر الذي يشير إلى أن توزيع البيانات يكون منحرفاً نحو اليسار، أي قد يكون هناك عددًا قليلاً من القيم المنخفضة جدًا التي قد تؤثر على شكل التوزيع؛
- التفلطح مرتفع، الأمر الذي قد يشير إلى وجود قيم شاذة؛
- من خلال اختبارJarque-Bera البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثّاني: تحليل الارتباط بين المتغيرات:

يتم إجراءه بهدف الكشف عن الازدواج الخطي بين المتغيّرات، كما يشير إلى نوعية العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر.

1- تحليل الارتباط للنموذج الأول Y1(ROA):

يظهر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم2–8: يمثل تحليل الارتباط للنموذج الأول Y1 (ROA)

Correlation Probability	X1	X2	X3	Y1
X1	1.000000			

X2	0.921819	1.000000		
	0.0000	-----		
X3	-0.328572	-0.251424	1.000000	
	0.0384	0.1176	-----	
Y1	0.400032	0.296482	-0.061746	1.000000
	0.0105	0.0632	0.7051	-----

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 13

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- وجود علاقة ارتباط موجبة بين العائد على الأصول والسّيولة القانونيّة ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى المعنوية 5%؛
- وجود علاقة ارتباط طردية بين الرصيد النقدي والعائد على الأصول لكنها غير دالة إحصائيا؛
- لا يوجد ارتباط بين معدل الإقراض والعائد على الأصول والسبب يرجع لعدم لا وجود دلالة إحصائية؛
- وجود ارتباط قوي بين السّيولة القانونيّة والرّصيد النّقدي مما قد يؤثّر في النّتائج، أي عدم الاعتماد على أحدهما.

2–تحليل الارتباط للنموذج الثاني Y2 (ROE):

الجدول رقم2–9: يمثل تحليل الارتباط للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Covariance Analysis: Ordinary Date: 05/23/25 Time: 18:40 Sample: 2016 2023 Included observations: 40 Correlation			
t-Statistic	**Y2**	**X1**	**X3**
Y2	1.000000		
X1	0.400032	1.000000	
	2.690625	-----	
X3	-0.061746	-0.328572	1.000000
	-0.381356	-2.144520	-----

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

يتّضح من خلال الجدول ما يلي:

- علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائيّة بين السّيولة القانونيّة والعائد على حقوق الملكية؛

- لا توجد علاقة ارتباط بين معدل الإقراض والعائد على حقوق الملكية.

المطلب الثّالث: اختبار تجانس البيانات.

يظهر من خلال اختبار التجانس لـ Hsiao والمراد منه الكشف هل هناك تطابق للأثر الفردي للبنوك المختارة عبر الزمن أم هناك اختلاف في الأثر الفردي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم2-10: اختبار التجانس للبيانات

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	2.789517	0.014698
H2	1.615413	0.170619
H3	4.470732	0.005364

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

يلاحظ من النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة الاحتمالية للفرضية الثانية أكبر من 5% وهذا يشير إلى تجانس البيانات، مما يمكننا القول أن النموذج قد يكون ذو تأثيرات ثابتة أو عشوائية.

المبحث الثّالث: بناء النّموذج القياسي وتفسير النّتائج

لبناء نموذج قياسي يجب أولاً تقدير النّموذج هل هو انحدار تجميعي أو تأثيرات ثابتة أو عشوائيّة، بعدها اختبار مصداقية النموذج، من خلال التوزيع الطبيعي للأخطاء والارتباط الآني بين الأخطاء والارتباط الذاتي بينها ومحاولة تصحيح الأخطاء القياسيّة إن وجد ارتباط بين الأخطاء.

المطلب الأوّل: تقدير النموذج باستخدام بيانات بانل

لقياس أثر السيولة على الأداء المالي للعينة المختارة سنقوم بتقدير كلّ من النّموذج التّجميعي و النّموذج التأثيرات الثّابتة و التأثيرات العشوائية.

1- تقدير النموذج الأول Y1 (ROA):

يظهر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم2-11: معلمات النموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج Y1(ROA)

المتغيرات	الانحدار التجميعي	التأثيرات الثابتة	التأثيرات العشوائية
C	0.006685 (**0.1694**)	0.016217 0.0015)	0.006685 (0.1087)
X1	0.029597 (0.0110)	-0.018971 (0.2208)	0.029597 (0.0033)
X3	0.002159 (0.6261)	0.002992 0.4472)	0.002159 (0.5680)
R- squared	0.165470	0.458768	**0.1657470**
Adjusted R- squared	0.120361	0.360362	0.120361
F statistic	3.338176	4.661997	3.668176
Prop (F statistic)	0.035211	0.001554	0.03521
D. W	1.001864	1.387547	1.001864

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول أعلاه يتّضح أنّ النّماذج الثّلاثة ذات معنويّة وأنّ قيمة Durbin-watson أقل من الحد الأدنى 2 وهذا يُشير إلى احتمال وجود مشكلة ارتباط ذاتي، مما يلزم التأكد منه بعد اختيار النموذج الملائم من بين هذه النماذج الثلاثة.

1-1-المفاضلة بين التجميعي والتأثيرات الثابتة:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-12: يوضح اختبار فيشر للنموذج الأول Y1 (ROA)

Redundant Fixed Effects Tests **Equation: Untitled** **Test cross-section fixed effects**			
Effects Test	**Statistic**	**d.f.**	**Prob.**
Cross-section F	4.470732	(4,33)	0.0054
Cross-section Chi-square	17.320796	4	0.0017

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول نلاحظ أنّ القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة الجدوليّة والقيمة الاحتمالية أقل من 5%، ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها بأنّ النّموذج المختار هو نموذج التأثيرات الثابتة مما يلزم إجراء اختبار Hausman للتأكد هل نموذج العشوائي أو التأثيرات الثابتة هو الملائم، ونلاحظ كذلك أن

البيانات تحتوي على تأثيرات ثابتة لكل مقطع (وحدة مقطعية)، أي وجود عامل مشترك يؤثر على كل المقاطع في نفس الفترة مما لابد من تضمين هذا التأثير في النموذج.

1-2-المفاضلة بين العشوائي والثابت:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-13: اختبارHausman للنموذج الأولY1 (ROA)

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f.**	**Prob.**
Cross-section random	17.159972	2	0.0002

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 13

النتائج المبينة أعلاه تبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Hausman أقل من المستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتقدير الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

1-3- نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

في البداية نقوم بتضمين التأثيرات الموجودة بين المقاطع لتصبح النتائج كالتالي:

جدول رقم2-14: نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول Y1 (ROA)

Dependent Variable: Y1 **Method: Panel Least Squares** **Date: 05/22/25 Time: 15:52** **Sample: 2016 2023** **Period sincluded: 8** **Cross-sections included: 5** **Total panel (balanced) observations: 40**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021650	0.005507	3.931299	0.0006
X1	-0.035141	0.018401	-1.909681	0.0673
X3	0.000362	0.005260	0.068774	0.9457
Effects Specification **Cross-section fixed (dummy variables)** **Period fixed (dummy variables)**				
Root MSE	0.003043	**R-squared**		0.596127
Mean dependent var	0.014566	**Adjusted R-squared**		0.394191
S.D. dependent var	0.004849	**S.E. of regression**		0.003774
Akaike info criterion	-8.052032	**Sumsquaredresid**		0.000370
Schwarz criterion	-7.460925	**Log likelihood**		175.0406
Hannan-Quinn criter.	-7.838306	**F-statistic**		2.952054
Durbin-Watson stat	1.445881	**Prob(F-statistic)**		0.009088

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول نلاحظ:

- معادلة الانحدار تتمثل في:

Y1= 0.021650-0.035141X1+0.000052X3

- أن قيمة الثابت كانت 2.17% ذات دلالة إحصائية وهي تعبر على العائد على الأصول في حالة انعدام أثر المتغيرات المستقلة، وبعبارة أخرى تفسر المستوى المتوسط للعائد على الأصول الناتج عن عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان في النموذج، مما يشير إلى نقطة انطلاق موجبة في أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد على الأصول قبل احتساب أثر كل من السيولة ومعدل الإقراض في الحسبان؛
- لا يوجد أثر بين السيولة والعائد على الأصول(لا توجد دلالة احصائية)، كما ان العلاقة عكسية أي كلما زادت السيولة النقدية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول بـ 3.5%، على عكس معدل الإقراض كلما زاد بوحدة واحدة ارتفع العائد على الأصول بـ 3 % في البنوك محل الدراسة؛

- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج انطلاقا من قيمة فيشر التي بلغت 2.95 وهي معنوية عند 5% أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه يمكن القول أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا مبدئيا، وأنه يمكن أن يفسر التغيرات التي قد تحدث في العائد على الأصول؛
- من ناحية جودة التوفيق نلاحظ من معامل التحديد الذي بلغ 59% والذي تغير بعد الأخذ بعين الاعتبار الأثر المتضمن بين المقاطع، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 59% من التغير في العائد على الأصول والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

2-تقدير نموذج Y2(ROE):

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-15: معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذجY2 (ROE)

المتغيرات	الانحدار التجميعي	التأثيرات الثابتة	التأثيرات العشوائية
C	0.160605 (**0.0641**)	0.236217 (0.0181)	0.160605 (0.0590)
X1	0.094059 (0.6324)	-0.169173 (0.5866)	0.094059 (0.6254)
X3	-0.039266 (0.6155)	-0.065567 (0.4116)	-0.339266 (0.6082)
R- squared	0.019304	0.160573	0.019304
Adjusted R- squared	-0.033707	0.007950	-0.033707
F statistic	0.364151	1.052087	0.364151
Prop (F statistic)	0.697249	0410490	0.697249
D. W	1.217535	1474262	1.217535

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول أعلاه يتضح أن النماذج الثلاثة غير معنوية وأن قيمة دربن واطسون أقل من الحد الأدنى وهذا يشير إلى وجود ارتباط ذاتي، مما يلزم التأكد منه بعد اختيار النموذج الملائم من بين هذه النماذج الثلاثة.

2-1- المفاضلة بين التجميعي والتأثيرات:

تظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-16: يوضح اختبار فيشر للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixedeffects			
Effects Test	**Statistic**	**d.f.**	**Prob.**
Cross-section F	1.388410	(4,33)	0.2594
Cross-section Chi-square	6.221718	4	0.1832

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من جدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة لفيشر أقل من القيمة الجدولية والقيمة الاحتمالية أكبر من 5%وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن النموذج التجميعي هو الملائم، ويتم اختياره مباشرة كنموذج ملائم للدراسة.

2-2- نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي:

تظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-17: يمثل الانحدار التجميعي للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Dependent Variable: Y2 Method: Panel Least Squares Date: 05/23/25 Time: 18:48 Sample: 2016 2023 Period sincluded: 8 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 40				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.160605	0.084145	1.908679	0.0641
X1	0.094059	0.195027	0.482289	0.6324
X3	-0.039266	0.077525	-0.506502	0.6155
Root MSE	0.077163	**R-squared**		0.019304
Meandependent var	0.149803	**Adjusted R-squared**		-0.033707
S.D. dependent var	0.078912	**S.E. of regression**		0.080230
Akaike info criterion	-2.135789	**Sumsquaredresid**		0.238166
Schwarz criterion	-2.009123	**Log likelihood**		45.71579
Hannan-Quinn criter.	-2.089991	**F-statistic**		0.364151
Durbin-Watson stat	1.217535	**Prob(F-statistic)**		0.697249

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول يتبين أنّ:

- معادلة الانحدار تتمثل في:

$$Y2= 0.160605+0.094059X1-0.039266X3$$

- وجود أثر موجب غير دال إحصائيا بين السّيولة القانونيّة والعائد على حقوق الملكية أي كلما زادت السيولة النقدية بوحدة واحدة يرتفع العائد على حقوق الملكية بـ 16%، على عكس معدل الإقراض كلما زاد بوحدة واحدة ينخفض العائد على حقوق الملكية بـ 3 % في البنوك محل الدراسة؛
- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج انطلاقا من قيمة فيشر التي بلغت 0.36 وهي غير معنوية عند 5% وبالتالي يمكن القول أن نموذج غير مقبول إحصائيا وأنه لا يفسر التغيرات التي قد تحدث في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يثبته معامل التحديد الذي بلغ 1.19% ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة لا تفسر التغيرات التي تحدث في العائد على حقوق الملكية، وهذا يثبت أن النموذج المقدر يعاني من بعض المشاكل القياسية والتي سوف يتم اختباراها لمعرفتها.

المطلب الثّاني: اختبارات مصداقيّة النّموذج المقدّر

لاختبار مصداقية النموذج نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء، واختبار الارتباط الآني بين الأخطاء ،وكذلك الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

1-اختبار مصداقية النموذج الأول Y1 (ROA):

يكون من خلال:

1-1-اختبار التوزيع الطبيعي:

يظهر من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم2-2: التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الأول Y1 (ROA)

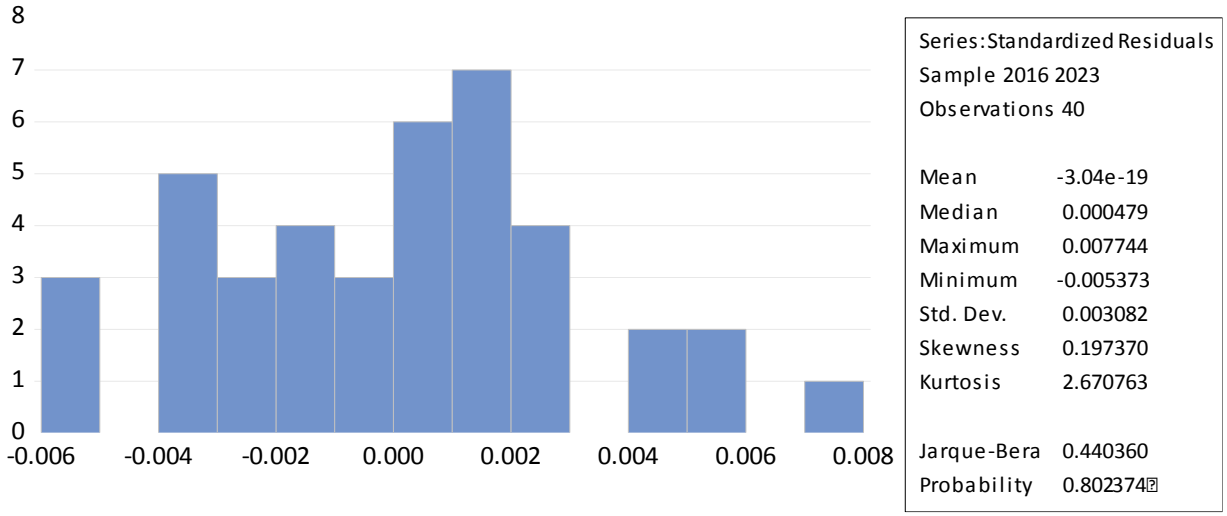

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13 .

من الشكل نلاحظ أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Beraأكبر من5%.

1-2-الارتباط الآني بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-18: الارتباط الآني بين الأخطاء للنموذج الأول Y1 (ROA)

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	31.19778	10	0.0005

المصدر: مخرجات برمجيةEviews 13 .

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائية Breusch-pagan LM التي تظهر قيمتها الاحتمالية أقل من 5%.

1-3-الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم2-19: الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول Y1 (ROA)

Date: 05/22/25 Time: 16:27
Sample: 2016 2023
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.253	0.253	2.7620	0.097
		2	-0.152	-0.231	3.7857	0.151
		3	-0.335	-0.259	8.8930	0.031
		4	-0.257	-0.158	11.986	0.017
		5	-0.095	-0.115	12.417	0.029
		6	0.017	-0.110	12.431	0.053
		7	0.070	-0.077	12.680	0.080

المصدر: مخرجات برمجيةEviews 13 .

يتضح من الجدول أنه يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بالنظر إلى إحصائية Q وقيمتها التي تقل عن 5% في معظمها.

مما سبق يتضح أن النموذج المختار يعاني من مشاكل قياسية الأمر الذي يدفعنا إلى تصحيح هذه المشاكل عن طريق استخدام طريقة GLS مع أوزان SUR التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغاير مشترك بين المقاطع أي وجود ارتباط بين الأخطاء.

1-4-التأثيرات الثابتة بطريقة GLS:

تظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-20: التأثيرات الثابتة بطريقة GLS للنموذج الأول(ROA) Y1

Dependent Variable: Y1 **Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)** **Date: 05/22/25 Time: 16:48** **Sample: 2016 2023** **Period sincluded: 8** **Cross-sections included: 5** **Total panel (balanced) observations: 40** **Linear estimation after one-step weighting matrix**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.014445	0.001831	7.890753	0.0000
X1	-0.014757	0.006317	-2.336267	0.0257
X3	0.004136	0.001883	2.195966	0.0352
Effects Specification **Cross-section fixed (dummy variables)** **WeightedStatistics**				
Root MSE	0.987438	**R-squared**		0.874193
Mean dependent var	4.239127	**Adjusted R-squared**		0.851318
S.D. dependent var	2.278317	**S.E. of regression**		1.087134
Sum squared resid	39.00137	**F-statistic**		38.21759
Durbin-Watson stat	1.879016	**Prob(F-statistic)**		0.000000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول نلاحظ تغير في النتائج وأصبحت كالتالي:

- معادلة الانحدار تتمثل في:

Y1= 0.014445-0.014757X1+0.004136X3

- يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية بين السيولة القانونية والعائد على الأصول، أي كلما زادت السيولة النقدية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول بـ 1.4%، على عكس معدل الإقراض الذي يؤثر بشكل ايجابي على العائد على الأصول، أي كلما زاد بوحدة واحدة ارتفع العائد على الأصول بـ 4 % في البنوك محل الدراسة؛
- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج انطلاقا من قيمة فيشر التي بلغت 38.21 وهي معنوية عند 5% أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه يمكن القول أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا، وأنه يمكن أن يفسر التغيرات التي قد تحدث في العائد على الأصول؛

- من ناحية جودة التوفيق نلاحظ من معامل الارتباط الذي بلغ 0.87، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 87% من التغير في العائد على الأصول والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

1-5:اختبار مصداقية النموذجGLS:

يكون من خلال إجراء الاختبارات الآتية:

1-5-1:اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم وفق الشكل التالي:

الشكل رقم2-3: التوزيع الطبيعي للأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الأول Y1 (ROA)

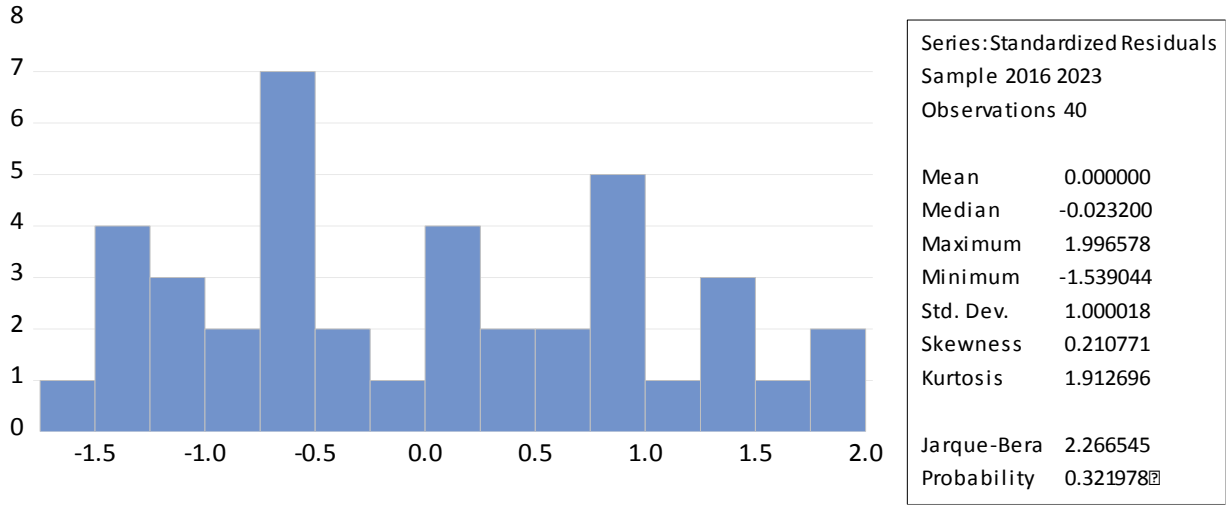

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الشكل نلاحظ أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 5%

1-5-2: الارتباط الآني بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-21: الارتباط الآني بين الأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الأول Y1 (ROA)

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	0.872808	10	0.9999

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائية Breusch-pagan L التي تظهر قيمتها الاحتمالية أنها أكبر من 5%.

1-5-3:الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-22: الارتباط الذاتي للأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الأول Y1 (ROA)

Date: 05/22/25 Time: 17:02
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 35 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.111	-0.111	0.4678	0.494
		2	-0.228	-0.243	2.5047	0.286
		3	0.017	-0.045	2.5159	0.472
		4	-0.077	-0.147	2.7629	0.598
		5	-0.091	-0.143	3.1209	0.681
		6	0.008	-0.094	3.1237	0.793

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

يتضح من الجدول أنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بالنظر إلى إحصائية Q وقيمتها التي كانت أكبر من5% في معظمها.

2-اختبار صلاحيات النموذج الثاني Y2 (ROE):

يتم بإتباع الخطوات الآتية:

2-1- اختبار التوزيع الطبيعي:

يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم2–4: التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الثاني Y2 (ROE)

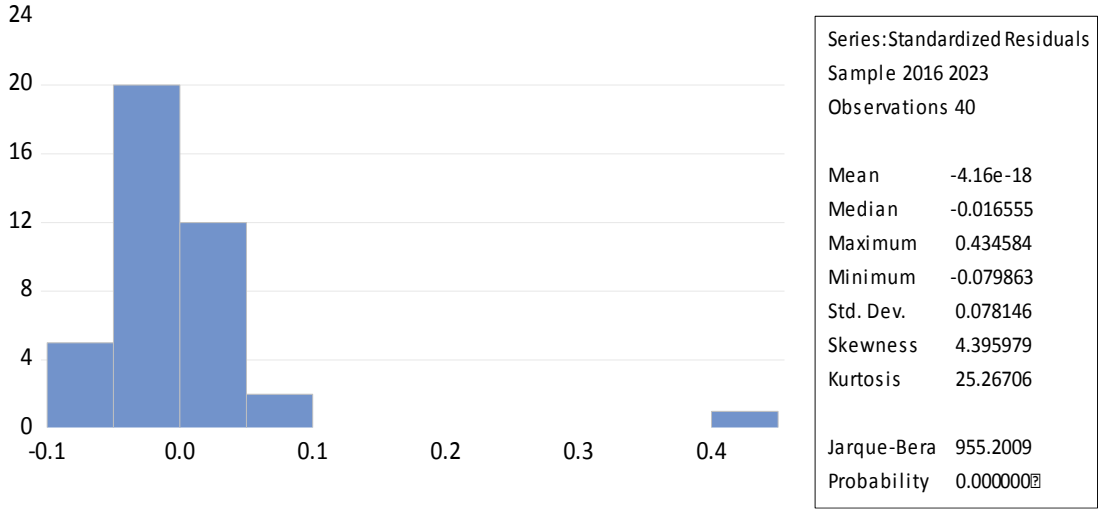

المصدر: مخرجات برمجية Eveiws13

من الشكل نلاحظ أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما أثبته بيانات المتغيرات.

2–2:الارتباط الآني بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2–23: الارتباط الآني بين الأخطاء للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	15.77987	10	0.01061

المصدر: مخرجات برمجية Eveiws13

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه وجود مشكل الارتباط الآني بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائية Breusch-pagan LMالتي تظهر قيمتها الاحتمالية أقل من 5%.

2–3:الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم2-24: الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.|. |	.|. |	1	0.036	0.036	0.0569	0.812
.|. |	.|. |	2	-0.038	-0.040	0.1218	0.941
.|. |	.|. |	3	0.006	0.009	0.1237	0.989
.|. |	.|. |	4	0.067	0.066	0.3361	0.987
.|. |	.|. |	5	0.016	0.012	0.3489	0.997
.|. |	.|. |	6	-0.035	-0.031	0.4095	0.999
.|. |	.|. |	7	-0.058	-0.056	0.5836	0.999

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

يتضح من الجدول أنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بالنظر إلى إحصائية Q والتي قيمتها أكبر من5%، وبما أن النموذج يعاني من ارتباط أني بين الأخطاء لابد من تصحيح هذه المشاكل عن طريق استخدام طريقة GLS.

2-4- الانحدار التجميعي بطريقة GLS.

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-25: الانحدار التجميعي بطريقة GLS للنموذج الثاني Y2 (ROE)

Dependent Variable: Y2
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 05/23/25 Time: 19:14
Sample: 2016 2023
Period sincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.136555	0.032960	4.143114	0.0002
X1	0.142410	0.050486	2.820753	0.0077
X3	-0.034503	0.031739	-1.087087	0.2840
	WeightedStatistics			
Root MSE	0.969071	R-squared		0.342180
Mean dependent var	2.854569	Adjusted R-squared		0.306622
S.D. dependent var	1.485703	S.E. of regression		1.007592
Sum squaredresid	37.56396	F-statistic		9.623198
Durbin-Watson stat	1.508689	Prob(F-statistic)		0.000431

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الجدول نلاحظ تغير في النتائج وأصبحت كالتالي:

- معادلة الانحدار تتمثل في:

Y2= 0.136555+0.142410X1-0.034503X3

- يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية بين السيولة القانونية والعائد على حقوق الملكية أي كلما زادت السيولة النقدية بوحدة واحدة يرتفع العائد على حقوق الملكية بـ 14% ، أما معدل الاقتراض كلما زاد بوحدة واحدة انخفض العائد على حقوق الملكية بـ 3 % في البنوك محل الدراسة؛
- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج انطلاقا من قيمة فيشر التي بلغت 9.62 وهي معنوية عند 5% أي يوجد على أقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه يمكن القول أن نموذج جيد ومقبول إحصائيا وأنه يمكن أن يفسر التغيرات التي قد تحدث في العائد على الأصول؛
- من ناحية جودة التوفيق نلاحظ من معامل الارتباط الذي بلغ 0.34 وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 34% من التغير في العائد على حقوق الملكية والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج .

2-5:اختبار مصداقية النموذجGLS .

2-5-1-اختبار التوزيع الطبيعي

وفق الشكل التالي:

الشكل رقم2-5: التوزيع الطبيعي للأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الثاني Y2 (ROE)

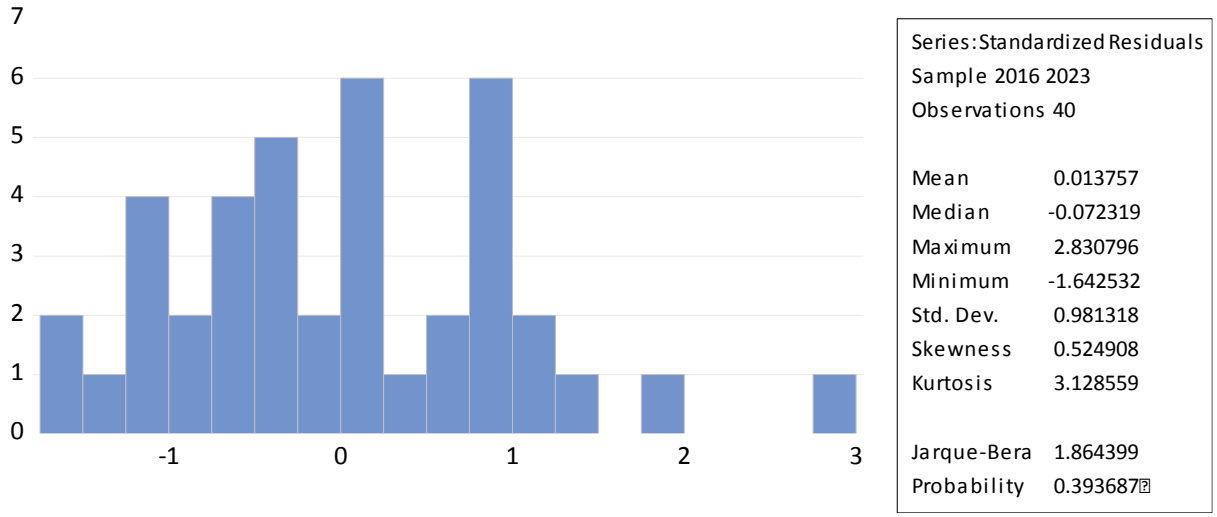

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

من الشكل نلاحظ أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque- Bera أكبر من 5%.

2-5-2- الارتباط الآني بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-26: الارتباط الآني بين الأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الثاني(Y2 (ROE

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	4.087598	10	0.9433

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائية Breusch-pagan LM التي تظهر قيمتها الاحتمالية أنها أكبر من 5%.

2-5-3- الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يظهر من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم2-27: الارتباط الذاتي للأخطاء حسب طريقة GLS للنموذج الثاني(Y2 (ROE

Date: 05/23/25 Time: 19:22
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 35 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.031	-0.031	0.0370	0.848
		2	-0.093	-0.094	0.3790	0.827
		3	-0.055	-0.062	0.5009	0.919
		4	0.005	-0.008	0.5021	0.973
		5	0.055	0.045	0.6342	0.986
		6	0.003	0.003	0.6345	0.996

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 13

يتضح من الجدول أنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بالنظر إلى إحصائية Q وقيمتها التي كانت أكبر من 5% في معظمها.

المطلب الثّالث: تفسير النّتائج

انطلاقا من الفرضيّات والدّراسات السابقة المختارة وفي ضوء النّتائج نختار النموذج الأوّل لأنه يفسّر أثر إدارة السّيولة على الأداء المالي في البنوك محل الدّراسة ومن بين ما تمّ التّوصل إليه ما يلي:

- تم إجراء التحليل الساكن بهدف دراسة أثر إدارة السيولة في الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، وأسفرت النتائج على أن التحليل الساكن يعد الأنسب لطبيعة بيانات الدراسة مما يبرز اعتماده في الدراسة؛
- أظهرت نتائج اختبار الارتباط وجود علاقة ارتباط قوية جدا 92٪ بين المتغير X1 السيولة القانونية والمتغير X2 الرصيد النقدي، مما يشر إلى وجود تداخل كلي بينهما، وبناء عليه تم استبعاد المتغير X2 من النموذج تفاديا لمشكلة التعدد الخطي التي قد تؤثر سلبا على دقة وموثوقيّة نتائج الدّراسة القياسيّة؛
- أظهر اختبار التجانس أن بيانات العينة المتمثلة في البنوك التجارية تتسم بالتجانس، حيث تجاوزت القيمة الاحتمالية مستوى المعنوية 5%، وهو ما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين الوحدات المقطعية من حيث التباين، مما يتيح إمكانية اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، على أن يتم الحسم بينهما لاحقا بالاعتماد على اختبارHausman؛
- من خلال نتائج النماذج المقدرة باستخدام كل من نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التّأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، تبين أن النماذج الثلاثة معنوية إحصائيا غير أن قيمة Durbin - Watsonأقل من الحد الأدنى، وهذا يشير إلى وجود ارتباط ذاتي مما يستدعي التأكد منه بعد اختبار النموذج الملائم من بين هذه النماذج الثلاث؛
- تمت المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام نموذج فيشر، وقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من 5%، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود فروق مقطعية، وقبول الفرضية البديلة التي تدعم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة، الأمر الذي يستبعد صلاحية النموذج التجميعي، وبناء عليه أصبح من الضروري إجراء اختبار Hausman لتحديد ما إذا كان النموذج الأنسب هو التأثيرات الثابتة أو العشوائية؛
- أسفر اختبار Hausman عن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، وفقا لذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنُص على أنّ نموذج التّأثيرات الثابتة هو الأنسب لتقدير تأثير المتغيرات، ويعزى ذلك لوجود فروق معنوية بين الوحدات المقطعية، مما يجعل استخدام التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة لضمان دقة النتائج للبنوك التجارية محل الدراسة؛

- من خلال نموذج التأثيرات الثابتة يتبين أن قيمة الثابت 2.17% ذات دلالة إحصائية وهي تعبر على العائد على الأصول في حالة انعدام أثر المتغيرات المستقلة، كذلك لا يوجد أثر لعدم وجود الدلالة الإحصائية بين السيولة القانونية والعائد على الأصول، أي كلما زادت السيولة القانونية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول بـ 3.5%، على عكس معدل الإقراض كلما زاد بوحدة واحدة ارتفع العائد على الأصول بـ 3% في البنوك محل الدراسة أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج انطلاقا من قيمة فيشر التي بلغت 2.95% ، فهو معنوي عند 5%، ومنه يمكننا القول أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا مبدئيا وأنه يمكن أن يفسر التغيرات التي قد تحدث في العائد على الأصول، ومن ناحية جودة التوفيق نلاحظ من معامل التحديد الذي بلغ 59%، والذي تغير بعد أخذ بعين الاعتبار الأثر المتضمن بين المقاطع ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 59% من التغير في العائد على الأصول والباقي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تدرج في نموذج؛
- أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على إحصائية Jarque-Beraوالتي تجاوزت مستوى 5% ، من جهة أخرى هناك ارتباط أني بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائيةBreusch-pagan LM التي تظهر أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، مما يشير إلى وجود مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك لأن إحصائية Q قيمتها تقل عن 5%في معظمها.

وعليه يتبين أن النموذج يعاني من أخطاء قياسية يجب تصحيحها، عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS مع أوزان SUR التي تأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط بين الأخطاء ويرجع سبب اعتماد طريقة GLSكونه يعيد وزن المعادلات بطريقة تجعل التقديرات أكثر كفاءة مع الحفاظ على خاصية عدم التحيز، وتفرض الأخطاء بين الوحدات ليست مستقلة تماما بل قد تكون مترابطة؛

- بعد استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS تم التغلب على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بالنظر إلى إحصائية Q حيث تجاوزت القيمة الاحتمالية في أغلبها 5%، ويشير ذلك إلى تحسن خصائص النموذج وتلاشي مشكلة الارتباط الذاتي بشكل واضح؛
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين السيولة القانونية والأداء المالي، حيث تبين أن ارتفاع مستوى السيولة القانونية يقابله انخفاض في الأداء المالي من وجهة نظر العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة، تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إله النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي تؤكد أن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة دون استثمار يؤثر سلبا على ربحية البنك وأدائه المالي ككل.

خلاصة الفصل:

سعى هذا الفصل إلى تحقيق هدف الدراسة المتمثل في اختبار أثر السيولة في الأداء المالي لعينة المتمثلة في خمسة بنوك تجارية جزائرية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، ولتحقيق ذلك قمنا باستعراض مختلف الأساليب الإحصائية والقياسية لتحديد النموذج الأمثل الذي يعبر عن هذا الأثر، انطلاقا من مصفوفة الارتباط، مرورا باختبار التجانسHsiao للتحقق من تجانس البيانات.

وقد توصلنا في النهاية إلى تقديرات بانل الساكن باستخدام النماذج الثلاثة: التجميعي، الثابت، العشوائي، وأظهرت النتائج أن النموذج الثابت هو المناسب لـ y1 (ROA)، في حين كان النموذج العشوائي ملائما لـ y2 (ROE) ، إلا أن اختبارات مصداقية النماذج كشفت عن وجود ارتباط بين الأخطاء، مما دفعنا إلى تقدير النموذجين باستخدام طريقةGLS.

وقد بينت النتائج أن النموذج الأول يحمل دلالة إحصائية ويفسر الأثر المدروس بشكل واضح.

خاتمة

تناولت الدراسة أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية، من خلال تحليل جوانبها النظرية بالتعرض إلى التأصيل النظري للأداء المالي وإدارة السيولة للبنوك التجارية بالتطرق للمفاهيم والمؤشرات المالية المعتمدة في قياسهما بالشرح، ثم التفصيل في العلاقة التي تربط إدارة السيولة بالأداء المالي من خلال فجوات السيولة وكيفية التوفيق بينهما، ليتم بعدها في الجانب التطبيقي إسقاط الدراسة النظرية على عينة مكونة من خمس بنوك جزائرية محل الدراسة خلال الفترة الزمنية 2016 -2023، حيث تم قياس أثر السيولة في الأداء المالي من خلال الاعتماد على نموذج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية panel.

لقد أسسنا بحثنا على مجموعة من الفرضيات ساهمت بوضع منهج لدراستنا وتحليل مختلف عناصرها، وفي الأخير كانت نتيجة اختبار هذه الفرضيات من خلال الدراسة التي أجريت وبفصليها النظري والتطبيقي.

- بالنسبة للفرضية الأولى: **تمتلك البنوك التجارية المقدرة على إدارة سيولتها**، هي فرضية صحيحة، فمن خلال الفصل النظري من هذه الدراسة تبين أن إدارة السيولة تعتبر من الركائز المهمة في عمل البنوك، إذ تمكن من معرفة قدرته على الوفاء بالتزاماته دون التعرّض لمخاطر العجز أو فقدان الثّقة، من خلال الاستناد على جملة المبادئ والنظريّات المالية التي ساعدت في توضيحها، فضلا عن قياس هذه المقدرة من خلال الركون للعديد من المؤشرات التي تعمل على قياسها.
- بالنسبة للفرضية الثانية: **يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للحكم على وضعيتها المالية**، هي فرضية صحيحة، فمن خلال الفصل النظري من هذه الدراسة تبين أن البنوك التجارية تتبع العديد من المؤشرات المالية للحكم على وضعيتها المالية سواء من حيث العائد أو المخاطرة، والتي أقرتها الكثير من البنوك المركزية والهيئات الدولية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: **يوجد أثر معنوي للسيولة في الأداء المالي للبنوك الجزائرية محل الدراسة خلال فترة الدراسة**، هي فرضية صحيحة، فمن خلال ما تم التوصل إليه في الفصل التطبيقي تبين أن هناك أثر معنوي بين مؤشرات السيولة والأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، فبعد أن تم استبعاد مؤشر الرصيد النقدي كأحد مؤشرات السيولة نظرا لوجود ارتباط قوي جدا قدّر بـ 92% بينه وبين مؤشر السيولة القانونية مما أثر على جودة النموذج، أظهرت النتائج أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للسيولة ممثلة في السيولة القانونية ومعدل الإقراض في الأداء المالي ممثلا بالعائد على الأصول، فكلما زادت السيولة القانونية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول بـ 1.4%، على عكس معدل الإقراض الذي يؤثر بشكل ايجابي على العائد على الأصول، أي كلما زاد بوحدة واحدة ارتفع العائد على الأصول بـ 4 % في البنوك محل الدراسة.

كما أظهرت النتائج، أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للسيولة ممثلة في السيولة القانونية ومعدل الإقراض في الأداء المالي ممثلا بالعائد على حقوق الملكية، إذ كلما زادت السيولة القانونية بوحدة واحدة يرتفع العائد على حقوق الملكية بـ 14% ، في حين كلما زاد معدل الاقتراض بوحدة واحدة انخفض العائد على حقوق الملكية بـ 3 % في البنوك محل الدراسة وهذا ما يدل على صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه في هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد السيولة ركيزة أساسية لضمان استقرار البنوك التجارية واستمرارية نشاطها، وتزداد أهميتها في ظل المخاطر المتنامية التي تواجهها البنوك، مما يفرض عليها ضرورة المواءمة بين الحفاظ على مستويات ملائمة من السيولة وضمان تحقيق أداء مالي أفضل؛
- يتم تقييم الأداء المالي والسيولة البنكية من خلال مجموعة من المؤشرات من وجهة نظر العائد والمخاطرة؛
- استبعاد مؤشر الرصيد النقدي كأحد متغيرات الدّراسة يعود بسبب الارتباط القوي جدا بينه والسيولة القانونية والمقدر بـ 92% للحفاظ على جودة النموذج؛
- هناك أثر عكسي دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، بين السيولة القانونية والعائد على الأصول ، أي كل ارتفاع في السيولة القانونية يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ؛ كلما زادت السيولة القانونية بوحدة واحدة يتراجع العائد على الأصول ب1.4%للبنوك محل الدراسة؛
- يوجد أثر موجب دال إحصائيا بين معدل الإقراض والعائد على الأصول، إذ كلما ارتفع معدل الإقراض ارتفع كذلك العائد على الأصول ، إذا زاد معدل الإقراض بوحدة واحدة ارتفع كذلك العائد على الأصول ب 4% في عينة البنوك.
- هناك أثر ايجابي معنوي، بين السيولة القانونية والعائد على حقوق الملكية، حيث كل ارتفاع في السيولة القانونية يؤدي إلى ارتفاع في العائد على حقوق الملكية ؛ إذا ارتفعت السيولة بوحدة واحدة يرتفع العائد على حقوق الملكية ب13% في البنوك محل الدراسة.
- لايوجد أثر بين معدل الإقراض والعائد على حقوق الملكية، ولكن توجد علاقة عكسية بين معدل الإقراض والعائد على حقوق الملكية ، فكل ارتفاع في معدل الإقراض يؤدي انخفاض في العائد على حقوق الملكية ، حيث كلما زاد معدل الإقراض بوحدة واحدة انخفض العائد على حقوق الملكية ب14 % في عينة البنوك المختارة.
- من خلال مؤشرات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2016-2023 وفقا لمتغيرات الدراسة المذكورة سابقا تبين أن بنك AGB يعد الأفضل أداء حيث حقق أعلى مستويات العائد على حقوق الملكية، وجانب

عائد جيد للأصول، و توازن ملحوظ في مؤشرات السيولة و الإقراض مما يعكس كفاءة عالية في إدارة الموارد و تحقيق الربحية، يليه في الترتيب بنك BEA الذي سجل مستويات مرتفعة من العائد على الأصول تجاوز 2% و العائد على حقوق الملكية بنسبة مستقرة، إضافة إلى سيولة قانونية جيدة، مما يدل على متانة المركز المالي، ثم بنك SGAالذي أظهر أداء مستقر من حيث العائد و السيولة مما يؤهله للمرتبة الثالثة، أما بالنسبة لبنك BNA فقد سجل أداء متوسط، حيث لم يتجوز العائد على الأصول 1.14% ، و العائد على حقوق الملكية في حدود 25% مع سيولة قانونية متوسطة ، و أخيرا سجل بنك CPA مستويات متدنية نسبيا من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى تفاوت واضح بين نسب السيولة القانونية و الرصيد النقدي، مما يجعله الأقل أداء في البنوك المختارة.

- النموذج الأول ROA)1Y) هو النموذج الذي يفسر إدارة أثر السيولة في الأداء المالي لعينة البنوك المختارة، بالاعتماد على اختبارات نماذج بانل الساكنة في تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد، واتضح من خلاله أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بعد المفاضلة بين التجميعي و الثابت من خلال اختبار فيشر الذي أظهر أن القيمة الجدولية والقيمة الاحتمالية أقل من 5%ما يؤكد قبول الفرضية التي تنص أن النموذج هو نموذج تأثيرات ثابتة، ثم المفاضلة بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، من خلال اختبار Hausman الذي أظهر قيمة احتمالية اقل من 5% مما يدفعنا لقبول الفرضية التي تنص أن نموذج هو نموذج تأثيرات ثابتة، لكن بعد اختبارات مصداقية النموذج اتضح وجود ارتباط أني بين الأخطاء بالنظر إلى إحصائية Breuch-pagan LM التي ظهرت قيمتها أقل من 5%، مما دفعنا إلى استخدام التأثيرات الثابتة بطريقة GLS التي خلّصتنا من مشكلة الارتباط الآني بين الأخطاء.

توصيات واقتراحات

بعد الخوض في مسائل هذه الدراسة والتوصل إلى نتائجها سوف نقوم باقتراح التوصيات التالية:

- الاحتفاظ بنسب السيولة المقررة من البنك المركزي والهيئات الدولية والأعراف المعمول بها، وعدم استثمارها لأنه يعرضها للمخاطر؛
- المحافظة على سلامة المركز المالي للبنوك أي ملاءته المالية ما يظهر قدرته وكفاءته في إدارة السيولة؛
- العمل على ترتيب أولويات توظيف موارد البنوك المالية، ما يظهر كفاءة البنوك في توزيع أصولها في المحافظة الاستثمارية المناسبة والعمل إتباع استراتيجية التنويع للتقليل من المخاطر وزيادة العوائد؛
- حديد طبيعة واتجاه النشاط الاقتصادي للدولة ما يساهم على مساعدة البنوك على توجيه مواردها؛
- البحث عن العملاء الجيدين وإهمال العملاء الرديئين بالاعتذار عن تقديم لهم القروض، ما يحمي سمعة البنوك وتعاملاتها؛
- تطوير الصيرفة الالكترونية كونها تدر عوائد أكبر؛

- تكوين المحافظ الاستثمارية للعملاء كونها تدر عمولات أكبر للبنوك؛
- تطوير الرقابة البنكية الداخلية ما يسهم في إيقاف القروض عديمة الجدوى؛
- العمل على تحسين جودة الخدمات وتطويرها لزيادة إقبال المتعاملين مع البنوك؛
- العمل على إدراج البنوك الجزائرية في البورصة بهدف تشجيع عملية الإفصاح المالي والمحاسبي؛
- إدخال مناهج تعليمية رسمية تواكب التطور التكنولوجي في الجامعات ومراكز التكوين المهني من شأنها الرفع من كفاءة أصحاب الشهادات، خصوصا ما تعلق باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي وبرامج الكومبيوتر المتطورة والمستحدثة وجعلها متاحة لكل مهتم بالبحث العلمي عامة أو من هو مهتم بمجال البنوك والصيرفة خاصة؛
- العمل على تفعيل توأمة بين المؤسسات البحثية من جامعات ومراكز بحثية مع البنوك والمؤسسات المالية، ما من شأنه التبادل المعرفي وزيادة التعاون ما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

أفاق الدراسة:

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية وهو موضوع مهم يستدعي المزيد من البحث. وبناء على النتائج التي توصلنا إليها، نوصي إعادة هذه الدراسة باستخدام مؤشرات أخرى إضافية لم يتم تناولها وكذلك توسيع العينة لتشمل بنوك أخرى. وفي هذا السياق، نقترح مواضيع بحثية مستقبلية لتعميق الفهم نحو هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على محاسبة البنوك التجارية.
- دراسة تأثير الرقابة الضريبية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- دور المحاكاة المالية في الكشف المبكر عن انحرافات الأداء المالي سواء في البنوك التجارية أو المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

-أحمد بتال، **توظيف نماذج البيانات اللوحية في الاقتصاد القياسي**، جامعة الأنبار، العراق،2022.

-أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

- جعفر الجزار، **البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 1993.

- حسن محروس، **المنشآت المالية**، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر.

- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002.

- خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.

- رقية عبد الحميد شارون، **إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

-رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، اتراك للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2009.

- زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

- زين الدين بن عامر، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

- سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، الأردن، 2008.

- سعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

- سليمان ناصر، **التسيير البنكي** ، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

- صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري، الأردن، 2014.

- عصام عمر، أحمد مندو، **البنوك الوضعية والشرعية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013.

- صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف**، الدار الجامعية، مصر،2012.

- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر،2007.

- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية :تحليل العائد و المخاطرة**، الدار الجامعية، مصر1999

-طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- طلال محمد الجحاوي، **Swot لتقييم المصارف التجارية**، اليازوري، الأردن، دون سنة نشر.

- طه طارق، **إدارة البنوك ونضم المعلومات المصرفية**، الحرمين للكمبيوتر، مصر، 2000.

- عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2015.

- عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

- فهد بن خلف البادي، **تحليل البيانات الاقتصادية**، معهد الإدارة العامة السعودية، 2009.

- ليث حليم مالك الحجيمي، **الوجيز في العلوم المالية والمصرفية: ملخص شامل للمفاهيم الأساسية**، مكتبة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2024.

- محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2007.

- محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015.

- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- مها محمد زكى، **الاقتصاد القياسي بالأمثلة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019.

- ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، مصر، 2009.

- نوري شقري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012.

- وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2017.

1-2- المذكرات والمقالات:

- بلال سباع، **تحليل و قياس العلاقة بين الرافعة المالية و القيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المؤسسة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024.

-سليمان بن بوزيد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، للسنة الجامعية 2016-2017، بعنوان: **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015**.

-عائشة طبي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير ،للسنة الجامعية 2016-2017، بعنوان: **إدارة مخاطر السيولة وتأثيره على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك لتقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014**.

- محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.

- مريم حتحوت، **أثر سياسة تمهيد الدخل في قيمة المؤسسة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الأردنية المدرجة في السوق المالي خلال الفترة 2015-2022**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2025.

- سعيدة بورديمة، **تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات، الجزائر، 2003.

-أيمن عشوش، **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل(اختبارات الجيل الأول) تطبيق على عينة من الدول النامية**، مقال بمجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد5، العدد5، سوريا، 2017.

- آمال عقون، آمال يوسفي، **خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة مؤسسة الأوراس 2002-2019**، مقال بمجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 19، العدد 2، 2021.

- زهرة العقون، أم الخير العقون، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل**، مقال بمجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد06، الجزائر، 2021.

-سعيدة بورديمة، **أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2018 باستخدام نماذج البانل**، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 1، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2021.

- سعيدة بورديمة، وردة قريني، **تأثير تكلفة التمويل على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأموال الخاصة: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2012 إلى 2019**، ورقة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني حول: Le management de la performance dans les entreprises

algériennes : réalités et pistes d&amélioration، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان، يوم 2023/1/4.

– سمية فضيلي، علي دبي، **أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية**، مقال بمجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد07، العدد02، الجزائر، 2021.

– صبري مقيمح، **محددات الربحية في البنوك التجارية**، مقال بمجلة الحقيقة، المجلد13، العدد 4، الجزائر، 2014.

– عبد الحميد مفتاح إمحمد الحاج، أحمد إبراهيم محمد القحيص، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية**، المعهد العالي للعلوم والتقنية، مقال بمجلة دراسات الإنسان والمجتمع، عدد22 ، ليبيا، 2023.

– عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية: الفرص والتحديات**، مقال بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية واللغوية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2014.

– عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل و تحقيق الاستقرار المصرفي**، مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد1، 2017.

–فتيحة بوهرين، مقالة منشورة سنة 2022، بعنوان: **دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة على ربحية البنوك التجارية، خلال الفترة الممتدة من 2012–2017**.

– كلثوم بوهنة، مليكة العربي، **النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات خلال الفترة من1990إلى2019**، مقال بمجلة التنظيم والعمل، المجلد11، لعدد04، الجزائر، 2022.

– محمد محمود محمد مرسي، محمد عبد العزيز عبد الله، حنان محمد درويش، **الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل لجنة بازل**، مقال بمجلة البحوث الإدارية و المالية والكمية ، المجلد02، العدد03، مصر، 2022.

–مفروم برودي، مقالة بسنة 2021، بعنوان: **محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية**.

– نعمان محصول، سراج موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مقال بمجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد02، المجلد 03، الجزائر، 2019.

2–المراجع باللغة الأجنبية:

2–1–Livres :

- azorpayX, **Commercial Banks – Working, Functions & Importance**.
- BOURBONNAIS, R , **Économétrie: Cours et exercices corrigés**, Dunod, France, 2021.
-Hun Myoung Park, **Practical Guides to Panel Data Modeling: A Step-by-Step Analysis Using Stata**, Public Management and Policy Analysis Program, International University of Japan, 2011.
- Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations, February 2000, pp. 2–3.

-Sylvie de Coussergues, Gestion de la Banque, 2e édition , Dunod, 1996, Paris.
-William Green, **Econometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

2-2-Articles:

-Andrew levin, CheinFulin ,Chia shangjameschu, **Unit root tests in panel data: asymptotic and finite sample properties**; Journal of econometrics, North Holland, no 24, Vol 108 , netherlands, 2002.
- O. D. Adesina and A. A. Adewumi, **The Effect of Liquidity Management on the Financial Performance ofSelected Deposit Money Banks in Nigeria**, Fuoye Journal of Accounting and Management, vol. 5, n°. 2, 2022
-Berger, Allen N & Bouwman, Christa H.S**, Bank liquidity creation monetary policy and financial crises**, Journal of Financial Stability, Vol 30, 2017.
- BENTHAMI Asmae ،CHERKAOUI Kenza, مقالة منشورة سنة 2018، بعنوان:
La liquidité des banques : quel impact sur leur rentabilité ? Cas de deux banques marocaines

- **Lara Burhan Saber, Zaki Hussein Qader**، مقالة منشورة سنة2022، بعنوان:

, **Evaluating the Financial Performance of a Sampel of Banks Operating in the Kurdistan Region for the Period (2011-2020): A Comparative study between Commercial Banks and Islamic Banks.**

Wuave Terseer-Yua, Henry-Yua, Paul Mkuma–، مقالة منشورة سنة 2020

Effect Of Liquidity Management On The Financial Performance Of Banks In Nigeria

الملاحق

الملحق رقم1: متغيرات الدراسة

x3	x2	x1	ROE(Y2)	ROA(Y1)	السنة	البنك
86.30%	15.91%	16.51%	15.62%	1.54%	2016	CPA
79.69%	20.35%	20.68%	17.07%	1.71%	2017	CPA
89.21%	16.27%	16.54%	18.71%	1.81%	2018	CPA
93.14%	11.56%	11.59%	9.90%	0.87%	2019	CPA
92.71%	13.91%	13.91%	8.85%	0.77%	2020	CPA
71.91%	16.69%	16.84%	11.99%	0.98%	2021	CPA
63.79%	22.78%	23.55%	13.55%	1.11%	2022	CPA
64.91%	21.31%	22.35%	12.69%	1.14%	2023	CPA
92.15%	19.99%	19.99%	10.65%	1.39%	2016	AGB
80.07%	29.19%	29.19%	13.46%	1.42%	2017	AGB
96.35%	15.87%	15.87%	15.82%	1.80%	2018	AGB
91.46%	19.55%	19.55%	18.91%	2.34%	2019	AGB
90.01%	16.07%	16.07%	14.48%	1.71%	2020	AGB
78.43%	22.31%	26.27%	13.48%	1.58%	2021	AGB
78.65%	17.46%	17.92%	12.43%	1.46%	2022	AGB
67.48%	18.23%	19.36%	58.69%	1.15%	2023	AGB
82.37%	16.23%	16.23%	12.97%	1.11%	2016	BNA
94.51%	14.87%	14.87%	11.31%	1.06%	2017	BNA
98.61%	15.02%	15.02%	12.43%	1.16%	2018	BNA
95.49%	30.63%	16.71%	6.37%	0.55%	2019	BNA
105.86%	8.19%	8.19%	7.19%	0.67%	2020	BNA
74.44%	12.04%	12.04%	12.27%	1.04%	2021	BNA
63.72%	11.11%	11.11%	14.19%	1.05%	2022	BNA
61.85%	6.77%	6.77%	11.14%	1.05%	2023	BNA
83.63%	28.41%	28.41%	16.91%	1.88%	2016	SGA
78.29%	26.61%	26.71%	15.05%	1.49%	2017	SGA
84.90%	28.33%	28.62%	20.62%	2.18%	2018	SGA
80.33%	30.63%	31.19%	13.30%	1.43%	2019	SGA
67.56%	25.91%	27.20%	10.31%	1.12%	2020	SGA
61.88%	27.28%	28.40%	16.89%	1.94%	2021	SGA
58.18%	31.04%	31.63%	17.30%	2.16%	2022	SGA
65.33%	20.44%	22.71%	17.54%	2.24%	2023	SGA
81.87%	22.36%	30.06%	13.06%	1.34%	2016	BEA
76.99%	29.44%	31.04%	18.29%	1.84%	2017	BEA
92.93%	19.89%	20.95%	21.02%	2.33%	2018	BEA
11.22%	18.80%	19.65%	15.82%	1.92%	2019	BEA
102.02%	16.40%	17.07%	15.45%	2.18%	2020	BEA
63.79%	28.74%	30.80%	14.79%	1.72%	2021	BEA
54.18%	28.70%	30.44%	8.81%	0.93%	2022	BEA
52.50%	25.28%	26.37%	9.88%	1.09%	2023	BEA

الملحق رقم02: النموذج التجميعي ROA(Y1)

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 14:49
Sample: 2016 2023
Periodsincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006685	0.004770	1.401496	0.1694
X1	0.029597	0.011055	2.677184	0.0110
X3	0.002159	0.004395	0.491335	0.6261

Root MSE	0.004374	R-squared	0.165470
Meandependent var	0.014566	Adjusted R-squared	0.120361
S.D. dependent var	0.004849	S.E. of regression	0.004548
Akaike info criterion	-7.876264	Sumsquaredresid	0.000765
Schwarz criterion	-7.749598	Log likelihood	160.5253
Hannan-Quinn criter.	-7.830466	F-statistic	3.668176
Durbin-Watson stat	1.001864	Prob(F-statistic)	0.035211

الملحق رقم03: نموذج التأثيرات الثابتة ROA(Y1)

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 05/22/25 Time: 14:57
Sample: 2016 2023
Periodsincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.016217	0.004686	3.460974	0.0015
X1	-0.018971	0.015200	-1.248099	0.2208
X3	0.002992	0.003890	0.769234	0.4472

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.003523	R-squared	0.458768
Meandependent var	0.014566	Adjusted R-squared	0.360362
S.D. dependent var	0.004849	S.E. of regression	0.003878
Akaike info criterion	-8.109284	Sumsquaredresid	0.000496
Schwarz criterion	-7.813730	Log likelihood	169.1857
Hannan-Quinn criter.	-8.002421	F-statistic	4.661997

Durbin-Watson stat	1.387547	Prob(F-statistic)	0.001554

الملحق رقم04:نموذج التأثيرات العشوائية(Y2) ROA

Dependent Variable: Y1
Method: Panel EGLS (Cross-section randomeffects)
Date: 05/22/25 Time: 15:02
Sample: 2016 2023
Periodsincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40
Swamy and Aroraestimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006685	0.004067	1.643528	0.1087
X1	0.029597	0.009427	3.139521	0.0033
X3	0.002159	0.003747	0.576186	0.5680

EffectsSpecification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncraticrandom	0.003878	1.0000

WeightedStatistics			
Root MSE	0.004374	R-squared	0.165470
Meandependent var	0.014566	Adjusted R-squared	0.120361
S.D. dependent var	0.004849	S.E. of regression	0.004548
Sumsquaredresid	0.000765	F-statistic	3.668176
Durbin-Watson stat	1.001864	Prob(F-statistic)	0.035211

الملحق رقم05: النموذج التجميعي(Y2)ROE

Dependent Variable: Y2
Method: Panel Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 18:48
Sample: 2016 2023
Periodsincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.160605	0.084145	1.908679	0.0641
X1	0.094059	0.195027	0.482289	0.6324
X3	-0.039266	0.077525	-0.506502	0.6155

Root MSE	0.077163	R-squared	0.019304
Meandependent var	0.149803	Adjusted R-squared	-0.033707
S.D. dependent var	0.078912	S.E. of regression	0.080230
Akaike info criterion	-2.135789	Sumsquaredresid	0.238166
Schwarz criterion	-2.009123	Log likelihood	45.71579
Hannan-Quinn criter.	-2.089991	F-statistic	0.364151
Durbin-Watson stat	1.217535	Prob(F-statistic)	0.697249

ملحق رقم06: النموذج الثابت(Y2)ROE:

Dependent Variable: Y2
Method: Panel Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 18:51
Sample: 2016 2023
Periodsincluded: 8
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.236217	0.094961	2.487506	0.0181
X1	-0.169173	0.308049	-0.549173	0.5866
X3	-0.065567	0.078838	-0.831664	0.4116

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.071389	R-squared	0.160573
Meandependent var	0.149803	Adjusted R-squared	0.007950
S.D. dependent var	0.078912	S.E. of regression	0.078597
Akaike info criterion	-2.091332	Sumsquaredresid	0.203858
Schwarz criterion	-1.795778	Log likelihood	48.82664
Hannan-Quinn criter.	-1.984469	F-statistic	1.052087
Durbin-Watson stat	1.474262	Prob(F-statistic)	0.410490